

شرح المصباح
بازرسی شد
بازدید شد
۱۳۸۵
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح المصباح
مؤلف سروری (ملا مصطفی بن شعبان)
موضوع
شماره قفسه ۱۳۴۵۸
شماره ثبت کتاب
۱۵۹۹۸
۱۲۴۴۶
۱۰۷۸۳
خطی، فهرست شده،
۱۳۴۵۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الفاعلين بأمره مرفوعات الدرجات
وخفض العاملين بنهيه له منصوبات المراماة والصلوة على
نبيه محمد ذي الأفعال المجرورات الخيرات وعلى آله وأصحا
به المعربين مباني المبنيات فيقول العبد الفقير إلى ر
بي الخبير لما كان كتاب المصباح في علم النحو كالمفتاح
وشرحه المسمى بالضوء لا يليق لأهل البدء لكونه
من نسخه أصعب وفي استكشاف تراكيبه أغرب كان
يختلج ببالي في أوائل حالي أن أشرح له شرحاً
يفصل من المتن ما وقع فيه الإخلال ويذيل من الشرح
ما اعتراه الإشكال فشرعته عند قراءة بعض المتعلقات
بحيث تبدو من الأوراق مع تشتت البال وتفرق الأ
حوال اعلم أن للنحو ماهية وموضوعاً ومبادي وما
مسائل وغاية أما ماهيته فهو أنه قانون تعرف
بها الأحوال الطارية على الكلمة حالة التركيب
من حيث أنها إعرابية وبنائية وموضوعه الكلمة
الواقعة في التراكيب العربية والكلام ومباديه
التصورات المستعملة فيه ومسائله التصديقات الوا
قعة فيه وغايته الصيانة عن الخطأ في التراكيب

العربية

العربية والاستعانة علم النحو واجبة لأنها يتوقف
عليها الواجب فهو واجب وما هو يتوقف عليه
~~الواجب فهو جواب~~ الواجب فهو واجب أما الصغرى
فلأن توحيد الباري تعالى واجب وتوحيده الكلام
موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقوف
على معرفة إعجاز القرآن وهي إعجاز القرآن وهي موقوفة
على علم البيان وهو موقوف على علم النحو وأما الكبرى
فمعلوم في علمي أصول الدين وأصول الفقه وأن
شئت النحو بعد اللغة والتصريف وقبل المعاني والحد
يث والتفسير والناسب علم النحو نحواً لأن أبا
الأسود الدؤلي سمع يوماً يقرأ أن الله
بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام في رسوله أخبر علي بن
أبي طالب رضي الله عنه وأخبره بذلك فقال علي
هذا من مخالطة العجم العرب ثم بين أقسام الكلمة
وقال الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول
منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف إليه مجرور
ما سواه فرع عليه ثم قال أنح هذا أي اقصد هذا الن
حو فلفظ علي رضي الله عنه أنح هذا أسمي هذا
~~أي اقصد هذا~~ العلم نحواً تيمناً بلفظه والنحو

لفظة معان خمسة كما جمعها الشاعر نحونا نحو دارك
يا حبيبي لقينا نحو الفٍ من رقيبٍ وجدناهم جياعاً
نحو كلبٍ تمنوا منك نحواً من زبيبٍ فلا يجوز ان
يكون المعنى الاصطلاحي منقولاً من كل واحد
من المعاني المذكورة لانه يقصد بعلم النحو نحو
اب الكلام وهو نوع من المعلوم فافهم

اما بعد حمد الله   فان قلت المقصود ذكر التحميد
كذكر الحمد قلنا ذكره ايضاً والعزيز عليه توفيقا لله
تعالى بنطق الكتاب او قوله اما بعد حمد الله وهذا القول
نفس الحمد مع التعريض بان المحمود له ومنه التقديم
وفي اضافة الحمد اولا الى اسم الذات وتعقيبه ثانيا
بنيابة بعض الصفات تنبيه على انه تعالى متفرد بالجمع
بين الاستحقاقين   ان اما كلمة في مفهومها معنى
الشرط   اما حرف لا يكون مبتدأ فلم جعلته مبتدأ
مبتدأ في قولك اما كلمة   المراد هنا لفظها وان
قلت اما حرف بلا خلاف فلم قلت كلمة قلت اطلاق
الجنس على الشيء ولا ينافي الاطلاق نوعه عليه في السر
في اطلاق الجنس شفاه سيرفيرها من حيث انها عملت
في الظروف النصب ولو غيرها من الظروف كذلك وقلت

معنى

معنى مهما وهو اسم فان قلت ان النحاة بعد اتفاقهم
على ان اما حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة
مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول حيث
قال في كافيته وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشاف
الى الثاني حيث قال في مفصله ومن اصناف الحروف حرفا
الشرط ان ولو ثم ذكر بعد فصول اما كلمة فيها معنى
الشرط فلم يتبنه واما قلت الشرط موضوع للشرط
قلت ان كون اما قائمة مقام مهما يؤيد مذهب صاحب
الكشاف فلذلك اي لكونها كلمة في مفهومها معنى
الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لجوابها لزوماً
اكثريا لا كليا فان قلت ما وجه دخول الفاء في جواب
الشرط قلت للدلالة على كون الشرط سببا للجزاء
فان قلت ان تضمن اما معنى الشرط موقوف على
لزوم الفاء لموجب استعماله وهو موقوف على تضمنها معنى
الشرط فهذا دور قلت ان توقف لزوم الفاء على تضمنها
معنى الشرط توقف عقلي وتوقف تضمنها معنى الشرط على
لزوم الفاء توقف خارجي فلا دور لتغاير الجهة
فان قلت اما كلمة في مفهومها معنى الشرط قلت
لقيامها لما قال سيبويه وهو امام في النحو موقوف

بقوله ان معنى قولهم اما زيد فمنطلق مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ومهما اسم متضمن لمعنى
الشرط ويكن مجزوم به تامة لمعنى يقع او يحدث
وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه
والفاء جزاء له ومهما مبتداء والجملة الجزائية
خبره وهي مع الشرطية والجملة التي هي الشرط وحدها
او لا خبر له ومعناه مهما يقع او يحدث
كائنا من شيء فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه
لانه بقيت الدنيا لابد من وقوع شيء منها بالضرورة
ثم حذفت مهما يكن من شيء لكثرة استعمالها
مع كونها موضوعة للتفصيل المقتضي التكرار المقتضي
للاشتغال الموجب للحذف ثم اقيم اما مقامه فصار
اما فزيد منطلق فلما اقيم اما مقامه مهما تضمنت
معنى الشرط يعني لان مهما اسم متضمن لمعنى
الشرط ثم زحلقت الفاء الى الخبر واخرت
الى الخبر لكراهتهم ان يقع الموالات بين
الحرف الذي فيه معنى الشرط اعني اما وبين حرف الجزاء
اعني الفاء فان قلت لم كرهوا ذلك قلت
لان حق الفاء التوسط بين المفردين او الجملتين

لانه

لاته

لان وضعها للتباع اشتغال فاجر الخبر وجعل جزاء
الجملة عوضا عن الفعل المحذوف واعلم ان اما على ثلاثة
اقسام مفردة كاما الواقعة في هذا الكتاب ومركبة وهي
على ضربين احدهما ان الاصل ان سايكر الهمزة فان لم يوجد
وما زائدة للتاكيد في المعنى وادغم النون في الميم بعد
قلبها ميما لقربهما في المخرج وفتحت الهمزة لئلا يلتبس
باما العاطفة فان قلت فيلزم الالتباس باما المركبة
من لان كنت منطلقا باما المفردة قلت الفرق يحصل بالفاء
في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون
التفصيل في المفردة والتعليل في المركبة واما الفرق
بين المفردة وهذه المركبة من لان كنت فبانه يليها الا
الاسم كما يليها الفعل وثانيهما ان الاصل لان
كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام لانها تحذف
كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتحقيق فحذف
كان من ان كنت للاختصار فزيد ما في اخر ان
عوضا عنه فصار ان ما فادغم النون في الميم فصار
اما وابدل الضمير المتصل الى المنفصل لعدم تيسر
التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به فصار اما انت
منطلقا انطلقت فاما الاولى متضمنة لمعنى الشرط

المحض والثالث ليت للشرط ولا متضمنة اياه على المذ
هب الاصح وذهب الى التضمن طائفة من الكوفيين
وان اما الشرط لما اقيم مقام مهما تضمنت معنى الابتداء
والشرط اللذين فيه فبالنظر الاول يقتضي الدخول على
الاسم اذ اما لا يصح وقوعها مبتداء فوجب ان
يدخل على ما يصح ان يقع مبتدا بحسب نوعه وهو الا
سم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية فبالنظر الى
الثاني يقتضي الدخول على الفعل لان الشرط يقتضي
الى الابهام وهو في الفعل ووجهها متعذر يليها الا
الاسم فيلزم دخول الفاء في جوابها لئلا يفوت
معنى الشرط فيكون الفاء جزاء فتمان عدم
اراء ما تقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على
الفعل قيل ان كان المراد من الابتداء الابتداء
الاصطلاحي يلزم ان لا يقع بعدها الا
الاسم المبتدا وان كان المراد الابتداء اللغوي
يلزم وقوع كل نوع من انواع الكلمة والجواب
باختيار الشق الاول يعرف مما سبق انفا ويمكن
ان يختار الثاني فالمراد الابتداء اللغوي
الذي هو فيه الاسم بدليل وقوعه موقع

لا

الاسم المبتداء اعني مهما فان قيل لم رعوا
ما تقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء عن الدخو ل
على الاسم ثم فوا حق ما تقتضيه بحسب تضمنه معنى
الشرط اعني الدخول على الفعل ولم يعكس قلنا لان
الابتدائية في مهما اقدم فيه من الشرطية لكونه
مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه بحسب معنى
ان وان هذه تستعمل في الكلام على وجهين احدها
ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستئناف
الاجمال اي اورد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة
والتفصيل يعين تلك المحتملات او كلها والاستئناف
اي اذا كان الكلام جوابا عن سؤال مقدر نشاء عن كلام
سابق كما تقول جاءني اخوتك فانه كلام مجمل حامل
[illegible] على السؤال بان يقول ما فعلت لكل منهم
فتقول في جوابه اما زيد فاكرمته واما خالد
فاهنته واما بشر فقد عرضت عنه ولهذا لا يجي
الا متعددا واما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ الاية فقد ورد فيه اما الاخرى والثاني
ان يستعملها المتكلم شاذا في الكلام مبتدا من
غير ان يتقدم الكلام عليها لا لتفصيل الكلام

مجمل سابق بل لتفصيل مجمل ذهني فالتحقيق ان اما للتفصيل
مطلقا وهو قسمان الاول ان يكون لتفصيل
ما اجمله المتكلم والثاني لتفصيل مجمل ذهني
فالاول ما ذكره اولا والثاني ذكره ثانيا وبعد
عند البعض ظرف من ظروف الزمانية لانه لو كان
من الظروف من الظروف المكانية لبينت اهل اللغة
وعند البعض ظرف من الظروف المكانية لان
من من قبيل الجهات الست لكن استعملت
ههنا للزمان لكونه مضافا الى الزمان
فالتقدير اما بعد من الفراغ من حمد الله كثيرا
ما يحذف منه المضاف اليه ولم ينو بل حذف
نسيا منسيا يكون معربا على حسب العوامل
واذا ذكر المضاف اليه يكون منصوبا على
على الظرفية والتقدير في قوله اما بعد حمد الله
لم يحذف المضاف اليه فلم يبق بعد ذكره منصوبا
على الظرفية حينئذ فان قيل اذا مضافا لما ذكر
انتم من انه مضاف الى الزمان فالتقدير اما بعد
من الفراغ قلنا لما حذف لفظه ومن ثم اقيم لفظه
حمد مقامه فكانه لم يحذف والمقصود وان

وان

وان المضاف اليه ههنا مذكور والعامل في نصب بعد اما
عند سيبويه وجميع النحويين فان قيل لم اورد سيبويه
وقدمه قلنا انما اخذ ذكره فضله فان قيل اختلفت
النحاة في عامله قال بعضهم هو اما وقال بعضهم هو
بعده فلم قلت العامل فيه اما عند جميع النحويين قلنا
اللام في النحويين للعهد او للجنس بناء على اعتداد
الخلاف المذكور فان قيل ان اما حرف والحروف
لا يعمل في الظرف قلنا ان اما لقيامها مقام الفعل
هو يكن تعمل في الظروف خاصة حطا لرتبة الفعل
ورائحة الفعل كاف في عمل الظرف لان في الظرف
اتساعا اذ كل شيء من المحدثات لا بد وان
يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع كل
كل رتبته فيقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل
فان قيل ان عمل اما عند وجود اردت وانطق
ممتنع لانعدام اثر الضعيف على القوي وانه
باطل قلنا لا يجوز ان يعمل في بعد اردت بناء على
معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز
ايضا ان يعمل فيه انطق بناء على معنى اردت
ان انطق بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع

ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام
الذي دخلت هي عليه لكونها للابتداء او للتا
كيد هذا اي قطع ان تعمل بعدها فيما قبلها
عند البعض واما عند البعض الآخر فيجوز عمل
ما بعدها ان فيما قبلها ومحل النزاع بين الفر
يقين هو الموضع الذي يكون ما بعدها ظرف
ويكون ان مذكورا بعدها [illegible] نحو اما اليوم فاني
خارج فالعامل في اليوم اما الا فاني خارج لانهم اذا كا
نوا يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم امنع
لتقديم معمول معمولها عليها واذا [illegible] احد
القيدين فان كان المتنع هو ~~لان انتفاء القيد~~
~~مستلزم لانتفاء المقيد ويتبع الخلق بانتفاء~~
~~المشابهة لكنه ثابت~~ القيد الاول نحو اما زيد
فاني ضارب فالتركيب غير جائز عند جميع
النحويين لامتناع عمل اما وضارب الا ابا العبا
س المبرد وكذا الفراء وابن درستويه فانهم
اجازوا النصب زيد بضارب وجعلوا تصحيح التقدم
لما يمنع تقديمه خاصية لاما وان كان المتنع
هو القيد الثاني نحو اما اليوم فانا خارج فالتر

كيب

كيب جائز عند الجميع فمن شاء فليعمل اما ومن
شاء فليعمل نفس الجزاء وان كان المنتفي كل القيد
ين نحو اما زيد فانا ضارب لا خلاف لاحد في جوازه
ولا في ان العامل ضارب ولفظة بعد مضاف الى لفظة
حمد وهو مضاف الى لفظة حمد وهو مضاف الى لفظة
الله والحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل
ولفظة الله علم لذات واجب الوجود وانما قصد
اليه اضافة المصدر الى المفعول فاعله متروك اذ
التقدير اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل اعني
ياء المتكلم لدلالة المقام عليه ولفظة ذي بمعنى
الصاحب وليس هو مقصود بالذات بل وصلة للتو
صل في جعل اسم الجنس صفة لشيء نحو جاءني زيد
ذو الفرس ولا يستعمل الا بالاضافة ولا يضاف الا
الى الاسماء الاجناس فههنا لحمل الانعام صفة
الله تعالى وهو واعرابه بالحروف وههنا مجرور با
الياء لانه صفة الله تعالى واعلم انه هو مضاف الى
الانعام وهو ايصال الخير الى الغير لا لعوض
مطلقا ولا لغرض وجاعل مجرور على انه بدل من
الله فان قيل لم لا يجوز ان يكون صفة له قلنا

لعدم شرطها وهو المطابقة ما بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا لاتحادهما في الصدق ولفظة الله
معرفة وجاعل نكرة فان قيل لم لم يتعرف بالاضافة
قلنا لان الاضافة لفظية غير مفيدة للتعريف بل
مفيدة للتخفيف بسقوط التنوين فان قيل كيف يجوز
ان يكون بدلا والنكرة اذا ابدلت من المعرفة فا
لصفة حسن عند اكثر النحاة وواجب عند
ابن الحاجب ولا وصف ههنا قلنا ههنا موصوف
محذوف تقديره الله جاعل النحو فالبدل في الحقيقة
هو الله فلما اقيم جاعل مقامه قيل انه بدل
ان المصنف ذكر الانعام وعقبه بذكره الخاص بعد
العام حيث قال جاعل النحو في الكلام كالملح في
الطعام تنبيها على ان هذه الخاصة النعمة من اتم
النعم وعلى انها المقصود والمراد وفي كلا تشبيه
للنحو بالملح صريحا والكلام بالطعام ضمنا والتشبيه
هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بواسطة
ما به التشبيه فلا بد له من شيء وله اربع اركان
المشبه والمشبه به ووجه التشبيه وهو المعنى الخاص
الذي يشتركان فيه واداة التشبيه ولا بد ان
يكون

ان يكون منه غرض يعود الى المشبه والمشبه هو المقص
والمشبه في الاول النحو والمشبه به الملح ووجه التشبيه
الترتيب المقصود وعند استعمال كل منهما على الحد المعهود
وفوات المقصود عند الاهمال واداة التشبيه الكاف
وغرض التشبيه مدح النحو وهذا من قبيل تشبيه المعقول
بالمحسوس ووجه التشبيه في الثاني هو كون كل منهما غذاء
الاجسام والكلام غذاء الافهام وبطل من الجعل بمعنى
الحقيقي وهو جعل الشيء شيئا فيتعدى الى مفعولين
ملحقا بالافعال القلوب او بمعنى الايجاد وهو الذي
يقال له بمعنى الخلق فيتعدى الى مفعول
واحد والارادة الثاني يعرب ان يعد تسننا لان
انتفاء القيد يستلزم لانتفاء المقيد فينتفي الخلق
بانتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلقا والمراد بالكلام ههنا
ما يتكلم الانسان بلسان العرب هو بمعنى المتكلم
قوله والصلوة على نبيه محمد **اقول** الواو للعطف على
حمد الله ومحمد عطف بيان لنبيه فان قيل لم علق
الصلوة اولا بالاسم الصفة واخر العلم قلنا
للتنبيه على ان الاستحقاق ههنا وضع لا بحال في الحد
فان الاستحقاق هناك ذاتي ووصفي سيد الانام

أي مقتدي الخلائق أصل السيد سيود أو سيويد
قلبت الواو ياء فأدغمت الياء في الياء وهو مجرور
صفة للمحمد والآل بمعنى الأهل والعيال أو بمعنى
الأتباع أو بمعنى النفس والمراد ههنا إما المعنى
الأول بدليل ذكر الأصحاب أو الثاني ليعم وآله
عام وذكر الأصحاب تخصيص بعد التعميم لأجل التعظيم
والأصحاب جمع صحب هو جمع صاحب والصحابي
من الصحابي من رأى الرسول عليه السلام قوله
بدار السلام أقول هو من التأكيد بمعنى المعنوية
والصفاة أصله صفويين حذف النون
للإضافة والياء في اللفظة لالتقاء الساكنين
ومجرور على أنه صفة لأصحابه لحصول التعريف
بالإضافة لكونها معنوية لأن تأكيد هم
الإسلام في الزمان الماضي ولا تسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فإن قيل لم لا تكسر
ياؤه كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو رأيت
غلامي القوم قلنا إذ لو كسرت لزم اجتماع
الكراهة لأن ما قبلها مكسور بخلاف التثنية
ولا بواذا لي الفتح والضم إذ في الفتحة يلزم

الخفي
الصعود

الصعود من الكسرة إلى الفتحة وفي الضمة يلزم الثقل
والخروج من الكسرة إلى الضمة ومعنى الإسلام هو الشها
بالله ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة
وصوم شهر رمضان وحج البيت واجب ومعنى الإ
يمان التصديق الشرعي فالأول علم فإن قيل
لم اختار الإسلام على الإيمان قلنا تنبيهًا على
أن التأكيد تأثير في الظاهر وأما الباطن فأمره إلى الله
تعالى قوله فإن الولد الأعز أقول الفاء داخل على جواب أما
وإن حرف من حروف المشبهة بالفعل والولد اسمها
والأعز بمعنى الأول الذي لا يكاد يوجد
صفة الولد وخبره الجملة الآتية وهي جملة إن
قوله لا زال محله مالكا سمعه مسعودا أقول أي دام
وثبت لأن النفي وهو زال يفيد الإثبات
وهذه الجملة الدعائية تجمع سامعيها ومؤثرها
وعنى قوله وإلى أهل الخير مودودا جملة معترضة
بين اسم إن وخبرها ولا محل لها من الإعراب
ولا زال من الأفعال الناقصة واسمها هو الضمير
المستتر فيه الراجع إلى الولد وفي خبرها وجهان
أحدهما أن يجعل مسعودا خبرا له كما سمعه

متعلق به اولا من الضمير المستتر فيه وقدم للسجع
والثاني ان يجعل كاسمه جبرالله ومسعود ابدل منه
وهو الاوجه لعدم تعدد الاعراب والتقدم والتاء حرف
اي لا دال كانتا كاسمه اذ الكاف حرف جر
ومثل اسمه اذا كانت الكاف حرف جر ومثل اسمه
اذا كانت اسما قوله والي اهل الخير مودود اقول اي
محبوب لانه قيل ذمة والله تعالى الصلاح وتقديم
المعمول اما للسجع او للحصر قوله والي الخير مودود
اقول اي محبوب لانه قيل ذمة والله تعالى الصلاح
وتقديم المعمول اما للسجع او للحصر قوله لما استظهر
اقول اعلم ان لما اذا دخلت على الماضي تكون
بمعنى الحين واذا دخلت على المضارع تكون
جازمة واذا دخلت على غيرهما تكون بمعنى الا
نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي
ما كل نفس الا عليها حافظ وتكون فعلا نحو لم
اي ما نعرف لم الموت وهي هنا قد دخلت على الماضي
فهي ظرف بمعنى الحين ومبني منصوب محلا والعامل
فيه ادرك لا استظهر لانه مضاف اليه والمضاف
اليه لا يعمل في المضاف لامتناع كون الشيء
عامله

عاملا في نفسه لان العامل في الشيء علة لوجوده ولا
متناع تقديم المضاف اليه ط لان الاضافة وفاعله
استظهر مستتر فيه راجع الى الولد وحصن منصوب مفعول
به لاستظهر الى الاقناع اضافة المسمى الى اسمه
نحو سعيد كرز واضافة العام الى الخاص كعلم النحو
والاضافة بيانية ولامية نحو مسجد الجامع واستظهر
مع ما عمل فيه جملة فعلية مجرورة محلا الاضافة لما اليها
تقديره اوان تلمذ حين استظهار الولد حصن الاقناع
فان قيل الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا
تكون لها محل من الاعراب فكيف تكون جملة استظهر
مجرورة المحل قلنا هذه الجملة موخرة عن رتبة لان
العامل في لما ادرك والعامل متقدم على معمول لكنا في التقدير
افنا واستظهر يجيء بمعنيين الاول بمعنى حفظ وقرأ
عن ظهر القلب والمراد ههنا هو المعنى الثاني قوله
وكنى عنه اقول الواو للعطف وجملة كنى على جملة استظهر
وفاعله مستتر فيه راجع الى الولد وضمير عنه راجع
الى حصن الاقناع والباء في قوله بكفلة الاستعانة
وقد يعبر عن مثل هنا للملابسة بالباء التشبيه والقناع
ما تستر به المراة راسها وحملة يقيها التي نزلت

على وجههما والكشف بحاذي عن اذ الة الجهل والمراد
اعني لفظا اما مضافا الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اي كشف عنا بخفض الولد الاقمص الاقناع واما مضافا
الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كشف عنه بحظر
الولد واعراب احاط كاعراب كشف والمراد بمفرداته مسائل
المختصر لاحاطة ادراك الشي والوصول اليه بجملته
وكماله اي احاط الولد الاعذ مختصر الاقناع بجميع
ما فيه من مفرداته واحاط مسائله وحفظ غير بمعاني
الفاعل اي احاط بمفرداته واتقن كاحاط اعرابها
والاتقان معرفة الشي بيقين وقوله من النحو
بيان الموصول في قوله ما فيه وحال من الضمير
المستتر في قوله فيه فالعامل الظرف المستقر في قوله
فيه او من مجموع ما فيه فالعامل اتقن لان
عامل الحال عامل ذي الحال والنحو يطلق على
المسائل والقواعد وعلى ادراك تلك المعلومات
وعلى ملكة الحاصلة من الادراك والمناسب ههنا هو
المعنى الاول وقوله ومعنى لفظا تمييزان بمعنى
المفعول اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فان قيل
ما الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى

المفعول

المفعول قلنا هو ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان
اخذته وضممته الى فاعل فعل مذكور نحو طاب زيد نفسا
ويكون بمعنى المفعول ان اخذته واضفته الى مفعول
فعل مذكور نحو فجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض فان
قيل ان قوله من النحو بيان وتمييز بمعنى وقوله معنى
ولفظا تمييزان فما الفرق بينهما حتى يجوز اجتماعهما قلنا
ان الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه معنى
ولفظا هو الابهام الكائن في المنصوب الجملة اعني
وقوع الاتقان على مفعوله وهو ما فيه لان
اتقان الشي قد يكون باتقان لفظه وحده وقد يكون
باتقان معناه وحده وقد يكون باتقانهما جميعا وباتقان
لفظه وتركيبه واتقان بعض لفظه وبعض معناه او كله
او بالعكس فقوله من النحو يرفع الابهام عن الذات
المذكورة ومعنى ولفظا عن الذات المقدرة فيهما
متغايران فلا اشتراك قوله ازددت ان المغلطة
قوله ازددت جواب لما وجملة المغلطة منصوبة محلا
على المفعولية لازددت اي ازددت غلطا وقت
استظهاره فان قيل ما الداعي الى هذا التقدير قلنا

لقوله ان الاصل في الخبر هو الافراد وتحقق كون الجملة
مرفوعة المحل والضمير البارز في المنظم عائد الى الحلاوة
والتلميظ حيث جعل للذائق مشاركا في لاخذ بقية الطعام
فيه والمراد به الاطعام والاذاقة والغرض هو التعليم
فمنه تشبيه الكلام بالطعام والتعليم بالاطعام وفيه
اشعار بان متعلق التعليم هو المسائل القليلة وقوله
من كلام الامام متعلق بالمنظم وكون من تبعيض
ظاهر وتجوز كونها ابتدائية او زائدة والحبر بفتح
الفاء وكسرها يقال للرجل العالم حبر تحبيره الكلام وتز
بينه وقيل مقلوب من البحر قلب مكان فان قيل ما المناسبة
بينهما قلنا العالم تجمع العالم والبحر تجمع الماء
بيان للحبر والمحقق هو العالم على وجه اليقين
والمطلع على سر الحق وقوله الي محمد على لانه بدل
من الامام مضاف الي بكر كنية له وصنة الفاهر
محمد بانه عطف بيان له الجمع بين اسمه كنيته واسم
ابيه وذكر بلده اعتبار شانه والشرف بالفتح الموضع
المرتفع التل وسقيه عبارة عن جملة معمورة وهذا
مبني عادة العرب والمثوي موضع الاقامة ولا محل
الجملة سقي وجمال من الاعراب لعدم وقوعها موقع

المزد   متى يعلق بطبعه   اي يثبت فان قيل
متى حرف جر من الحروف الجارة المختصة بالاسم
فلم دخل على الفعل قلنا الفعل بعده في تاويل المصدر
اذ تقديره متى ان يعلق فهو داخل على الاسم او
عطف على المنظم على ان متى للعطف فان قيل يجب
في متى ان يكون خبرا مما قبلها قبله وههنا ليس
كذلك قلنا ما بعده في قوة الجزء مما قبله لان
العلق من اللوازم التلميظ والطبع والطبيعة في
اللغة واحد وهو الجبلة التي جبل عليها
الانسان والمراد بالطبع ههنا الذات والموصول
مع صلته اعني ما يتبعه مرفوع المحل بانه فاعل يعلق
والتبي الى المتنح والسيلان وقوله من لمنظم
منصوب المحل حال من فاعل يعلق فان قيل لم قدم
الحال اي من المنظم على ذي الحال للاتباع في
الظرف للسجع ويتابع فاعل يتبع لحال
اي هو جمع وهو المبين وفي الكلام تشبيهات
قوله فنظمت في مختلفاته المضبوطة اقول الفاء للعطف
على قوله اردت او للتعقيب والنظم ههنا بمعنى
بمعنى الذكر لان النظم اذا استعمل بمعنى

يكون بمعنى الفكر وجعل بمعنى الغضب وبالي
بمعنى الردية وبالالام بمعنى الرحمة والضمير
المجرور في قوله لمختصراته راجع الى عبد القاهر
والمنقح صفة المختصرات فان قيل المضبوطة
لا تقع صفة لها لعدم المطابقة والجمعية قلنا الصفة
اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم
الفعل في جواز الافراد والجمع نحو النساء جاءت
او جئن فان قيل اذا جاز الامران فلم اختار الواحد
قلنا لكونه اخصر فوجدت اكثرها تعاورا الفاء
للعطف متعلق بقوله فتطلعت او للتجزئة وضمير المونث راجع
الى المختصرات والتعاور هو التداول يريد ان
تداول هذه الكتب الثلثة اكثر من تداول الباقية
من تداول الباقية من مختصراته ان كانت وجدت
بمعنى صادفت يكون اكثرها مفعوله الاول
الجمل والمائة ومعطوفاتها بدلا منه بدل
البعض من الكل وان كانت بمعنى علمت يكون
اكثرها مفعوله الاول الجمل والمائة والتتمة
معطوفاتها مفعوله الثاني وتعاورا نصب
على التمييز فكان واحد من المائة والتتمة

والجمل

والجمل اسم كتاب الامام عبد القاهر فاستطلت
اذ الكلفة جميعها الفاء فيه كفاء وجه فوجدت من
الاستطالة لا عد الشيء طويلا من طال وهو
لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا فقوله
ان الكلفة مفعول استطلت والضمير البارز مفعول
لا كلفة راجع الى الولد وجميعها مفعول الثاني والضمير
راجع الى الكتب الثلثة في القراءة والضبط وجملة
وان احتمله رفعها كجملة ان الكلفة وعطف عليها اي
وان اجمله حاملا لها كد اهتم ما فيها اكد
منه مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك تقديره كد اهتمامي ما فيها
اي في الكتب الثلثة والضمير المستتر في الظرف راجع
الى الموصول من الاشياء المفادة اي المكررة بيان للموصول
وان كانت لا تخلو عن الافادة الواو للحال
وان للشرط في الاصل وهنا للوصل واسم كان مستتر
فيه راجع الى الاشياء وخبره جملة لا تخلو وقوله
عن الافادة متعلق بقوله لا تخلو فاستصفيت
منها هو كاستطلت وهو من الصفاة والضمير المونث
راجع الى الكتب الثلثة وتنبت عن كل منها

التنوين فيه كلا عوض عن المضاف اليه اي تعبين عن كل
واحد من الكتب الثلثه فان قيل ما وجه تعويض
التنوين عن المضاف اليه بحذف التنوين في المضاف
فلما ترك المضاف اليه لدلالة الحال ناسب ان يقع
موقعه التنوين سائلا كلمة ما مصدرية مفيد
التكرار ولا يمكن ان يكون موصولة لان المعنى
ليس المسئلة المتكررة فان قيل لم قلت ولا يمكن
وما قلت ولا يجوز قلنا لان نفي الممكن قد يكون
بنفي تكرره والمضاف مقدر اي تكرار سائلا فح
نحو كونها موصولة الا انه لا يساعدها نفي المكرر
لا يمكن والضمير نكره راجع الى كل على التقدير
الاول او الى ما على الثاني استقلالا للافادة
الاستقلال عد الشيء ثقيلا وهو بمعنى المفاعل اي
حال كوني متغايرا المذكور وهو بالدال المهملة المتددة
والادهار جعل الشيء ذخيرة ويجوز فيه الذال
المعجمة والبيان ومدخلها ما في قوله فضل
السعي وفي رعاية عباراته الفصيحة ورعاية مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك والعبارة
جمع عبارة من العيون اساس المعنى الى اللفظة
في

منصوب على انه مفعول له
او على انه حال من فاعل نسبت
اي مستقلا والمفاد مقدر
بمعنى الاسم مفعول
للافادة والافادة اي
استقلالا للافادة واستقلالا
للافادة واعراب استقلالا
والاستقلال عد الشيء
قليلا غير مدخل انتصاب
على الحالية من فاعل
نسبت

في الكلام وما التكرر في المطالب والضمير المجرور راجع الى
عبد القاهر ولم اطو ذكر شيء من سائلها الواو للعطف
والجملة معطوفة على جملة استخبت او نسبت اي ما طو
يت وما ذكر ذكره ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا
ندر او شاع فيما بينهم كلمة ما موصولة وجملة ندر
صلتها والموصول مع الصلة منصوب على الاستثناء المنقطع
او البدلية من ذكر شيء بتقدير المضاف الى ذكر ما ندر
او الجر على البدلية من شيء ويكون الذكر المقدر عين
الذكر المذكور فان قيل لم لا يجوز ان يكون بدلا من
الضمير المجرور المتصل بالمسائل قلنا لفساد المعنى اذا
التقدير ولم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا
الكتب النادر وضرب بينهم راجع الى النحاة بقرينة
الحال ولم اذد فيه شيئا الفصول الحاصل في هذا
المختصر على مسائل الكتب الثلثة شيئا اجنبيا عن الكتب المذ
كورة الا ما كان بالزيادة حريا اي جديدا و
الموصول مع صلته منصوب على الاستثناء او البدلية
من شيئا واسم كان مستتر فيه راجع الى الموصول
وخبره حريا وقوله بالزيادة متعلق به قدم للسجع
وترجمته بكتاب المصباح الواو للعطف على

على التصغير او على جملة لم اذ يقال ترخيم كلامه
اذا اختصره بلسان الحرف المراد بالترجمة ههنا التسمية
اي سميت هذا المختصر المصباح ليضيء
اي لينور الولد بالمراد هذا المختصر وما قيل كما ينور
بالمصباح ويبني عطف على قوله ليضيء واي
يفتح لها ثم اثاره اضافة المغانم الى الاثار اضافة
المختص العام الى الخاص مثل ما ثم فقد المغانم جمع
مغنم بمعنى الغنيمة والمراد من الاثار لفوايد انها
حاصلة منه وكرة على عدة ابواب الواو للعطف على
جملة ترجمته والضمير البارز راجع الى كتاب المصباح
والكرح والقاي عند النزال طوبته وجعلته شيئا
على عدة ابواب فهو منتزع من الكرار لطاير جناحيه
اذا قصها صحها الى تنه وجمعها للوقوع وانقض
اي سقطها الملص فيه بالطاير ثم اثبت ما هو من
لوازمه فكأنه ظاهر في جو العلم في جميع المتصرحات
ملكن من الطاير بجميع جناحيه الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية امل باب بوب بفتح الواو
بدليل ابواب وهو في الاصل باب البيت فكما ان
الدخول فيه انما يكون بعد المجاوزة عنه كذا الكتب

الدخول في مشموله انما يكون بعد المجاوزة عنه الباب
مرفوع بانه مبتدا والاول صفة والجار مع المجرور
خبر المبتدا والاصطلاحات اصطلاح وهو في العرف اتفاق
جماعة على تخصيص شيء والنحوية صفة الاصطلاحات
وفيه كونها صفة مع عدم المطابقة معرف المطلوبة فان
قيل ان النحوية ليست بفعل ولا بمعناه فلا يصح الاسناد
قلنا الياء فيها للنسبة فالمعنى في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فهي بمعنى الفعل فان قيل ان المصدر لا يثنى
ولا يجمع فلم جمع هنا قلنا هذه اذا لم يقصد به الانواع
وكان بمعناه اما اذا قصد به الانواع او كان من الغير شيئا
وجمع ههنا قصد الانواع بمعنى الاصطلاحات فان قيل
وجعلته على عدة ابواب قلنا هو ان المبحوث عنه اما ان
يكون موقوفا عليه للمباحث الاتية اولا الاول هو
الباب وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون البحث
من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان
يكون العامل فيه لفظا قياسيا او لفظا سماعيا او معنويا
فالاول هو الباب الثاني هو الباب الثالث والثالث
هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون
البحث من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل

لم قدم الباب الثالث الاول على الثاني على الثالث
وهكذا الى الخامس قلنا الاول مر فلما مر انفا أن المبحوث
عنه هو الموقوف عليه للمباحث الآتية واما الثاني
فلان العامل فلان العوامل فيه قياسية وهي لكونها
مطردة مقدمة على السماعية التي هي غير مطردة واما الثالث
فلان السماعية لكونها معلومة بالقلب والنص مقدمة
على المعنوية التي لا تعرف الا بالقلب واما الرابع فلان
لان المقصود من النحو معرفة العوامل لا معرفة المعرفة والنكرة
والمذكر والتانيث وغيرها المبحوث عنها في الباب
الخامس كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع
فهي كلمة ان من الفاظ المصطلحة فيما بينهم لفظة
الكلمة فان قيل لم قدمها على سائر الالفاظ المصطلحة
قلنا لوجهين الاول ان معرفة الكل موقوفة على معرفته
والثاني ان موضوع النحو هو الكلمة لانه باحث
عن اعراضها الذاتية من الاعراب والبناء ومعرفة
الموضوع تقتضي زيادة البصيرة فان قيل ان اللفظة
هل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض
لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف لان
الكلام ببيان معنى الكلمة الاصطلاحية والتعريف

انما يكون

انما يكون للحقيقة لا للافراد قلنا الاولى ان يترك لفظة كل
قلنا ان اهل العربية لا يلتفتون الى الاعتبارات اصحاب
المعقول بل الى صحة تراكيب الكلام ولذلك وقع لفظة كل
في تعريفاتهم فالمقصود بيان ان الكلمة في عرفهم
على اي شيء يطلق فالموضع ليس موقع التعريف
قصدا وهو اي كل لازم الاضافة فان يكون مذكرا ان
كان المضاف اليه مذكرا او يكون مؤنثا ان كان المضاف
اليه مذكرا ويكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنث
وههنا مؤنث لاضافته الى المؤنث وكذا انث الفعل
المسند الى ضميره اعني دلت فان قيل لم قدم تعريف
الكلمة عليها قلنا لان معرفة المعرف اقدم ومن قدمها
عليه نظر الى انها المقصودة من المعرف ثم التعريف يشتمل
على قيود حجة احدها كونها ملفوظا بها فان قيل المذ
كور في التعريف هو اللفظة فلم قلت كونها ملفوظا
بها قلنا للاشعار بان اللفظ المذكور في التعريف
بمعنى الملفوظ واللفظ في اللغة الرمي يقال لفظة
الرحى دقيق اذا رميت وفي لفظه به الانسان
فلت حرفا او اكثر دخل ما يلفظ به الانسان
او في حكمه مهملا كان او مستعملا فان قيل

تعريف اللفظ غير جامع لخروج المنوي في مثل
زيد فانه كلمة وليس بملفوظ وغير مانع لدخول
الحركة الاعرابية فان قيل تعريفه صادق عليها وصدق
عليها وصدقه عليها يوجب صدق الكلمة عليها لصدق ق
باقي القيود عليها ايضا قلنا الجواب عن الاول ان المراد
من اللفظ ما كان ملفوظا به حقيقة كزيد او حكما
كالضمير المستكن والمنوي في مثل زيد وان لم يكن
ملفوظا به حكما به لجريان احكام اللفظ
عليه من جواز اسناد الفعل اليه وصحة العطف عليه
مثال الجميع قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
والجواب عن الثاني ان قيد الاستقلال مراد وان لم
يذكر بلفظه والحد هو المجموع فان قيل لم اختار اللفظ
دون الصوت والنطق والقول قلنا لانه اخص من الصوت
واطلاق النطق على المنطوق غير مشهور ولانه
بمعنى ادراك المعنى كما هو بمعنى التلفظ والكلم
والقول يطلق غالبا على المركب وقد احترز بقيد اللفظ
عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على
المعنى وهي اي الدوال الاشارة والعقد والنصب
والخط فان قيل ان الشارح في قوله للفظ لا يخفي

قالنا

قلنا للوحدة فان قيل ان اريد باللفظ اقل ما يطلق عليه
اللفظ كهمزة الاستفهام يلزم ان لا يكون ما سواه كلمة
وان اريد به واحد مخصوص يلزم خروج ما عداه مع كونه
كلمة قلنا نختار الاول لان المراد هو الاول وهو للتنبيه على
ان لا يكون اقل منه وثانيا ان المراد وهو الاعم اي اللفظ
الواحد في عرف النحاة فيدخل مثل عبد الله علما فلا يخرج
منه شيء اصلا واجمالا والقيد الثاني من القيود الجنسية
الدلالة اي كون اللفظ دالة على معنى هذا مفهوم
من قوله دلت على معنى والدلالة في اللغة ايصال الطريق
والارشاد اليه وفي الاصطلاح ما يفهم من اللفظ
وقد احترز بهذا القيد اي الدلالة على معنى عن
~~هذا مفهوم من قوله دلت على معنى والدلالة~~
~~في اللغة ايصال الطريق والارشاد اليه وفي الاصطلاح~~
~~ما يفهم من اللفظ وقد احترز بهذا القيد اي الدلالة~~
على بعض الالفاظ المهملة وهي التي تركب من حروف
غير موضوعة بازاء معنى وهي اي الالفاظ المهملة
مشاركة للكلمة في كونها لفظا ثم ان كل واحد من
اعني اللفظ والدلالة على معنى ينبغي ان تكون

بينا الكلمة بالنسبة الى ما تحتها كما في كل واحد منها وفصلنا لها
ايضا بالنسبة الى ما فوقها كما فيه هذا ابناء على قولهم ان
احد القيدين المذكورين في تعريف اذ اللفظ اعم من الحرف
اعم منه فوجب ان يجوز ذكره للدلالة على كمال هذا ولاحتراز
والقيد الرابع كون ذلك المعنى الذي دلت اللفظة
عليها مفرداً وهو اي المفرد في اللغة هو الواحد وفي الاصطلاح
ما لا يقصد الدلالة بجزء لفظه على جزء معناه وقد احترز
به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين اذ الالف واللام
على التعريف ورجل على ذكر من بني ادم جاوز حد البلوغ
فان قيل ليس قد خرج من التعريف مثال الرجل بالافراد المعلوم
به التاء في اللفظة اذ افراد اللفظة يستلزم افراد المعنى فذكر
المفرد قلنا انما يكون ذكره مستدركا اذا لم يكن الاحتراز وليس
كذلك لان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم
قد تنزل منزلة لفظة واحدة عرفا بحيث يصح اطلاق
اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقولنا اللفظة
فلابد من ذكر المفرد احترازاً عن امثال هذا فان قيل ان
التاء في اللفظة وان لم تغن عن ذكر المفرد لكن ذكر
المفرد [illegible] يغني عن التاء اذ المعنى المفرد لا يكون

مدلولا

مدلولا للفظ مفرد فاللفظ اولى من لفظة قلنا ان
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
فافراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فلابد من التاء والمو
صوف بالافراد في لفظة احترازاً عن مثل عبد الله علماً فا
ن قيل ان عبد الله علما فان قيل ان عبد الله علماً يجب
ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين لكان لكل جزء منه معنى
مغير الحالة فلا وجه الاحتراز عنه قلنا مثله لا يعد
كلمة بل كلمتان بدليل انهم اعربوه باعرابين اعني
المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله الى
كلمة الواحدة لا تعرب باعرابين فظني هذا لكن يراد
ان عبد الله علما يصدق عليه اللفظة تمام فان الاعراب
بالمتعلقين تجوز ان يكون باعتبار المنقول اليه كلمة
وباعتبار المنقول عنه كلمتان فان قيل اليست الغنية تحصل
عن ذكر المفرد بالتنكير الكائن في معنى اذ التنوين
التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فكذا الكلمة المفرد
مستدركا قلنا التنوين انما يحصل اذا كان المفرد والواحد
مترادفين لكنهما ليسا كذلك اذ المعنى الواحد قد يكون
مفردا نحو زيد وقد يكون مركباً نحو الرجل فالواحد
عام وذكر المفرد للاحتراز عن الواحد المركب وقد ذكرنا

لا يخرج بقوله لفظة مع قوة دلالته على الواحدة
فكيف يخرج بقوله معنى والقيد الخامس هو الوضع وهو
في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني وقيل تعيين اللفظ للدلالة وقيل جعل اللفظ
اولا لمعنى من المعاني مع قصدهم ان يصطلحوا
عليه بين القوم وقيل جعل اللفظ دليلا على المعنى والمراد
بالوضع ههنا هو المعنى الاول لئلا يكون ذكر الدلالة
وذكر المعنى مستدركا وقد احترز بهذا القيد عما يتلفظ به
العامة ويحرفونه نحو برسب في يوسف وعن اخ فانه يدل
بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اكه
اح بالمهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا
وكذلك احترز به عما يدل بالعقل فان قيل ان المحرف
اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت له
دلالة عليه فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت
على معنى لا بالوضع وان كان الثاني فلا هران
دلالته ليست بالطبع فتعين الوضع فيكون كلمة
لصدق تعريفها عليه ان المحرف له دلالة على معنى
بطريق استعمال الخطاء فلا يخرج بقوله دلت على معنى

ولابد

ولابد من ذكر الوضع للاحتراز عنه فان قيل ان الوضع يغني عن ذكر المعنى
لانه لا يكون الا للمعنى قلنا نعم الا ان دلالته عليه التز
امية وهي مهجورة في التعريفات فان قيل فلا يكون المجاز كلمة اذ المعنى
المجازي ليس بالوضع قلنا دلالة المجازات على معانيها المجازية با
عتبار الوضع فيكون المجاز كلمة لصدق تعريفها عليه ما ذكر من
المباحث شرح القيود المذكورة في التعريف فان قيل لم دخلت
الفاء في قوله فهي كلمة قلنا لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط
جاز دخول الفاء في الخبر وذلك على قسمين احدهما ان يكون
المبتدأ اسما موصولا صلته فعل او ظرف والثاني منهما ان
يكون المبتدأ اسما نكرة موصوفة باحدهما وقوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني لان كلمة كل نكرة موصوفة
بالفعل اعني دلت وتوسيطا الضمير بين المبتدأ والخبر
للحصر قدم تأول التاء وتأنيث الفعل المسند الى ضمير كل فا
فان قيل ما فائدة دخول الفاء في الخبر قلنا هي الايذان
بان استحقاق اللفظة لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلا
لتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل بالدراهم
في قولك كل رجل يأتيني فله درهم انما هو بسبب
الاتيان ولو ترك الفاء لم يكن في الكلام ما يفيده
وجمعها كلمات وكلم فان قيل لم بين الجمع مع انه

من وضعه لا لاجل الحرف قلنا اما الاول فنعم وهم من يفهم
ان الكلام جمع الكلمة كالكلمات واما تصديق بقوله
غير مدخل في التصحيح فان قيل ان الكلمات جمع و
الكلام ليس بجمع بل هو اسم جنس كتمر وتمرة لما بين
بينه وبين واحده بالتاء والكلمات جمع لانث الضمير
الراجع اليه ولا انث وصفه وليس كذلك كقوله تعالى
يحرفون الكلم عن مواضعه وقوله اليه يصعد الكلام الطيب
قلنا اختلفوا فيه فقال بعضهم انه ليس بجمع وقال
بعضهم انه جمع والمص من الفريقين بجمعيته فان
قيل ما الفرق بين الكلمات والكلم على جمعيته قلنا
الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة
والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى
الثلثة بلا قرينة اذ كل جمع سالم جمع قلة قوله
وهي ثلثة انواع اقول فان قيل ان الكلمة
اعم من الاسم لانه احد انواعها واخص منه فيكون
تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره قلنا الضمير راجع الى الكلمة باعتبار انها
حقيقة لا باعتبار انها اعم فالمعنى ان الكلمة
جنس فيه انواع قوله وفعل وحرف اقول فان قيل لم

يسمى

يسمى الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا قلنا
اما الاسم فلكونه ساميا على الفعل او لكونه علامة للمسمى
واما الفعل فلدلالته على فعل الفاعل واما الحرف
فلانه يأتي في طرف او لكونه منحرفا تارة الى الفعل
واخرى الى الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل
والفعل على الحرف قلنا لكون الاسم مسندا ومسندا اليه
والفعل لا يكون مسندا اليه والحرف لا يكون مسندا
ولا مسندا اليه ووجه الحصر على تعريف المص ان كل كلمة
ان كان حدثيا ومحدثا عنه فهو الاسم فان كان
حدثيا ولا يكون محدثا عنه فهو فعل وان لم يكن
شيئا من ذلك فهو حرف وقد بين الحصر لوجوه اخر الاول
ان كل كلمة اما ان يكون دالا على اقتران الحدث
باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل
دلالة وضعية او لم يكن دالا عليه والاول هو
الاسم والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن بذلك والاول
هو الفعل والثاني هو الاسم وقد المتقبل بانه الذ
ي يتم الجواب به فان قيل فعلى هذه يلزم ان يكون
الموصولة من قبيل الحرف لان الجواب لا يتم بها

بل يحتاج الى ذكر القلة قلنا ان الوضع معتبر في الواضع
حال وضعها لم يشترط في دلالتها على معانيها
ذكر القلة فان قيل ويلزم ان لا يكون نحو نعم وبلى
ولا نحوا اذ يتم الجواب بها اذ قيل هل جاء زيد
قلنا انه قائم مقام الجملة والثالث انا نأخذ هذه
الانواع الثلثة يعبر بها عن جميع ما في البال ولو
كان هناك قسم رابع لدام بقاء شيء في القلب
لا يمكن التعبير عنه واللازم منتف وكذا الملزوم قوله
فالاسم ما جاز ان يحدث عنه اقول قسم الكلمة
اولا الى الانواع الثلثة وعرفها ثانيا بالاسم والفعل
والحرف واراد بنا لنا ان يعرف كل واحد منها
فعرف الاسم بجواز الحديث عنه اي بجواز كونه او في
معناه فان قيل ما الفرق بين الاسناد والاخبار
والحديث قلنا الاسناد اعم منها لصدقه على
المتكلم في الامر والنهي بخلاف الاخبار والحد
يث لان من لوازمها احتمال الصدق والكذب
وهو لا يحتملها فان قيل فلو قال المص فا
الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه
لكان اصوب لدخول المتكلم المذكور قلنا التعريف
بجواز

بجواز الحديث وجواز الحديث عن الاسم لا ينفك عنه
من حيث انه اسم وانتفاؤه في بعض المواضع لما هو
غير سائغ اذ المعتبر اصل الوضع فان قيل ان التعريف
للتعيين وكلمة او للتشكيك فذكرها في تعريف الاسم غير
جيد قلنا ان او للتنويع لا للتشكيك قوله كزيد والعلم
والجهل اقول فان قيل لم اورد ثلثة امثلة قلنا تنبيها
على ان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم
بذاته كزيد والى اسم معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذ
اته وانه قسمان وجودي كالعلم وعدمي كالجهل فان
قيل لم قدم اسم عين قلنا لان القائم بذاته اصل والقائم
بغيره فرع فان قيل لم قدم قوله العلم من والجهل قبيح
وفي ايراده اذ مثل اسم المعنى مع ان اسم المعنى كثير قلنا
تيمنا للمتعلم وترجيا له قوله او كان في معنى ما يحدث
عنه اقول المراد المقصود من الاسماء ما لا يجوز الحديث
عنه كالاسماء اللازمة للظرفية نحو ليكون التعريف
شاملا لتلك الاسماء فان قيل لم لا يشمله ما الذي
الاول من التعريف قلنا لان محلها النصب ولو حدث عنها
لزم ان يكون مرفوعا عند الحديث المتصل فيلزم ان يكون
الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا حالة واحدة وهو محال

فان قيل كون المثنى والواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة
باعتبارين مختلفين يأذن بدفع الايراد الى قولهم في
قولنا بحكم درهم فانه من حيث انه يدعوا الباء مجرور
من حيث انه مبتدا مرفوع قلنا نعم يجوز ان يكون المثنى
الواحد منصوبا ومعنا بين اذا كان معناه قابلا للتقييد
باعتبارين مختلفين وما نحن فيه ليس من هذا القبيل لان
المنصوب بتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيه لا يمكن
ان يكون مرفوعا محدثا عنه بخلاف ما ذكر لان الباء
زائدة والمعنى حسبك درهم فان قيل في ايراد المص
اذ واذا من قبيل الازمنة الظرفية نظر لانهما لا يلزمان
الظرفية لانه نص سيبويه على عدم كونهما لازمي الظرفية
في الكتاب فالاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى
وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا في المثال
المذكور مبتدا في الاول وخبرا في الاخر وانشد غير سيبويه
وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست برائح
فان اذا في البيت مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك
اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل على المفعول به بوقوع
الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص بكثرة وجمع قصة
والفعل الواقع عليه اذكر مذكورا ومضمرا في قوله تعالى

واذكروا

واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون فكثركم وقوله تعالى واذ
قال ربك اي اذكر وقت قول ربك وقوله واذ قال
الله تعالى اي اذكر وقت قول الله قلنا عدم تناول الحد
الاول من التعريف لا يتوقف على لزوم الظرفية اذ الظرف
مطلقا لا يصح ان يقع محدثا عنه لارادة بالظرف اللازم
ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة لا ما لا يستعمل الا ظرفا
فان قيل ان اسماء الافعال اسماء بمعنى الافعال
فلا يحدث عنها ومن معناها فلا يصدق التعريف عليها قلنا
ان اسماء الافعال اسماء مصادر الافعال بتقدير المضاف
والمصدر مما يحدث عنه فهي في معنى ما يحدث عنه فان
قيل الحكم على الاسماء الازمنة الظرفية بانها في معنى
الوقت والمكان مطلق ممنوع لانها ليست كذلك و
الحكم عليها بانها في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما مسلم لكنه غير مفيد لان الوقت والمكان
اذا تقيدا بهذا القيد اي اعتبار وقوع الفعل فيهما لا
يصح الحديث عنه فظهر ان الاسماء الازمنة
الظرفية ليس في معنى ما يحدث عنه قلنا نختار الشق
الثاني وقوله غير مفيد اذ القيد المذكور يجوز ان
يكون من عوارضه لا من لوازمه فاذا اعتبر عنه

باذا ومتى اغنى ذالك واذا عبر عنه بلفظ الوقت و
المكان فلا فرق في معنى ما تحدث عنه او تقول ان
ان الاسماء اللازمة للظرفية بحسب اصل الوضع موضوعة بمعنى الوقت والمكان واما النصب بتقدير
في باعتبار وقوع الفعل فيهما فهو امر عارض فلا انتبا
رله قوله وعن علاماته اللفظية دخول الالف و
اللام اقول كلمة من للتبعيض اي بعض علامات
الاسم اللفظية فان قيل يفهم منه ان له علامات
غير ما ذكر فلم لم يذكرها قلنا علامات نوعان معنوي
ولفظي اما اللفظي فعشرة ثلث في اوله واثنان
في اوسطه وخمسة في اخره واما الثلثة في
في اوله فالالف واللام وحرف الجر وحروف النداء
واما الاثنان في اوسطه فالف التكسير وياء
التصغير واما الخمسة التي في اخره فياء النسبة
وياء الاضافة والتنوين ونون التثنية ونون الجمع
وعد ذالك معنوية فذكر المص بعض علامات اللفظية
لشهرت ولم يذكر المعنوية باسرها لانها لا تعرف
بالحواس الظاهرة ففيها خفاء فان قيل لم لم يقل
دخول حرف التعريف ليتناول ميم التعريف كما في
قوله

ع م من امبر امصيام في امسفر لم لم يقل دخول
الالف او دخول اللام قلنا اما الاول فلان الالف
المبدل هو اللام او هو قبل العلم بغيره اذ هو ليس
بجدير استيفاء جميع العلامات واما الثاني والثالث
فلان ما ذكره المص شاملا لهما من غير عكس فان
قيل لم لم اختصاص الالف واللام قلنا المفردات
موجودة قبل التركيب فلو قال ذالك لزم منه ان
وجودهما خاصة للاسم فان قيل لم اختص دخولهما
بالاسم قلنا لانهما بمنزلة التعريف والتعريف لا يتأتى
الا في الاسم فان قيل قد وجد دخولهما على الفعل
كما في على الفعل كما في قول الشاعر ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره الشيخة اليتقصع قلنا هو مما لا
يعتد به لقلته وندرته والشاعر مما في الصفاة بمعنى
الذي واستعمالها على هذا المعنى في الفعل ايضا
فان قيل لم قدم دخول الالف واللام على حرف
الجر قلنا لانهما علامة متصلة بخلاف حرف الجر فان
قيل ان الدخول امر معنوي فكيف يجعل من العلامات
اللفظية قلنا جعله منها باعتبار المتعلق فان كلا من
الالف واللام وحرف الجر امر لفظي بخلاف الاضافة

والانام **قوله** نحو الرجال والفرس **اقول** فان قيل لم
اورد مثالين قلنا ليوجد مثال من ذوي العقول
وغيرهم **قوله** وحرف الجر **اقول** الظاهر انه عطف
على الالف واللام اي ومن علاماته اللفظية دخول حرف
الجر فان قيل لم اختص دخول حرف الجر بالاسم قلنا
لان حرف الجر انما وضع ليجر معاني الافعال التي لم
يتعدى بنفسها الى الاسم بعد فعل سواء كانا لفظا
او تقديرا فان قيل لم قال حرف الجر ولم يقل الجر قلنا
لئلا يتناول جر المضاف اليه بالمضاف والاضافة
ليست من العلامة بل من العلامات المعنوية فان قيل
لم عملت حروف الجر قلنا لانها لما لم يتصور دخولها
الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم
وهو الجر اذا لم يعارضه مشابهة الفعل فلا تختص
بالحروف المشبهة بالفعل فان قيل ان اردتم باختص
الجر بالاسم ان الجر مطلق يختص به فينتقض بالفعل
لواقع مضاف اليه لاسماء الزمان نحو قوله تعالى يوم
ينفع الصادقين فان يقع مجرور قلنا وان اردتم اي
صورة الجر مختص به فينتقض بنحو قوله تعالى لم يكن
الذين كفروا قلنا المراد ان الجر الذي تحصل من

العامل

يختص

تختص به صورة وتقديرا لامحل والفعل الواقع مضاف
اليه في تأويل المصدر وهو اسم **قوله** والتنوين
اقول اي ومن علاماته اللفظية دخول التنوين وهو نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد فان قيل لم اختص
دخول التنوين بالاسم لان التنوين ستة اقسام تنوين
التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف
اليه والتنوين المقابلة وتنوين الترنم والتنوين الغالي
والاربعة الاولى مختصة به اما تنوين التمكن فلانه يفرق
بين المنصرف وعدمه والفرق بينهما لا يتصور الا في الاسم
~~واما تنوين التنكير فلانه للفرق بين المعرفة والنكرة~~
اذ المنصرف وعدمه لا يكونان الا في الاسم واما تنوين
التنكير فلانه للفرق بين المعرفة والنكرة والفرق
بينهما لا يتصور الا في الاسم اذ التعريف والتنكير
لا يتصوران الا فيه واما التنوين العوض
فلانه يدخل على المضاف عوضا عن المضاف اليه نحو حينئذ
اذ التقدير حين اذ كان كذا وعوض التنوين عنه وا
لاضافة لا يتصور الا في الاسم واما تنوين المقابلة
كما التنوين في مسلمات فلانه مقابل وعوض عن النون
الذي في الجمع السالم نحو مسلمون ولا الجمع

الا الاسم واما التنوين الترنم وهو ما ينون به تناسب
حرف المد الذي يتبع اطلاق الابيات لترك الغني نحو قوله اقلّي
اللوم عاذل والعتابن قولي ان اصبت لقد اصابن وتنوين
الغالي وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون نحو قوله
روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن شبهة الاعلام
لام الخفقن فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود منهما
ذكره الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني
فالمراد بالتنوين هنا الاربعة الاولى **قوله** نحو زيد ورجل
اقول فان تنوينهما للتمكن يعرف به انهما منصرفان فان
قيل تحتمل ان يكون تنوين الثاني للتنكير قلنا لا يجوز ذلك
والا لسقط عند العلمية وسقوطه عند العلم للثاني
هكذا قيل لكن فيه نظر اذ يجوز ان يكون تنوينه بعد
العلمية كتنوين زيد وقبل العلمية فيهما الاربعة
قوله والفعل ما دخله قد وسوف والسين **اقول** لما فرغ
عن تعريف الاسم وعلاماته شرع في الفعل وعرفه بما له
وعلاماته فان قيل لم لم يذكر حده قلنا للتنبيه ان حده
على ما ذكره ابن الحاجب وغيره وهو ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل لم اختص
نحو قد به قلنا لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال

ودخول

ولحصول المتوقع وللتحقيق اذا دخل على المستقبل غالبا
فيلزم دخوله في الفعل غير فان قيل لم اختص سوف والسين
به قلنا لانهما وضعا لان يستفاد منهما معنى المستقبل
وهو يمتنع في غير الفعل فان قيل هل الفرق بين السوف
والسين قلنا قد يفرق بان في سوف زيادة تاخير فان قيل
لم ذكر السين قلنا لان لفظ سين اسم جنس يجيء للاستقبال
نحو سيخرج وللطلب نحو استعجله وللاصابة الشيء على صفته
نحو استجاده وللتحول نحو استنسر البغاث والوقف بعد
كان المراد نحو ذاكرتك ويسمى سين الكسكسة فلابد
من ذكره معرفا تعريف عهد لتعين سين الاستقبال فلا
سوف والسين لا يدخلان على الماضي والمضارع اما سوف
فلكونه اصلا للسين فان قيل لم اشتهر السين قلنا الفرع
قد يشتهر ويزيد على الاصل في الشهرة **قوله** نحو قد خرج
وسيخرج وسوف يخرج **اقول** فان قيل لم قدم سوف على
السين في الذكر وعكس الامر في التمثيل قلنا لان السين
منقوصة من سوف فقدم الاصل في الذكر واخر في التمثيل
لئلا يخرج ما ازيلا **قوله** وحرف الجزم **اقول** اي وما دخله
حرف الجزم ط فان قيل لم اختص حرف الجزم بالفعل
قلنا لان اثره اي الجزم اختص به كاختصاص الجر

معرفا باللام ح

بالاسم فلو لم تختص حروف الجزم بالفعل لزم تخلف
الاثر عن المؤثر وهو ممنوع فان قيل لم اختص الجر بالاسم
والجزم بالفعل قلنا لان الجر ثقيل والجزم خفيف فا
عطي الثقيل اي الجر بالخفيف اي الاسم والخفيف وهو
الجزم بالثقيل وهو الفعل **قوله** واتصل به الضمير
المرفوع **اقول** عطف على قوله دخل اي وما اتصل
به الضمير المرفوع احترزنا بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان الضمير المنصوب ليس بمخصوص بالفعل
بل يتصل به وبالحرف وبالاسم نحو ضربك وانك والغلا
مك والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم
والحرف نحو غلامك ومررت بك فان قيل ان الضمير
المرفوع قد يتصل بالاسم ايضا نحو زيد ضارب
هو فلا يكون من خواص الفعل فلا بد من
قيد البارز قلنا لم يذكر قيد البارز اعتمادا
على المثال المذكور والمراد من الاتصال
هو الاتصال اللغوي لا النحوي ولا يقال
للمتمكن في الاسم متصل لغة فلا حاجة الى قيد البارز
فان قيل لم اختص الضمير المرفوع البارز بالفعل
قلنا لامتناع بشرته في الحرف والاسم اما في الحرف
فله

فظاهر واما في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم يلزم
اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم
يتصل في الافراد ايضا فان قيل الحكم باختصاص الضمير المرفوع
البارز بالفعل منقوض باسماء الافعال فانه قد يتصل الضمير
المرفوع البارز بها نحو هاتوا وتعالوا مع انها ليست بافعال قلنا
لا نسلم اذ هات اسم بل هي في الاصل فعل من هات
بمعنى اعطى فالمتصل به بالفعل ولئن سلمنا ذلك لكن
لا نسلم ان ما اتصل باسماء الافعال من الحروف
ضماير بل حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في
اياك وانما يسند الى الضماير المتمكنة فيها كما تسند
الى الضمير المتمكن فيه وانما الحق الواو اعلاما بان
المتمكن فيها نحو ضمير الجمع لا الواحد كما في اكلوني
البراغيث واسروا النجوى الذين ظلموا على احد
التأويلات **قوله** نحو اكرمت اكرمنا واكرموا
اقول فان قيل لم اورد ثلثة امثلة قلنا لبيان
اختلاف الاواخر باختلاف الضماير المتصلة **قوله**
وتاء التانيث الساكنة **اقول** اي وما اتصل به التاء
الساكنة التي هي للتانيث فان قيل لم قيد التاء
بالساكنة قلنا احترازا عن المتحركة لانها تختص

بالاسم نحو قائمة فان قيل لم اختص التاء الساكنة بالفعل
والمتحركة بالاسم قلنا وجهه ما مر في اختصاص
الجزم بالفعل والجر بالاسم ولانه لو حركت في الفعل
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فان
قيل ان تاء التانيث الداخلة على الفعل متحركة
في التثنية نحو نصرتا قلنا المراد من سكونها سكونها
في اصل الوضع ولا اعتبار بالحركة العارضة فان قيل
لم كتبت التاء في الفعل ممدودة وفي الاسم مقبوضة
قلنا تعظيما للفعل قوله نحو نصرت ونعمت و
بئست اقول فان قيل لم اورد نعمت وبئست
ولم يكتف بالاول قلنا لان فعليتهما خلاف
والصحيح انهما فعلان عند البصريين والكسائي
بدلالة دخول علامة الفعل فاوردهما بالتاء
للتنبيه على المذهب الاصح قوله وله ثلثة امثلة اقول
اي ثلثة ابواب فان قيل ما وجه الحصر قلنا لا
ن الفعل اما اخباري او انشائي فان كان
الثاني فهو الامر والاول اما ان يكون معناه
موجودا او لا الاول الماضي والثاني المستقبل
قوله المفتوح الاخر اقول المفتوح مرفوع بانه خبر

مبتدا

مبتدا محذوف تقديره الاول والمفتوح مضافا الى الاخر فان
قيل لم اضيف المعرف باللام مع انه يجب تجريد المضاف
عن حرف التعريف قلنا هو في الاضافة المعنوية واما
في اسم الفاعل والمفعول لفظية واللام فيها لتعيين الذا
ي قوله ويسمى الماضي اقول وهو مبني على الفتح فان قيل
لم بني قلنا لان موجب الاعراب اعني الفاعلية والمفعو
لية والاضافة مفقود فيه فان قيل لم بني على الحركة مع ان
الاصل في البناء هو السكون قلنا لانه شابه الاسم بوجه
ما اي في قيامه نحو مررت برجل ضارب فنقل الما في
على الاصل الذي شابه الاسم اصلا فان قيل لم بني على الحركة
قلنا للخفة فان قيل ان اخره قد يضم عند الاتصال بواو الجمع
نحو ضربوا وقد يسكن عند اتصال الضماير البارزة المتحركة
المرفوعة وعند الاعلال نحو رمي للتقلب الفا وقد يحذف
عند اتصال واو الجمع وعند اتصال تاء التانيث
بالمعتل اللام نحو رموا ورمت قلنا هذا بسبب العارض
اما الاول فلان الواو المعدودة تقتضي ضم ما قبلها
واما الثاني فلفرار عن توالي الاربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة واما الثالث فلاجتماع
الساكنين فالمراد من قوله المفتوح الاخر انه يبنى



اخر اذا كان صحيحا وجدا عن اتصال شيء به **قوله**
والثاني ما يتعاقب على اوله الزوائد الاربع
اقول اي الهمزة الثانية من الاوزان الثلثة جنس
من الاوزان المضارع وزنه بانه فعل يتعاقب في اوله
الزوائد الاربع بمعنى انه اذا ذهب احدى الزوا
ايد الاخرى مكانه فان قيل يفهم من ظاهر كلامه ان
يتعاقب الزوائد على حرف المضارع وليس كذا لكنا
قلنا في الكلام متعدد اي يتعاقب على اوله فالمتعدد
هو المضاف او يتعاقب على اوله ما فيه فالمتعدد
هو المضاف اليه و الزوائد جمع زائدة فان
قيل يلزم صحيحا من هذه عبارة ان يتعاقب
خروج الزوائد الاربع على اوله كل مضارع قلنا
ههنا مقدر اخر تركه لظهوره اي احدى الزوائد
الاربع فان قيل لم اعتبرت هذه الزوائد على اول
المضارع قلنا لانه لما وجبت ~~الفرق~~ المخالفة
بين لفظ الماضي و المضارع لاختلاف معنيهما
وكان الحدث اما صادرا عن المتكلم وحده
او منه مع غيره او صادرا عن الغائب
او من المخاطب ~~طلبوا~~ طلبوا ان يزيد

واع

وافي الاول حروفا تدل على المضارع منه وعلى صدوره
الفعل من المتكلم والغائب والمخاطب بناء على طريقهم
في طلب الاختصار فوجدوا ادلى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام وتوسيع الحركة
الحروف مفهوم من كلام المصنف وجهة معلوم من كتب
الصرف وهي الياء للغائب المذكر والجمع المؤنث الغا
ئبة فان قيل لم اختص الغائب بالمذكر قلنا لا ما لانه فان
قيل ما ذكره منقوض بنحو يبغض الله ما يشاء ويحكم
ما يريد اذ لا يطلق الغائب المذكر على الله تعالى قلنا
نريد ان هذا كان اول الكلام في الموضوعات
اللغوية والمنع من جهة الشرع لا ينافي اللغة او
المتكلمون اطلقوا الغائب على نحو تعالى في بحث
الرؤية في الاستدلال على المنكرين بقولهم وقياس الغا
ئب على الشاهد فاسدا والمراد بالغائب عن
حواسنا دا وكان شاهدا بوجه اراد المراد
بالغائب ما ليس متكلم ولا مخاطب والتذ
كير باعتبار اللفظ والتاء للمخاطب المذكر
فان قيل لم اكتفى بذكر المخاطب لكان
احسن لتناوله الاسم المؤنث ايضا قلنا قدم

انما انه لا صالته   والالف للمتكلم الواحد
ثم حركت الالف لامتناع الابتدا بالساكن
فصار همزة   والنون بما فوقه   فان
قيل يرد عليه قوله نحن كذالك نفعل بالمجرمين
ونحن نتبص ونحن فيما قلنا الحال فان فانه بعد
الواو كالجماعة للتعظيم والكلام في الحقيقة
وسمي المضارع   اي سمي الفعل الذي
يعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع مضارعا
اخذ من المضارعة بمعنى المشابهة لانه يشا
به الاسم والمضارع والمضارعة في الاصل من
الضرع كان كل الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا ومشابهة المضارع بالاسم من
وجوه ثلثة من جهة اللفظ بموازنته في حركاته
وسكناته وعلى حروفه ومن جهة المعنى انه
صالح للحال والاستقبال ويختص باحدهما
بدخول اللام والسين كما ان اسم الجنس
شايع ثم يختص بواحد بلام التعريف
وبهذا الاشتراك والتخصيص يصير شبيها
بالاسم من جهة اخرى انه لاسم صالح

عليه والمفعولية والاضافة ثم اذا دخل عليه
العامل تخصص بواحد منها وان المضارع قد اشبه
الاسماء المشتركة في الاشتراك والتعيين وانه
اشبه اسم الفاعل في تبادر الذهن من كل منهما الى
الحال ومن جهة الاستعمال في قيامه وزيد يقوم
وفي دخول اللام عليها نحو ان زيدا ليقوم
وفي دخول اللام عليها نحو ان زيدا ليقوم فان
قيل يوجد وجوه المشابهة فيكذم تسميته الماضي
مضارعا قلنا لا نجد يلزم من وجود وجه التسمية
وجود التسمية اذا اعتبار التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال الوضع فلا ننقض بوجوده في غير المضارع
على المشابهة من هذه المذكورة انها لا تحصر الا انع
بعد دخول حروف المضارع وكذا اعرابه باعراب
الاسم ستوي الى وعوض مكانه الجزم   وهو
مشترك بين الحال والاستقبال   اي
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال
موضوع لكل منهما بوضع على حدة والثاني
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والثالث
عكس والاصح هو القول الثاني اذ المضارع

اذ اللحق ينصرف الى الحال لا الى الاستقبال
الا بقرينة وهذا دليل الحنفية والمجاز ظاهر
كلامه مائل الى الاول الا ان ايراده الاشتراك
الاشتراك اللفظي وهو طريقة كلامهم
الجملة قوله مخلص للحال اقول فان قيل لم كانت
المضارع مخلص للحال بسبب اللام ينبغي ان
لا يجامع ما يدل على الاستقبال للمنافاة بينهما مع
انها مع معه كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
ولسوف اخرج وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة
قلنا ان ما ذكره اكثري وقد يوجد مع المستقبل
قليلا والمراد حكاية حال واللام بمعنى التاكيد
والحال وفي الاية قد يجرد لمعنى التاكيد
فان قيل فيكون ح لام الابتداء وهي لا تد
خل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في
دخوله على الفعل قلنا لانه داخل على الفعل
فهذا لا يصح ان يكون جوابا عن اصل السؤال
قوله كقوله اني ليحزنني ان تذهبوا به
اقول فان قيل ان اللام في هذه الاية
كانت خالصة للحال لان الاذهاب شيء

نحو قوله في ذلك

في الحال قلنا ان المضاف محذوف تقديره اني
ليحزنني تصورات تذهبوا به والتصور موجود في الحال قوله والثالث الموقوف الاخر
اقول اي الوزن الثالث من اوزان الفعل
الموقوف الاخر اي الساكن كما صرح بقوله ويسمى
الامر وتعريفه وطريق اشتقاقه مذكور في
التصريف فان قيل لم لم يقل المجزوم الاخر
قلنا لانه اما عند الكوفيين معرب وسكونه جزم
والبصريين مبني وسكونه وقف والصحيح مذ
هب البصريين ولذا قال الموقوف الاخر بل
الزيني وجواب البصريين مشروح في التصريف
قوله وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افعل
اقول قوله مشتقا احترازا عن نحو صه ومه
فانهما وان افادا معنى الامر لا يصح
كونهما موقوفا في الاخر الا انهما ليسا مشتقين
وقوله على طريقة افعل احترازا عن نحو نزال
وتراك فانهما وان كان مشتقين ومفيدين
فائدة الامر الا انهما ليسا بالموقوف الاخر
لانهما ليسا على طريقة افعل قوله الحرف ما جاء

لمعنى ليس لمعنى اسم ولا فعل **اقول** فان قيل
هذا التعريف صادق على المهملة قلنا لا نسلم ذلك
فانه ليس لها معان وان سلم فالكلمة ما كانت
عن الكلمة فمعنى التعريف على ما ذكره المص
الحرف ما لا يكون الحديث ولا عن معناه ولا بد
خلاف السين او سوف وغيرهما من علامات الفعل
وعرف بعضهم بان الحرف ما دل على معنى
في غيره اي لا يستعمل لفهم المعنى منه لان
الحروف واصل ورا وبعد تستفاد بها المعاني
الاسمية والفعلية فان قيل ان من تدل
على الابتداء وعلى يدل على الاستعلاء والى على
الانتهاء والذات معان لا تحتاج في تصورها
الى غيرها قلنا ان هذه الحروف تدل على المعاني
المذكورة نحو ما ذكره ولكن عند انضمامها معها
الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة
مستقلة اي لا يصح ان يقال من واقع وعلى هذه
الحكم سائر الحروف فهذا معنى معنى قوله
والحروف الدالة بنفسها لا يكون حديثا ومحدثا عنه
قوله فان قيل ان الفعل قد يكون محدثا عنه

كلفظه

كلفظه

اسنوطي قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا فانه مسند اليه
لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله لقيل كلفظه تسمع في بالمعيدي
خير من ان تراه قلنا الاول محمول على هذا القول اي
اذا قيل لهم هذا القول والثاني محمول على حذف ان اي
تسمع فالاسناد في الحقيقة الى المصدر فان قيل ما البت
في كون الاسم حديثا ومحدثا عنه وفي كون الفعل
الفعل حديثا ومحدثا عنه قلنا السر فيه ان المعنى
قد يكون ملحوظا اصالة وتبعا وقد يكون ملحوظا اصالة
وتبعيته لخصوصه بينه وبين فاعله فصح اما ان يكون
حديثا ولا يصح ان يكون محدثا عنه ومعنى الحروف
ملحوظ تبعا البتة قوله فاعلم انه اذا البحث منهما اول
فان قيل الظاهر ان اذ في قوله واذ قد عرفت متعلق
بقوله فاعلم وهذا فاسد اما الاول فلان ما بعد الفاء
فيما قبله واما ثانيا فلان جواب اذ لا يقدر بالفاء
قلنا لا نسلم ان اذ متعلق بقوله فاعلم بل هو متعلق
بالمحذوف تقديره واذا قد عرفت ذلك ... يدان
على هذا الكلام فاعلم فالمذكور متفرع على ذلك المحذوف
وان سلم فهو من قبيل الا فما ... لتفسير
والظاهر في انه لنا ن اي فاعلم ان الكلام اذا ركب

من هذه الاقسام الثلثة اسم وفعل وحرف مركب اسمان فافاد
اسميا اي المركب من الاسم والفعل والمركب من الاسمين
كلاما وجملة فان قيل قوله اذا ائتلف منها ليس بجيد اذ لا
يدخل للحرف في التركيب فالصواب انه يقال اذا
ائتلف من الاسم والفعل او من الاسمين قلنا الائتلاف
لا يقتضي ان يكون لكل منها دخل في ذلك بل يكفي تحصيل
ذلك اذا انتفى البعض يكون في صحة الاسناد اي الكلام
والثاني اشتراط في حصول الكلام ثلثة شرائط احدها
التاليف مما قصتنا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قوم
ونعم فقد بدى في الجواب الكلام والثانية كون ذلك
التاليف من فعل واسم او من اسمين والثالثة الافا
دة التامة وذلك لانه لا بد الاسناد بينهما وهي
عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه
يحسن السكوت عليه فقوله اذا ائتلف اشارة الى الاول
وقد احترز به عن افراد الكلمة وقوله من فعل
واسم او اسمين اشارة الى الثاني وقد
احترز به عن التاليف من فعلين وحرفين او من فعل
وحرف ومن اسم وحرف لعدم تحقق الاسناد
بينهما لانتفاء المسند اليه او واحدهما فالاسناد

الصحيح

الصحيح بين اسم وفعل فيكون الاول مسندا اليه
والثاني مسندا اما الثاني فلان احدهما صالح
لان يكون مسندا اليه والثاني مسندا واما الثاني فلان
احدهما صالح لان يكون مسندا اليه والثاني مسندا اليه
لكن يشترط ان يكون في احدهما معنى الفعل اي النسبة
التامة قوله وافاد اشارة الى الثالث وقد احترز
به عن التاليف من اسمين على وجه التعريف ووجه
الامتزاج فان قيل يا زيد مركب من الاسم والحرف وهو
كلام تام فبطل الحصر قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو او انادي
في الحقيقة مركب من الفعل الانشائي والاسم اذ المراد
بادعو معنى الانشاء فان قيل ما الفرق بين الكلام و
الجملة قلنا بينهما عموم وخصوص مطلق اذ الكلام اخص
فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما لان
صلة الموصول والمركب الواقع صفة للنكرة مثلا جملة
وليس بكلام فان قيل ان قول المصنف سميا كلاما
وجملة يدل على ان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب
اليه البعض قلنا لا نسلم ذلك اذ معنى كلامه ان
لفظ الكلام يطلق عليه لفظ الجملة وذلك لا يدل
الا على التساوي في الصدق والحق ان مذهب

او بين اسمين اما الاول
فلان الاسم دال على
الذات والفعل
على المعنى و
النسبة

الجمهور من ان الكلام اخص كما عرفت انفا قوله
والجمل اربع اقول لما انجر الكلام الى ذكر الجملة
ناسب ان نتعرض بذكر اقسامها تتميما للفائدة
فان قيل لم اخص الجملة بذكر الاقسام دون الكلام
قلنا للتنبيه على ان الكلام اخص والجملة توجد
حيث لا يوجد الكلام كما اذا وقعت موقع المفرد
فان قيل الاصل ان يكون الجملة شيئين اعني
الفعلية والاسمية لان الجزء الاول في الشرطية
فعل والمقدر في الظرف اما فعل او اسم فالشرطية
جملة فعلية في الحقيقة والظرفية اما جملة فعلية
او اسمية قلنا ما ذكرته مذهب ابن الحاجب
وغيرها وما ذهب اليه المص مذهب الزمخشري
فانه اعتبر في الجملة الفعلية تجرد فعلها عن الشرط
ولزوم الاضمار فسمى الجملة التي تضمنت الشرط
شرطية والتي لزمها الاضمار ظرفية فان قيل
ما وجه الحصر قلنا ان المسند اليه اما ان
لم يكن لهما ما يجعلها صالحة للسكوت عنها او
تخرجها لا جملة اخرى او قد عرض لها فالثاني الجملة
الشرطية نحو ان يأتني زيد فاكرمه والاول فلا

تخلو

تخلو اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او لا يكون فالثاني هو الجملة
الاسمية زيد قائم وقائم زيد والاول فلا تخلو اما
ان يكون المسند ظرفا او جارا ومجرورا او لا فالثاني
هو الجملة الظرفية نحو امامك بكر وفي الدار زيد فان
قيل لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل اصل في
الاسناد والفاعل اصل في الاسناد فان قيل لم قدم الظر
فية على الشرطية قلنا لان الظرفية جملة واحدة والشر
طية جملتان والواحد قبل المتعدد قوله كما ذكرنا
اقول اراد به قوله خرج زيد والعلم حسن والجهل
قبيح قوله فهو عندي سال اقول فان قيل هذا المثال
للظرفية غير المستقيم لانه جملة اسمية لان ارتفاع الطالب
بالابتداء دنا وخبره لتنكيره ليحصل التخصيص بتقد
يم الجزء والظرف المتقدم مرفوع المحل على الخبرية قلنا
الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان
الظرف المستقر لا يخلو من لا يعتمد على احد الاشياء
الستة التي هي المبتدا والموصول والموصوف
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يعتمد
على احدها والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده

عمل الفعل في فاعله وفاقاً لان الظرف المنتزع
لنيابته عن الفعل يعمل عمله عموما وقد سوي
بالاعتماد واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء منها فالاسم الواقع بعده
لا يخلو من ان لا يكون مصدرا او غير مصدر فالا
الثاني لا يعمل في الاسم المظهر عند البصريين بل ار
تفاعه بالابتداء وعند الكوفيين وعند الاخفش
ارتفاعه بالفاعلية فانهم لا يشترطون لعمله الا
عتماد وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف
غير مصدر فان كان مصدرا فارتفاعه بالفاعلية
اذا عرفت هذا فنقول قوله عندي مال جملة
ظرفية عند الكوفيين والاخفش وجملة اسمية
عند البصريين لان الظرف جملة عندهم لكونه
... ولا بالفعل نحو استقرا وجعل بدلا
عنه صلة للموصول فعلى كلا المذهبين والا
تبيّن بها وجه الجملة الظرفية قوله وكل منها اقول التنوين
في كل عوض عن المضاف اليه اي كل واحد من
الاربع يقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه
محلا ويكون في الجملة القائمة مقام المفرد
ضمير

ضمير عائد الى الاسم الاول الذي هذه المفرد المؤ
من مربوط به فان قيل لم لم يجوز اخلاء الجملة عن الضمير
قلنا لان الجملة اذا خلت عن الضمير كانت منقطعة
عما قبلها فان قيل هذا اشكل بالجملة الله احد وقعت
خبرا عن هو مع انه خال عن الضمير قلنا هذه الجملة
ليست مما نحن فيه لانها غير واقعة موقع المفرد
لان الضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد فان قيل لم
لم يقل ويجب ان يكون فيها قلنا تنبيها على انه قد يكون
الرابطة بغير الضمير ايضا لان روابط الجمل كثيرة
منها الاشارة ومنها اعادة المبتدأ بلفظه او بمعناه
ومنها حرف التعريف قوله وذلك اقول اي قيام الجملة
مقام المفرد وتقدير اعرابه في محلها كحكم الافراد في
ستة مواضع قوله في الخبر المبتدأ اقول الظاهر
ان يدل من ستة مواضع بدل البعض من الكل نحو زيد ذاهب
ابوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعصر شكرك وخالد
في الدار فان قيل لم خالف المص في ايراد الامثلة
ههنا حيث قدمت الجملة الشرطية على الظرفية قلنا
لان الجملة الشرطية جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية
فان في الدار جملة عند البصريين سده مسد مفرد ومفرد

عند الكوفيين لكن الحد فيه متعين قولا والجرجاني اول
اي الموضع الثاني من المواضع الستة خبر باب ان اي
الحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيدا ذاهب ابوه و
بلغني ان زيدا قد ذهب وكان عمرا وغلامه اسد ولكن
عمرا المرتجى وليت زيدا ناءته بكرامة ولعل
زيدا في الدار والثالث من المواضع الستة الخبر
في باب كان اي الافعال الناقصة والرابع من
تلك المواضع المفعول الثاني في باب ظننت اي
افعال القلوب وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء
لانها في الاصل خبر المبتدا ثم دخل هذه العوامل
خلاف صفة النكرة والحال والخامس من المواضع المذ
كورة صفة النكرة فان قيل لم خص المواضع النكرة
الحال الخامس بصفة النكرة قلنا ان الجملة لا تقع
صفة الا النكرة بوجوب التطابق بين الصفة و
الموصوف والجملة نكرة لكونها خبرا ثابتا بعد فرض
صوغها لا يكون الا نكرة والسادس من الموا
ضع التي تقع الجملة مقام المفرد وهو الحال
وتفصيل تحقيق الحال يتوقف على مقدمات المقدمة
الاول ان الحال مطلق لم يتحد بصاحبها ذلك الا

تحاد الذي

الاتحاد الذي بين المبتداء والخبر وبين الصفة
والموصوف فاقتضت لعدم الاتحاد ان يوكد حرف
الاختلاط بينهما بزيادة ربط عند كونها جملة فان قيل
لم لا تتحد الحال بصاحبها وذالك الاتحاد قلنا الا-
ستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حال
وجيئها فضلة يتم الكلام بدونها فان قيل لم لا تقتضي
الحال زيادة الربط في احوالها جملة كانت او مفردة
قلنا لدلالة الاعراب اي النصب لفظا في الحال
المفردة على نسبة مفعول هناك ان كانت جامدة و
لدلالة الضمير ايضا ان كانت مشتقة بخلاف
الجملة لفقد ما يدل على التعلق المعنوي فيها المقدمة
الثانية ان للحال اصلا وفرعا فان قيل ما الفرق بينهما
قلنا اذا الاصل ما لولا الدليل والترجيح ما عدلوا ا
ستعمالا للعرب اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة
دالة على الحدوث والتجدد اللازم الا اذا قصد بها
امرا يتعين له الانتقال نحو زيد ابوك عطوفا
فلا تنتقل عن ذالك الاصل الا بتاء وبل ترد الى
الاصل واما الفرع فهو ان يستعمل ثابتا لفظا
بدون ظرف نحو فلا يقال جاءني زيد الكاتب الكريم

الا في الالفاظ العاصية اي كلمات الجهال وكلام
المولدين بل يقال جاءني زيد وهو راكب والمقدمة الثالثة
لثلاث الجملة الواقعة موقع الحال مثال يتسبب على
هذا الاصل والتوضيح انها كانت صفة مستقلة له على الحدث
والانقطاع عن حرف النفي جرت مجرى المفرد في استغنائها
عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها لكن حال اذا
فتشت عن هذه الالحاقات اما بانتفائهما او بانتفاء واحد
منهما فان تكن الجملة الحالية المنتزعة عن هذه التراكيب
تستحق بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها اذ
المتمهد ذكرنا من المقدمات الثلاث فنقول اما الجملة
الاسمية اذا وقعت حالا فلا تخلو من ان يكون
مثبتة او منفية فان كانت مثبتة فحقها ان تقترن بالرا
بطة وهي الواو التي في الاصل للجمع لكونها
منحرفة عما هو اصل الحال اي الانتقال والتجدد
لكون الجملة الاسمية للثبات والدوام نحو جاءني
زيد وهو راكب وقد تحذف في النادر
نحو كلمته فوه الى فيه ونحو قول الشاعر ولولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربا
له لم يمزق فان جملة سرباله لم يمزق جملة اسمية

وقد

وقعت حالا عنها من بدون الواو اكتفاء بالضمير
وان كانت الجملة الاسمية منفية فكذلك نحو لقيت
زيدا ولا مال له بل الواو هنا اوجب لاخراجها
عن الحال لما عرفت انها وان جعلها الكون منفية الفهم الا ان
تكون في الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه فلا تجوز
الواو فيها لكونها تامة التعلق بصاحبها فالحال الثا
بل في الحال المؤكدة كتعلقه بين العصا وفد هاواما
الجملة الفعلية فلا تخلو من ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا
اذ الامر لا يقع حالا لكونه طلبا غير ثابت في نفسه فحال اذا ثبت
لغيره فان كان فعلها مضارعا فلا تخلو من ان يكون مثبتا
ومنفيا فالاول وارد على اصل الحال ونحوها فلا تجوز الواو
نحو جاءني الامير تقاد الجنائب بين يديه والثاني وارد
على اصل الحال دون نحوها فيجوز فيه الواو وتركها وان
كان فعلها ماضيا مثبتا او منفيا فكان الثاني فيجوز
الامرين لوروده على اصل الحال دون نحوها عن
نحوها اذ لابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة وفي المنفي من حرف النفي لفظا او معنى
فان قيل دلالة قد على الاخراج عن زمن الحال غير ظاهر
قلنا ان قد لتقريب الماضي من الحال وفي التقريب

نفي نفي الاحتمال فكانه مرفوع بهذا الاعتبار واما
الجملة الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في
الضمير المستكن فيه الراجع الى ذي الحال او في الاسم
المظهر بعده اما الاول فيعتبر الواو والنية لانتظامها
في سلك المفرد كما عرفت نحو جاءني زيد على فرسه
واما الثاني فيجوز فيه الوجهان اي الواو وتركها
نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه سيف لما فيه
من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا و
معنى واما الجملة الشرطية فلا تقع حالا فلا يقال جاءني
زيد ان يسأل يعطه بل لما يريد جعلها حالا يجعل الجملة
الشرطية خبرا عن ضمير ما يريد منه اي ذي الحال
نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعطه فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون
الفعلية والشرطية جزء من تلك الجملة
الاسمية الحالية ولعل السر فيه ان الشرطية لا تر
تبط بشيء قبلها لتعذر ربطها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام اي حرف الشرط الا ان يكون هناك مزيد
احتياج الى الارتباط بشيء قبلها كما في الجواب و
الصفة لعدم استغنائه عن الجواب وكذا الموصوف

بمرف الى نعته مما يصلح لكونه وصفا بين الموصوف والصفة
من الاختلاط والاتحاد المعنوي حتى انهما جعلا واحدا
في مواضع كثيرة بخلاف الحال فانها مستقلة عن صاحبها
وكذلك سموها فضلة فلم يجوزوا وقوعها حالا الا بعد
ان تقلب ذنبها في معرض الاسمية التي ليست بمثابة الشرطية
في عدم الارتباط فان قيل ما ذكرتم منقوض بنحو قولك
اكرمكم ذكرته وان انتم بمقلنا ان الشرطية اخرجت عن
الحقيقة الشرطية وتلك الجملة الشرطية التي اخرجوها
عن هيئة الشرط اذا وقعت حالا لا يمتنع من ان يعطف
عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو فيه
نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ الشرطان في
مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط لامتناع الجمع بين
النقيضين بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهام
الواقع في قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي الانذار
وعدمه سيان والثاني بالواو البتة مثبتا او منفيا
نحو اتيك وان لم تاتني واكرمك وان شتمتني فان
الجملة الشرطية فيهما وقعت حالا عن كاف الخطاب ولو
ترك الواو لاشتبه بالشرط المقتضي فيدخل الواو ههنا للعطف
العطف لا للحال والمعطوف عليه محذوف تقديره في

في الاول ان المبني دخي الثاني حال زهتى لان الشرط
الواحد لا ينخلع عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض
فلا يصح وقوعه حالا ولان المستقبل وهو لا يقع حالا
ولان المستقبل وهو لا يقع حالا فالشرط الواحد لا
يقع حالا الشرطان المتناقضان الملفوظان والمحذوف
احدهما واجيب بانا لا نسلم ان الجملة المصدرة بان
لا تقع حالا لجواز وقوع المستقبل حالا بالاتفاق ويل نحو
مررت برجل معرض مليدا به خصمه غدا او ان لم تسلم انها
لا تقع حالا الا انها انما تجعل حالا بعد ما انسلخ عنها
معنى الشرط فلا يبقى لان دلالة على الاستقبال وان
جاز وقوع الشرطين المتنافيين حالا نحو لانجعل بها
عن معنى الشرط جرد الكل بحالة الشرط الواحد واعلم ان
هذه المواضع المواضع السته التي ذكرها المصنف ان الجملة
فيه اتقع موقع المفرد وثبت لمن عورض عليها والحب
في اشتراط الضمير وما يتعلق به من المباحث
تذكره في موضعها اي على قول المصنف ويكون فيه تفصيل
قوله وسترى ذلك **اقول** اما من المواضع السبعة
فتنبيها للمعلوم بالمخروس بالتنبيه مبالغة في التقرير
او من الرؤية القلبية اي ستعلمها فان قيل هذا

وعد بلا

وقام اذ ليس في المتن تفصيل وقوع الجمل الاربعة
المفرد قلنا هذه وعد بيان هذه الاشياء لا يتصل
قيام الجملة مقام المفرد فالمثال اليه بد الكل هو خبر
المبتدا و الخبر في كان و المفعول الثاني في باب
حسبت و الصفة للنكرة و الحال **قوله** الاعراب ان
تختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل **اقول** الاعراب لغة اما
الاجالة يقال اعربت الدابة اي جالت في مجالها او
التحسين من اعربت الشيء اذا احسنته او التغيير نقل
اعراب المتقدمة اذا غيرها او ذلك الرجوع الى النقل
الا بعد النزاع عن الاصل او لان الاختلاف تغير ولا
قيل له لاحتمال الحركات و السكون دون الاول والواسطة
فتقيدوا المعنى اخر الكلمة باختلاف و العوامل ولم
يطلق هذا الاحتراز عن الاختلاف في اخر من في قولك
اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر ومن الرجل
بالفتح وكذا في نحو مدبالهاء وكذا اما في اخر لفظه
كم فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان حروف
وكذا فعل الامر لفظه كم لا حظ لها من الاعراب و الحركة
فيها لالتقاء الساكنين فان قيل ان من الواجب
ان يقول لفظا او تقديرا الحج المبني المعرب باعراب

نحو جاءني هؤلاء ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء
فانه يصدق على هؤلاء انه اختلف اخره باختلاف
العوامل ومثل هؤلاء ليس بمعرب هكذا قيل اذ ح فيلزم
استدراك قوله باختلاف العوامل لا ما خرج به مبني
قوله وما في اخره الالف لا يظهر فيه الاعراب اقول
اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع اما ان
يكون صحيح الاخر او معتل الاخر فالاول يختلف ا
بالحركة لفظا في الاحوال الثلثة اي حال الرفع
وحال النصب وحال الجر نحو جاءني زيد ورجال
ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والثاني
لا يخلو اما ان يكون اخره الفا او واوا او ياء
فان كان الفا فالاختلاف تقديري في احوال كلها
لامتناع الحركة على الالف والالف [illegible] عن حقيقتها
نحو هذه عصا ورحى ومررت بعصا ورحى ويسمى
هذا القسم مقصورا لكونه محبوسا و[illegible] ممنوعا
عن الحركة اذ القصر هو الحبس والمنع فان قيل لم
مثل مثالين قلنا للتنبيه على انه لا فرق بين ان يكون
الالف منقلبة عن الواو كالعصا او عن الياء كالرحى
فان قيل لم كتب العصا بالالف والرحى بالياء قلنا

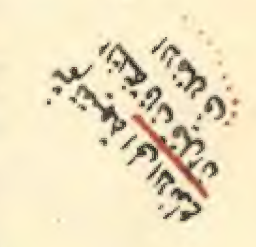
للفرق

لفرق بين الالف المقلوبة عن الواو وبين المقلوبة
عن الياء فان قيل لم لم يعكس قلنا رعاية للمناسبة
ان الياء ~~مطلقة~~ نسب فان قيل ما الفرق بين هذه
المعرب وبين المبني مع ان كلها محبوسان عن الحركة
في الاحوال الثلثة قلنا اعراب هذا المعرب تقديري
من حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة واعراب
المبني [illegible] لا تقدير فيه وان كان اخره ياء يثقل
فان تحرك ما قبلها بالكسر والفتح فارتفاعها تقديري
وكذا الجر لانه لا يستثقل لزوم الضم والكسر على الياء
المتحركة ما قبلها لان الضم اثقل الحركات وفي الكسرة
يلزم اجتماع الكسرات اي الياء كسرة وكسرة ما
قبلها واما نصبه فلفظي اذ ليس فيه اثقال ولا
يلزم توالي الكسرات وان سكن ما قبلها فهو كالصحيح
في تحمل الحركات لخفة بسكون ما قبلها نحو هذا
ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخره
واوا ولا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو كالصحيح
نحو دلو لتركهم في الاسماء المتمكنة ان يكون اخرها
واوا اصلية قبلها حركة وقلبهم واو دلو و[illegible]
في الجمع على افعل نحو ادل [illegible] وامل

الاعراب بالحركات او فان قيل ان الاصل في اواخر الكلم
هو السكون لخفته فلم اختير الحركات قلنا نعم الا انه لما
عرفت المعاني عند التركيب احتاجوا الى ما يدل
عليه فما الاصل في الحالة الاولى السكون وفي الثا
الحركات فان قيل الدلالة على المعاني ممكن بالسكون
قلنا نعم الا انه لا بد السكون وفي او ذاته التاد
من قولهم عربت معدة اذا فسدت والتغيير عيبها
او الجملة التاد من قولهم عربت معدة اذا فسدت
واعربتها اي ازلت فسادها فاما المهذبت
للباب او الابانة من اعراب الرجل عن حاجته اذا
بينها والاعراب يزيل التاد اي الاشتباه في الكلام
وبين المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد با
السكون فلم تعرب لم يعرف انك متعجب او نافٍ
او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه ا
التعجب واذا رفعت علم ان المراد منه النفي الا
حسان عنه واذا جررته دفع امن ظن ان المراد
منه الاستفهام هذا معناه اللغوي واما معناه الا
صطلاحي فقد اختلفت العبارات والمعرب الاعراب
نفس اختلاف اواخر الكلمة بسبب اختلاف العوامل فان قيل

فيه

فيه اشكال من وجوه اما اولا فلانه يلزم ان يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب نحو جاء في زيد واما ثالثا
ولانه الاختلاف في شيء واحد ناش من مجموع الضم
والفتح والكسر لا من كل واحد منها فاذ لزم واحدها
اخر الكلمة لا يوجد الاختلاف في الاختلاف في شيء واحد
والاعراب ثلثة بالاتفاق فكيف يكون الاعراب اختلافا
واما رابعا فلانه خرج الاسم المعرب الذي يلزمه
وجه واحد كالاسماء المنصوبة على المصدرية دائما
ولذا عدل ابن الحاجب عن هذا التعريف الى قوله الاخر
ما اختلف اخره به وجعل اخره المعنى به حكم الاعراب
المعرب به قلنا الكل مندفع اما الاول فلان حقيقة
الاعراب ان ينتقل اخر الكلمة من حال الى حال والاسم
في اول تركيبه قد انتقل اخره من السكون الى الحركة
واما الثاني فلان الانتقال من حال الى حال ان يكون ثابت
في الاخر وان لم يكن اخر اللفظ واما الثالث فلانه
لا نسلم ان الاختلاف امر واحد بل هو انحاء متعدد
اذ الانتقال من السكون الى الحركة اختلاف ومن الضم
الى الفتح اختلاف ومن الفتح الى الكسر اختلاف فالاختلاف
ثلثة بحسب الحالات واما الرابع فلان المراد



انه لو اختلف آخره فيصح تفسير الاعراب بالاختلاف
مصدر لازم والاعراب مصدر متعد فكيف يصح تفسيره
به قلنا الاعراب في الاصطلاح اسم الاختلاف
فان قيل الاختلاف صفة قائمة بآخر الكلمة اصطلاحا والا
عراب وصف قائم بالمتكلم اصطلاحا بدليل انه يقال
اعربت الكلمة اي فعلها معربة فكيف يصح تفسيره به قلنا
الاعراب اطلاقان احدهما نفس الاختلاف كما ذكرنا
وثانيهما مصدر مأخوذ منه بحسب الاصطلاح فاحد
هما اذن عين الآخر فاذا قيل عربت الكلمة فكأنه
قيل جعلت آخرها مختلفا باختلاف العوامل فان قيل
لو بين الحق المعرب اولا ثم بين الاعراب كما فعله ابن
الحاجب في كافيته لكان اولى قلنا المقصود
الاصلي من النحو معرفة الاعراب ولذا بادر
الى بيانه فان قيل التعريف غير صحيح لان آخر الكلمة
كالدال في زيد لا تختلف باختلاف العوامل قلنا
المضاف محذوف تقديره الاعراب ان تختلف هيئة
آخر الكلمة فان قيل لفظة العوامل جمع فيلزم
ان لا يسمى الاختلاف اعرابا الا عند تحقق العوامل
المتعددة وفساده ظاهر قلنا اذا دخل الالف واللام

على الجمع

على الجمع يكون معنى الجمعية منهما كالا فيراد الجنسية
فان قيل لم جعل الاعراب في آخر الكلمة دون اولها او
وسطها قلنا الاعراب علامة احوال الكلم فاقتضى الوقوع
وفي الثانية الحركات فان قيل الدلالة على المعاني تكون بها
النقصان قلنا نعم الا انه لا يناسب المعاني العارضة
لكونها زائدة فان قيل لم اختاروا للدلالة الحركات
اخف من الحروف فلان الاحتياج كان بالضرورة والضرورة
تتقدر بقدرها وهي تندفع بما هو اخف قيل ولان
الانسب ان تجعل العلامة غير المعلم فالاصل هو الحركات
ولذلك لا يعدل عنها الى الحروف الا عند الضرورة وذلك
اي العدول الضرورة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة
المعتلة مضافة الى غير ياء المتكلم فيما الشرط في اعرابها
بالحروف شيئان احدهما الاسماء الستة المعتلة ان تكون
تلك الاسماء الستة مضافة فكانت معربة بالحركات
والثاني ان تكون الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها
لو كانت مضافة اليه لكانت مبنية عند الاكثر
ومعربة باعراب تقديري عند البعض فان قيل ولا بد
لهذا الشرط آخر وهو ان تكون مكبرة فلم لم يذكره
قلنا اعتمادا على تقريرها من امثلة الموضع الكل

واعلم ان الاسماء الستة ابوك واخوك وهناك وفوك فكان
القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير القياس اي كما
وقال الزجاج حذف في آخر الكلمة بما وقف باب المتعلق شيء
احرف هو المضاف مطابق وغيره وبين غير المتعلق كعصا
فان قيل لم لم يعكس الامر الفرق قلنا الحذف بالمتعلق
اولى الى فيه من الثقل المعنوي وهو تضمن الاضافة
ودلالته على المضاف اليه الثاني المذكور المتذا ما واما
اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ذال بعض الثقل اذ
الاضافة المركبة اذا زالت الاضافة المتضمنة زد
ما حذف منها لا جعل الثقل المعنوي وبعده ما رد
ما حذف منها اي الواو لم شاءت لهم ان
يجعلوا اعرابها بالحركات لاستثقال الحركات على الواو فان
قيل يمكن دفع الثقل بالقلب فلم لم يقلبوها قلنا
تمهيدا لما قصدوه من اعراب التثنية والجمع السالم
بالحروف اتباعا لتلك بسبب الحروف لئلا يبقى ما لمتزيين
بلا نظائر لها في الاحاد ولهم في هذه التغيير وجها
احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو واتبعوها
حركة الواو كما في امرئ وابنم ثم سكنت الواو في حالة

الرفع والى نحو فصار
ابوه في الرفع وابيه
لانقلاب الواو ياء و
انقلبت الواو الفا في
حالة النصب لتحركها و
انفتاح ما قبلها ولكن
انهم نقلوا حركة الواو
في حالة الرفع

اي قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حالة النصب
ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها فقلبت ياء فان قيل لم قبلت
هذه الاسماء باعراب بالحروف دون غيرها من الاسماء
المتضمنة للاضافة والمحذوفات الاواخر بدون
قلنا اختص هذه الستة لانه اولاد بها الى الاصول
في التثنية اذ يقال ابوان واخوان ولا يقال يدوان
الاقيس يقول في المزيد يدي كرحى بل بدان ومن
العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم
بالحركة مثلها مفردة واعلم ان هنوه وهنة لفاء شر ورانت
وكذا الكرة نحوه وجمه وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه اي من افتخر بآبائه وقبائله الكفار
فقولوا له كوقايع فبابكم وابائكم ومن ابيات كتاب سيبويه
رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر وفي
كلامهم قلت ليوان لديه دار بها شد دفاع جمعها
وجاريها والغرض منه جمعها وجاريها والغرض منه جمعها
فانه اعراب بالحركة وفي الحديث لا يدخل رجل على امرأة
وان قيل حموها الموت والمقصود منها حموها بالعراف
في قوله كالحدث لا يرويه سني بلاية ويتبع الكلمات
وفي السائر تمه لغة قوله قالت المفدع قولا فانه الحكماء

فمن ساء وهل ينطق من في فيه ساء فتقول له جاء بالحرف
عند الاضافة الى الضمير كما في جاء بالحركة واما فم فوه
فحذفت الهاء على غير قياس فبقي وليس في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لقرب
مخرجيهما فلما اضيف ردّ الى اصله فبهذا ذهب اخواته
في احواله الثلث ومن العرب من يجعل هذه الاسماء مقصو
رة فيقولون اباه في الاحوال كلها كما يقال عصاه قال
شاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه
لم يقل ابا ابيها نظرا الى الكوفيين كونه مقصورا وقول
ابي حنيفة في جواب من سال عنه هل يجب القود
على من قتل انسانا بالحجر فقتله لا ولو رماه بابا قبيس
مبني وارد على القصر فانه قال بالالف دون اليا ثم ان
هذه الاسماء الستة متى اضيفت الى ياء المتكلم
لم ترد اخرها اى الواو المحذوف ولو ردت لا
لتبس الواحد بالجمع في نحو اخي وابي لانهما قبل الا
ضافة ابون واخون فاضيف الى ياء المتكلم فحذفت
النون فاجتمع الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة
كسرة لسلامة الياء فصار ابي واخي ولو ردت

الواو

الواو في المفرد اذا اضيف الى ياء المتكلم لزم الاعلال على
الوجه المذكور فيرجع الى ما ذكرنا فيحصل الالتباس
فان قيل لم يرد الواو في حم فيقال قلنا لم يلزم ذلك
لا لتباس فيه حيث لم يكن له جمع سلامة بالواو
وقد جاء ذو في الحالة كما جاء في الاضافة الى ضمير
الغائب من غير اختصاص بالمفرد واضيف ذو فانها
بمعنى الصاحب فان قيل ما الفرق بين ذو والصاحب
قلنا ان الصاحب يضاف الى اسم الجنس وغيره وذو
فانها لا تضاف الا الى الاسماء والاجناس الظاهرة
لانها وضعت للتوصل الى وصف باسماء الاجناس
فان قيل ما ذكرتم من ذو لا تضاف الا الى اسماء الا
جناس الظاهرة منقوض لان ذو قد تضاف
الى الضمير كما في قول الشاعر صبحنا الخزرجية م
رهفات ابار ذوي ارومتها ذووها فقوله صبحن من
الصبوح واى خزرجية اسم قبيلة والمرهفات
جمع مرهفة وهو السيف القاطع وابار بمعنى اهلك
والارومة الاصل وذوو جمع ذو والضمير الاول للخزرجية
والثاني للمرهفات فالشاهد واضيف الى الضمير ههنا
قلنا ذو مكرر الضمير الراجع الى الاسم الجنس كما

لكون مدلولهما واحدا فيح يكون مضافا الى الاسم
المثنى الظاهرة قوله وفي التثنية والجمع اولا عطف
على قوله في الاسماء الستة واشارة الى الموضع
الثاني من مواضع الثلثة التي عدل بالحركات
فيهما الى الحروف الموضع الثاني هو التثنية والجمع
فان قيل لم قيد الجمع بالواو والنون قلنا احترازا عن
الجمع بالالف والتاء فان قيل لم جعل اعراب
التثنية والجمع بالحروف قلنا لانهما فرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع
للفرع والاصل رعاية للتناسب فان قيل لم اختصت
التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء قلنا ان
حروف الاعراب ثلثة هي الواو والياء والالف
وحق الزيادة اثنان اي التثنية والجمع واحوالهما
في الاعراب ستة والاصل رعاية التمييز بين
التثنية والجمع ولو جعل اعراب التثنية هذه
الحروف بقي الجمع بلا اعراب فصحيح ولو جعل الجمع
بها بلا اعراب فاحتيج الى التوزيع فخص التثنية
عن الجمع رفعها بالالف والجمع التثنية فجعل رفعه
بالواو فبقي حرف واحد وهو الياء فجعلوها مشتركة

بين التثنية

بين التثنية والجمع في النصب والجر فان قيل
لم اختصت الالف بالتثنية والواو بالجمع قلنا لان التثنية
اكثر استعمالا من الجمع السالم لانهما تكون فيمن يعقل
والجمع السالم لم تختص بالعقلاء المذكور او لان مدلول التثنية
اقل من مدلول الجمع والالف اخف من الواو فاختص الاخف
وهو الالف بما هو الاكثر استعمالا التثنية والاثقل اي الواو
بما هو الاقل في الاستعمال وهو جمع رعاية للتعادل
فان قيل لم جعل الالف في التثنية والواو في الجمع علا
مة الرفع قلنا لان الواو ادل على الرفع من الواو على غيره اي
النصب والجر والالف لما كانت تمد لذلك الواو في كونها
علامة الرفع في الاسم فان قيل لم لم يعكس الامر بان
يجعل الالف في التثنية علامة النصب لكونها اخت
الفتحة ويجعل الواو في الجمع عليهما قلنا لانه يلزم وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا خلاف المناسبة
المناسبة بين النصب والجر كما سيجي فان قيل لم [illegible]
كسر ما قبل الياء في الجمع في حالة النصب والجر وفتح
في التثنية قلنا للفرق في بينهما فان قيل للفرق حاصل
بالعكس فلم لم يعكس قلنا الفتحة لخفتها اولى
بالتثنية لكثرة استعمالها كما مر فان قيل ما وجه

بحمل النصب على الجر دون الرفع قلنا اولا فلان الجر
الزم الاسماء من الرفع اذ الجر لا يدخل على الصنفين اي
غير المفرد والفعل فحمل النصب الى الجر اقرب منه
الى الرفع في المخرج لان النصب من اقصى الحلق
لكونه بالالف والجر وسط الفك لكونه بالياء والواو ولا
شك ان الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفة فالحمل
على الاقرب اولى ثم ان النحاة اختلفوا في التثنية والجمع
فانها حروف الاعراب ام لا بل الاعراب او نفس الاعراب
فالمختار عند سيبويه والخليل هو الاول لان حرف الاعر
اب كما يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب يطلق على
الحرف الذي يتغير له فهذه الحروف وان لم تكن حروف
اعراب بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب بالمعنى الثاني
والمختار عند الاخفش والمازني والمبرد هو الثاني
والاعراب مقدر في متبوعها فعلى هذا الرفع في قام الز
يدان مثلا ضمة مقدرة في الدال والمختار عند الكوفيين
وقطرب والزجاج هو الامر الثالث والصحيح مذهب
سيبويه فالالف في زيدان تسند له الدال المرفوع من
زيد والياء في زيدين تسند له الدال المنصوب او
المجرور من زيد واما التنوين في التثنية والجمع فهو

عن الحركة والتنوين فان قيل انكم قلتم ان الالف في زيدان
تسند له الدال المرفوع من زيد فاي حاجة الى زيادة
التنوين عوضا عن الحركة قلنا ليس معناه ان الالف تسند له
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحرو
ف دليل المعنى اختصاص الحركة بالفاعلية دون حال كالـ
المفعول تحت الحاجة الى زيادة النون بدلا من
اللفظ الحركة فان قيل المقصود في الزيدين حرف اعراب
وهو الدال واعراب وهو الحركة فلما كان الالف يسند
الدال المرفوع فلا حاجة الى زيادة النون قلنا نسلم ان
الاعراب هو الحركة لان الاعراب هو الاختلاف والحركة
هو المغايرة والضمة والكسرة فان قيل لم فتحوا نون
الجمع وكسروا نون التثنية مع ان النون في الاصل ساكن
فالاصل في تحريك الساكن هو الكسر قلنا كسروا نون
التثنية عملا بالاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا نون الجمع
الجمع للفرق بينهما فان قيل اليس الفرق حاصلا
باختلاف صيغتهما قلنا قد تتحد الصيغتان في بعض
الاسماء المعتلة فيصير ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالا
الاعلال فلا يفرق بينهما الا باختلاف نونيهما نحو
المرامين فان اصله مراميين فاعل فصارت مرامين فان قيل

له

الرفع حاصل بالضمة قلنا فلم لم يضم قلنا لثقل الضمة
قوله وكل مضاف الى مضمر اقول اشارة الى الموضع
الثالث من المواضع التي اعرابها بالحروف في كل حال
كونه مضافا الى المضمر مطلقا لحكمته في الاعراب حكم
حكم المثنى لفظا اي بالالف في الرفع وبالياء في النصب
والجر لشدة مشابهته له لفظا حيث كان اخره الفا ولا ينفك
عن الاضافة علية عنه بتجرده عن النون ومعنى لكونه
مثنى المعنى اولا لانه لا يضاف الا اليه فيكتسي حكم المثنى
فان قيل لم جعلوا الاعراب بالحروف في حالة الاضافة الى
المضمر قلنا لانه اذا اضيف الى الغائب فللغائب وقوعه تا
كيد للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا
لمتبوعه ثم طرد ذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب
ولقول المتقدمين فانهم قالوا ان كلا اسم مفرد والفه منقلبة
اصلها الواو والياء على الاختلاف فيه فكان القياس ان يبقى
في جميع احواله على الالف [illegible] انه شبه بالى وعلى
للزومه الاضافة لزومهما اياها فاجري عليه من الاحكام
فاعطيها حكمها فكما ان الى وعلى اذا دخلا على المظهر
يبقيان على الالف واذا دخلا على المضمر تنقلب الفهما ياء
الا تقلب الفه ياء وكذلك كلا ياء مع المضمر دون

المظهر

في حالة النصب في الجر اذ لا حقا لالى وعلى في الرفع
حتى تحمل كلا عليهما على ما فيه وفي النصب اكتفا لانه
قد يكون في صورة الجر او لقول المتأخرين فانهم
قالوا ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى امتثالا
قولهم باحد قلنا كلا الرجلين قائم فاما الثاني فلانه كلا
يد المثنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم
المفرد المقصور وعند الاضافة الى المضمر حكم المثنى
توفيرا على الاعتبارين حقهما فان قيل لم لم يعكس
اي لم لم يجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى
وعند الاضافة الى المضمر حكم المفرد المقصور قلنا ان
المظهر اصل و[illegible] والمضمر فرع والاعراب بالحركة
اصل وبالحرف فرع فجعل مع الاصل الاصل والفرع مع الفرع فاذكر
معنى قول المص واذا اضيف الى المضمر فحكمه حكم المثنى
لفظا وفي قوله لفظا وجوه الاول اذا اشار به الى
عدم التغير في المشبه به اي كما ان لفظ المثنى لا
يتغير في الاحوال الثلاثة كذلك لفظ لا مطلقا اذا
لفظ لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
بلا خلاف بخلاف كلا فان الفها اختلاف فيه فمن
جعلها منقلبة عن الياء ينبغي ان يكتبها في حالة الرفع

بالالف وفي حالة النصب والجر بالياء واما غيرها
فيكتب في الاحوال كلها بالالف والرابع انه
احتراز عن المعنى لان كلا مثنى المعنى دون اللفظ
فانه مفرد في اللفظ والمعنى **قوله** ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع **اقول** هذا ايضا استقراء **قوله** في
التثنية والجمع **اقول** بدل من خمسة مواضع بدل
البعض من الكل وعاد حرف لان البدل بتكرير العامل
قوله كما ذكرنا **اقول** اي كلا من التثنية والجمع
فلا حاجة الى اعادة ذكر وجه الاستقراء فان قيل
الكاف للتشبيه فاي شيء يشبه بالمذكور سابقا
قلنا الكاف ليست للتشبيه بل للتعليل وسماها ثم قد جاء
في الكاف معنى التعليل نحو قوله تعالى واذكروه كما هداكم
ثم معنى كلام المص انه يستوي النصب والجر في التثنية
والجمع اذ قد ذكره وجهه او الكاف للتشبيه ويكون
هذا اشارة الى مثالهما اي كالمثال الذي
ذكرناه سابقا **قوله** والثالث جمع المؤنث
اقول فان قيل لم غير الاسلوب السابق قلنا للتنبيه
بان كلا من التثنية والجمع معتبر على حدة الا انهما واحد
من تلك المواضع فهذا معطوف من حيث المعنى كانه

قيل الاول التثنية والثاني الجمع بالواو والنون والثالث
جمع المؤنث بالالف والتاء فان قيل لم استوى النصب
بالاول والثاني في الاول ورجح بالثالث في الثاني على وزن
الاصل وهو المذكر وانه لم توجد في جمع المؤنث السالم التي
اوجبت الحكم في التثنية وجمع المذكر ولو تبع الفرع اي المؤنث
على الاصل اي المذكر لزم مزية الفرع على الاصل فان قيل الاقرب
بالحركة اصل ويه اعراب جمع المؤنث والاعراب بالحروف
ويه اعراب جمع المذكر فهذا مزية للفرع على الاصل قلنا
لا نسلم لانه في الجمع انما تعتبر بحسب الحقيقة فمن الاصل اي جمع
المذكر اصالة باعتبار الحقيقة لان الحرف الواحد فيه على الجمعية
وعلى الاعراب والفرع اي جمع المؤنث ليس كذا لكن لان
الالف والتاء علامة للجمعية والحركة علامة الاعراب فلا مزية
للفرع والمراد لزوم زيادة مزيدة الفرع على الاصل **قوله** والرابع
ما لا ينصرف **اقول** فان قيل لم استوى النصب والجر في غير
المنصرف قلنا لانه لما شابه الفعل على ما يجيء في بحثه
منع من الجر كالفعل فاقيم الفتحة مقام الكسرة لوجود الاخ
في بينهما في كونهما فضلة والثاكل في الكتابة فان قيل
ما الفرق بين هذه المواضع فان قيل ما الفرق بين هذه المواضع
الاربعة المذكورة بعد الاستواء في النصب والجر قلنا

النصب تابع للجر في التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وبالكسر في غير المنصرف **قوله** والخامس الضمير في الرسك مررت بكم ذي انه دلاله **اقول** فان قيل لم النصب والجر من الضمير المنصوب والمجرور في الصورة واحد لازم اشتر اكهما فان قيل استواء النصب والجر في الضمائر لا يحصل البناء فلا يناسب ذكرهما الان كلامنا في المعربات قلنا ان لا منافاة استوائهما من غير الفعل المعرب والمبني **قوله** ومن قيام الحرف مقام الحركة الخ **اقول** لما فرغ من بيان الاعراب في الاسم وبيان انواعه قصد الشروع في بيان الاعراب في الفعل فبين انه كما يكون اعراب الاسم بالحركة وكذلك الفعل يكون اعرابه بالحرف فالنون في الافعال الخمسة اي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوض عن الحركة في يفعل اي في مفرد كل واحد منها فان قيل لم جعل اعراب هذه الافعال الخمسة بالحرف قلنا لانه لما وجب ان يكون من الافعال موضوعة لبناء مضارعتها بالاسماء التثنية والجمع من الاسم واما تفعلين فلشبه ليضربان ويضربون من حيث ان الضمير في كل منها بارز ولم يمكن ان يجعل اللام محلا للاعراب لان الضمائر بعده وجب كونها منها على وجه واحد

ولم يمكن

~~ان يجعل ... للاعراب ... الضمائر بعده~~

ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لازم زيادة حرف يقوم مقام الحركة ولم يمكن زيادة حرف المد واللين لوجود الضمائر ان يلزم اجتماع الساكنين فزاد وحرفا شبيها بحروف المد واللين وهو النون فاقتضى ثبوت النون في حال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاعتبر الرفع ثبوت النون وحذفها في حال الجزم لان النون عوض عن الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة فيه للجزم كذلك يسقط عوضها وحمل النصب على الجزم دون الرفع لان الجزم في الفعل كالجر في الاسم فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك يتبع النصب الجزم في الافعال **قوله** ومن ذلك حروف المد واللين **اقول** وجد بهذا في اكثر النسخ اي من قيام الحرف مقام الحركة حروف المد واللين في الفعل المعتل مجرى هذه النون الا انها اشبهت الحركات من حيث ان هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعضهم والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وان كانت الحركات لا تقوم بها الحروف كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة حاصلة بين هذه الحروف والحركات فحذفت في الجزم حذف

الحركة فيما لا لم يجز ولم يرم ولم يخش واثبت ساكنة
في الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء
في النصب وثبت الالف كما تثبت في الرفع لعدم قبولها
الحركة قوله الاسماء على ضربين معرب الخ اقول فان قيل
المعرب والمبني لا اختصاص بالاسماء فلم حصرهما المص
فيها قلنا لعل هذا اقتضائه لذكر المنصرف وبهما يختصان
بها قوله وهو ما اختلف اخره الخ اقول لما كان الاعراب
اختلاف الاخر باختلاف العوامل كان المعرب ما اختلف
اخره الخ كان المبني الذي يقابله ما لا يختلف اخره
باختلاف العوامل فيكون حركة اخره وسكونه لا بعامل
وكلمته ما في التعريفين كناية عن الاسم اذ الكلام
في الاسماء قوله ثم المعرب معرب وهو ينبغي ان
تكون هذه القسمة قسمة حاصرة كالقسمة الاولى
وليست كذلك فان بعضا من الاسماء لا يدخل تحت واحد
منهما الجمع المذكر السالم فانه معرب لا يدخله الجر مع
التنوين فيلزم ان لا يكون منصرفا وليس في موضع الجر
مفتوحا فيلزم ان لا يكون غير منصرف وكذلك كل اسم
اعرب بالحروف فانه واسطة بينهما قلنا يصدق على ذكره
ما يدخله الجر مع التنوين لان الغائب كالمعرب

في الحكم

في الحكم قوله وهو ما يدخله الجر مع التنوين ه اقول اي المعرب
اسم من شانه ان يدخله الجر مع التنوين فان قيل لم جعل
التنوين علامة الانصراف قلنا لانه اولى الحروف بالزيادة
للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواو
للالتباس اذ لو زيد الالف لالتبس بالتثنية ولو زيد الواو
لالتبس بالجمع ولو زيد الياء لالتبس بالتثنية او الجمع
اذ المنون غير لازمة لسقوطها عند الاضافة فزادوا ما
تناسبها او هو التنوين لانه نون ساكنة وبينهما مناسبة
كما مر فان قيل لم سمي المنصرف منصرفا قلنا لانه من الصريف
فهو صوت رقيق والتنوين لما كان فيه غنة شبهه به
سمي ما قام به منصرف قوله وغير منصرف وهو ما يدخله
الجر مع التنوين اقول اي التنوين التمكن لفظا لان غيرها
تدخل عليه كمسلمات علما وجوار وتنوين التمكن قد تدخل
حكما ومن ثمه قيل لا اسم هو حاج بيت الله بنصب البيت
لان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين واعلم
ان في امتناع الجر مذهبان احدهما ان امتناعه ليس
لخصوصه على حدة بل لان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان
التنوين علامة الانصراف ولم يوجد الانصراف في
الفعل قصدا وان امتنع الاسم من التنوين لموجب

الشبه ولما كان الجر شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم
ومعاقبته اياه في الاضافة تبعه الجر اياه في المعنى
دون سائر خواص الاسم والدليل على ان الجر غير مقصود
بالمنع انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاسم بالاضافة
ودخول اللام اعادوا الجر ولو كان [illegible] اي لكون ان الجر غير
مقصود بالمنع على حدة اختار ردا على الاول كما في قول الملخص
ما لا يدخله الجر مع التنوين والثاني ان الجر مقصود بالمنع
على حدة لانه ركن من اركان الاعراب لان غير المنصرف لما شابه
الفعل منع التنوين الذي هو علامة الانصراف ومنع
بعض وجوه الاعراب وهولاء اختاروا والاولى [illegible]
فقالوا ما لا يدخله الجر والتنوين **قوله** وكان في موضع الجر
مفتوحا **اقول** قال بل حق العبارة ان يقال وكان
في موضع الجر منصوبا لان الفتح من القاب البناء وقد
صرح بان غير المنصرف من قسم المعرب فلذا هذه عبارة
سيبويه في كتابه وانما اختارها تنبيها على ان المناسبة
بين غير المنصرف وبين المبني فان غير المنصرف
وان لم يكن مبنيا الا انه لما شابه المبني قرب منه
فاستعمل فيه ما هو من القاب المبني وذكر صاحب الضوء
ههنا جوابا حاصله ان النصب علم المفعولية في مررت

باحمد



باحمد فلو ذكر النصب لكان بمنزلة ان يقال وكان
في موضع الجر مفعولا فيه بحث من وجوه اما اولا فلانا
لا نسلم انه بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا
فيه بحث من وجوه اما اولا فلانا لا نسلم انه بمنزلة ان يقال
وكان في موضع الجر مفعولا فان كثيرا من المعربات منصوب
وليس بمفعول واما ثانيا فلان المفعولية بالواسطة
ثابتة في نحو مررت باحمد واما ثالثا فلان هذا
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مبنيا **قوله** والاسباب
المانعة من الصرف تسعة **اقول** الاصل في الاسم هو الا
نصراف ولذا لا يحتاج الى سبب ومنع الصرف خلاف
الاصل ولذا يحتاج الى سبب فاحتاج المصنف الى
اسبابه فقال والاسباب المانعة من الصرف اي
اي من قبول الجر مع التنوين تسعة اي عند الجمهور فان
قيل السر في احتياج الاسم في منع الصرف الى سببين قلنا
لان الاسم بهما يصير شبيها بالفعل من جهة ان الفعل
فيه فرعيتان اذ هو فرع الاسم اشتقاقا وافادة وكل
واحد من هذه الاسباب فرع شيء فيجتمع بهما في
الاسم فرعيتان فيصير شبيها به فيطلب منه ما يطلب
من الفعل وهو الجر والتنوين فان قيل اذا شابه

عند الصرف الفعل شابه الفعل ايضا فلم غلب الفعل
عليه دون عكس قلنا لان الفعل قد سبق في اعتبار
الفرعية غير المنصرف عارفته بتحقق التباين قوله التعريف
والتانيث اي التعريف فرع التنكير والمراد بالتعريف
ههنا العلمية والتانيث فرع التذكير ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم لكون الاسم اصلا والوصف فرع المو
صوف والعدل فرع المعدول عنه والعجمية فرع العربية
بل لان شان القاري فرع في كل لغة والمراد بالعجمية
كون الكلمة من غير اوضاع العرب والتركيب فرع الا
فراد والجمع ايضا فرع الواحد والالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث فرع المزيد عليه وانما
اشتغل من حيث المضارعة لالفي التانيث قوله
متى اجتمع في الاسم سببان الخ اقول لما كان
المتبادر من قوله والاسباب المانعة من الصرف
تسعة ان كل واحد من الاسباب سبب مستقل في منع
الصرف وليس كذلك نبه بهذا الكلام تنبيها على المراد
وقد مر وجه منع الصرف عند تحقق النسبتين في
الاسم او ما تكرر فيه سبب واحد فكانه سببان
واما السبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع الصرف

لان الاسم

لان الاسم مع الواحد منهما بقي بين الاصل وبين الفرع
وهو منع الصرف فلم يرجح السبب الواحد جانب الفرع
على جانب الاصل بخلاف الحرف اذ لا مناسبة بينه وبين الاسم
فاذا ناسب ولو بوجه فان قيل ان كون الاسم على الفرع
الفعل يلزم ان لا ينصرف اذا انضم اليه سبب اخر قلنا
الفرعية ههنا غير ملحوظة بل هما سواء في اقتضاء العمل
بينهما اذ كما ان الفعل يقتضي متعلق كذا قيل قوله ولما
وجد ذلك فيه احد عشر اسما اقول ما موصول عبارة
عن الاسم والجملة بعده صلة وذلك قائم مقام فعل
وجد اشارة الى منع الصرف اولى النسبتين اذ فيه
يستوي في لفظه الواحد والتثنية والجمع والمثنى
ههنا في حكم الواحد والموصول مع صلته مبتداء
والمركب التعدادي اعني احد عشر خبره اي
الاسم الذي وجد فيه منع الصرف والسببان
حقيقة او حكما احد عشر وذا قوله خمسة حالة التنكير
اقول قوله خمسة بدل من احد عشر والظاهر ان
لفظ حالة في قوله حالة التنكير منصوب على انه
ظرف لفعل وجد فان قيل لم قدم الاقسام المتعلقة
بالتنكير بالتعريف قلنا لان التنكير اصل والمنفصل

والخمسة فعال وهي افعل منه والمراد بهما
كونهما منه في الاصل بالحقيقة نحو احمد فانه غير منصرف
للوصفية ووزن الفعل الغالب فان قيل يراد مثل
حاتم اذا سمي به منصرف ولو اعتبروا الاصلية لزم ان
لا ينصرف لان باب المفاعلة اكثر والماضي منه فاعل
قلنا انما انصرف نحو حاتم وان كان وزنا غالبا في الفعل
لانه لما كان قليل اذ لا يجيء الا في اسماء معدودة
تركه على الاصل فان قيل لا غلبة في افعل في الافعال لوجود افعل
فعل في كل ثلاثي يسمى فيه لون ولا عيب ولوجود الصفة
المشبهة ولوجود افعل في الثلاثة التي الافعل لسماكا
فعل واهيل قلنا ان افعل يجيء من لا فعل ثلاثي في ظرف
افعل التفضيل فانه يجيء بعض من الفعل الذي يجيء من
منه فعل التعجب والتفاني وافعل المعاني متعددة من
الدخول والصيرورة والوجدان والتعريض وقد يكون
افعل للمضارع من الباب الثالث والرابع فافعل في
الافعال الاكثر منه في الاسماء قوله وفعلان الذي
مؤنثه فعلى اقول ومثل فعلان هذا فعلان فعلى نحو
سكران فانه غير منصرف للوصفية والالف والنون
المشابهتين لالفي التانيث من حيث انهما ندتا

معاً وللمذكر

وللمذكر صيغة نحو احمر وحمراء وسكران وسكرى
لفظ للمؤنث وان تاء التانيث لا تجتمع معهما
فان قيل لم قيد فعلان بالذي مؤنثه فعلى قلنا
للاحتراز عن فعلان الذي مؤنثه فعلانة نحو
سعدان وسعدانة وعريان فانه منصرف حالة التنكير
لخروج الالف والنون عن مشابهة الفي التانيث
بدخول التاء من الوجه الاخير لكن اذا جعل علما لا
ينصرف لعروض وجه المشابهة وهو امتناع التاء لان
العلمية تمنع الزيادة قوله والعدل نحو ثلث ورباع
اقول العدل خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية الى
صيغة اخرى وهو على نوعين تحقيقي كثلاث وتقديري
كعمر والعدل في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر تحقيقي على الا
كثر وعند البعض لا عدل فيما فوق رباع ومربع والاسم
المعدول كرباع غير منصرف حالة التنكير للصفة والعدل
فان قيل الوصفية غير موثرة في المعدول لانه
عنه ابد لبل صرفهم اربعاً في مررت بنسوة اربع
حيث كانت الوصفية عارضة فما بالك ان لا تؤثر
في المعدول لعدم افتراق الحال من المعدول والمعدول

عنها في المعنى فلا ينصرف فان قيل في حكم قلنا ان الاسمية
قد غلبت على المعدول عنها لانك تقول رجال واربع نسوة
فالموصوف بها شبيه الموصوف باسماء الاجناس على انه
قد يقال كما تقول جاءتني رجلا سابقا وبل شجاع تقول
جاءني نسوة اربع نساء وبل معدودة باربع واذا
كان فلا اعتداد بهذا الوصف حيث كانت عارضة
فلم تؤثر في المنع واما المعدول فلا تستعمل الا وصفا لكا
نت الوصفية لازمة لها فتؤثر الاترى لا تقول
ثلاث رجال بالتقديم والفرق بين اللازم والعارض
ظاهر فلا يلزم من عدم تاثيرها في المعدول فان
قيل ما عدل عنها ثلاث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة في
ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لا يؤثر الوصفية والآخر
ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف لان الصفة
دون الفعل قلنا الوصفية قد لازمت عند الكل
فلا يلزم الوصفية في كل واحد منهما على هذه فيا
لوي ان ينصرف واما المجموع فلا تمنع فيه الصرف
لان كل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد كذلك
واحدا وما في حكمه كذلك ان كان سماء للذات
ن

بينهما
استعمال

انفصال وامتزاج واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لازمت
ه الوصفية فمنع الصرف **قوله** واما في اخره الف التانيث
اقول اي الذي في اخره الف التانيث مقصورة او ممدودة
سواء كان اسما كبشرى وحبلى او صفة كحبلى وحمراء وهذا
الاسم الذي في اخره الف التانيث غير منصرف لان الف
التانيث فيه قائم مقام السببين اذ الالف علم التانيث اي
تثبت بهذا الاعتبار سببا وهذا معنى قولهم في باب
علل منع صرفه انه لا ينصرف للتانيث لازم فان قيل
ليست التاء في مثل طلحة ايضا لازمة فلم تنزل منزلة
سببين قلنا لزوم التاء فيه بعد العلمية والالزوم فيما نحن
فيه عند الوضع فالالف كاحد حروف الكلمة واعلم ان
علامة التانيث في مثل حمراء وحواء هي [struck]
الهمزة وهذه الهمزة كانت الفا في الاصل كما في
سكرى وعطشى الا انهم لما ارادوا قبلها الفا للفرق
بين مؤنث افعل وبين مؤنث فعلان قلبتا همزة
فان قيل لم اختص مؤنث افعل بزيادة الالف قلنا
لان افعل هذه شبيهة بالزيادة بافعل التفضيل ولهذه
مزيه في المعنى فاختص الذي يشبهه بالزيادة
قوله والجمع الاقصى **اقول** والمراد بها يكون بعد

الفه حرفان متحركان اما حقيقة نحو اساور او تقديرا وهو
اما بالادغام نحو دواب او بالحذف نحو جوار او بعد
الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو اناعيم فاذا قيل لم
قيد الجمع بالاقصى قلنا اشارة الى ان شرط الجمع الجمع
المانع من الصرف بهذا ان لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير وهو
اي الجمع الاقصى غير منصرف حالة التنكير اما كونه
الجمعية حقيقة او حكما واما لانه جمع لا نظير له في الاحاد
فتنبه الجمع وعدم النظير في الاحاد قوله وما كان
على مثالهما اقول اي وزن اساور واناعيم كمساجد
ومصابيح فانهما غير منصرفين وان لم يكن منكرا فيهما
الجمعية حقيقة لمشابهتهما اياهما من حيث الجمعية
والوزن والامتناع حفظا من الجمع مرة اخرى قوله
وان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا
اقول انما انصرف الجمع الذي اوسطه متحرك او احرفه
الثلاثة بعد الالف متحركا كصياقلة لانه يشبه
المفرد لفظا ومعنى اما لفظا فلكونه مثل كراهية
وزنا وهيئة صورة وهما مفردان حقيقة واما
معنى فلان معنى الجمع لا يقع على افراد كثيرة
كالمصدر فخرج عن مثال الجمع لا يقع على اوزان الاقصى

في اوزان

في اوزان الاحاد قوله وان كان ثاني الحرفين بعد الالف
ياء الى اخره اقول اي ان كان ثاني الحرفين بعد الالف
الجمع ياء حذفت الياء في حالة الرفع والجر ونونت الاسم
واثبتها في حالة النصب بلا تنوين نحو جاءني جوار ومررت
بجوار بحذف الياء فيهما ورأيت جواري قوله فاعلم اقول
قد جرت عادة المصنف انه اذا كان في الكلام قرب الكلال
او وقوع خلاف يشير الى التاء مل يقولون في عقبه فا
فهم نظائره للتنبيه والايقاظ والمصنف قال ههنا فاعلم
اذ فيه اشكال لان جواري ينصرف في حالة الرفع والجر
ولا ينصرف في النصب عند الاخفش لان اصله في حالة
الرفع والجر عنده جواري بالتنوين اذ الاصل في الاسماء
وهو الصرف وحذفت الضمة والكسرة للثقل فاجتمع
ساكنان التنوين والياء فحذفت الياء فصار على وزن
سحاب وكلام فينصرف واما عند سيبويه فاصله في
حالة الرفع والجر جواري بلا تنوين لانه غير منصرف
عنده ثم حذفت الضمة والكسرة للثقل فبقيت الياء
ساكنة ولما اخذ فوا الياء في المفرد اكتفاء بالكسرة و
السل اذا [illegible] والكسر المتعال استثقلوا اخرها في
الجمع لثقله فبقي جوار وعوض التنوين عن الحركة

او عن الياء ولو قيل في حالة الجر مررت بجواري بالفتحة
لكان له وجه لكونه غير منصرف واما في حالة النصب
فغير منصرف بالاتفاق **قوله** وينصرف حالة التعريف **اقول**
معطوف على قوله تمتنع حالة التنكير اي ينصرف من اهله
عن وزنها لا ينصرف حالة التعريف دون التنكير **قوله**
وهي الاسم الاعجمي العلم **اقول** المراد بالاسم الاعجمي
اسم يكون علما في غير اوضاع العرب الا نادرا نحو ابراهيم
واسمعيل فانهما غير منصرفين للعجمة والعلمية واذا نكر
منهما بان تسمي بها اشياء كثيرة انصرفا لبقائهما
بلا سبب اذ العلمية شرط في العجمة فتزول العلمية
بالتنكير للتنافي بينهما فلا تبقى العجمة سببا **قوله**
وان سميته بلجام او فرند رجلا صرفته **اقول** اي ان
سميته باسم اعجمي رجلا جعلته منصرفا اذ العجمة الكائنة
فيه اي العجمة بالنسبة الى النكرة يعني العجمة
المقارنة بالنكارة غير معتبرة في منع الصرف
فان قيل لم لم يكن العجمة النكرية تاثير في
منع الصرف قلنا لكونها ممتزجة بلا مهم في دخول
التنوين وحرف التعريف والاضافة فتصح لغة
عربية فانتفت الفرعية المطلوبة فانتفى

التاثير

التاثير ومن هذا ينظر اذ المقصود من اشتراط العلمية
في العجمية تحفظها عن تصرف العرب فان قيل ان سميت
نحويا ام امراة بحل يكون منصرفا لا قلنا يكون في غير منصرف
العلمية والتانيث ولذا قال ان سميت رجلا **قوله**
وما في اخره الف ونون مزيدتان **اقول** اي الاسم الذي
في اخره الف ونون مزيدتان سواء كان فاءه مضموما
كعثمان وسفيان او مفتوحا كمروان او مكسورا كعمران
فهذا الاسم غير منصرف للعلمية والالف والنون
المزيدتين فان نكرته صرفته لزوال احد السببين وهو
العلمية اذا لم تجعل العلمية شرطا لهما فان قيل قد
جعل المصنف فيه الالف والنون المزيدتان اولا
من قبيل الصفة حالة التنكير فكيف يقع عن ثانيا من
قبيل الصفة حالة التعريف فالالف والنون باعتبار
المحل قسمان الاول ما يكون في الصفة والثاني
ما يكون في الاسم فالاول ما ذكره اولا والثاني ما ذكره
ثانيا فلا تناقض **قوله** وما فيه وزن الفعل **اقول** ال
اسم فيه وزن الفعل فانه لا ينصرف بسبب اجرا الوصف
بشرطين احدهما عدم قبول التاء والا اذا تصرف
يعمل والثاني ان تختص بالفعل اي يغلب الى

نحو عمر وزفر فانهما معدولان عن عامر وزافر معرفتان اي علمين فانهما لو كانا معدولين عن نكرة لوجب ان يكون كل منهما اسما مستعملا في النكرات سمعي عمر وزفر في نسبة انهما عدلا عن عامر وزافر معرفتان فان قيل هذا منقوض بالزفر الذي مر في قوله باب الفلامنة الزفر الذي اي يدفع المظلمة من المظلوم الرجل لكثير العطايا يا فان الزفر استعمل نكرة قلنا انه صفة كذا فرد ليس معدول ولذا لو سميت به صرفته **قوله** والمؤنث لفظا كطلحة ومعنى **اقول** فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث لفظا فان قيل قد وجد في اكثر النسخ سعاد مكان معنى وهي ممنوعة عن الصرف مطلقا لا تختص في منع الصرف الى علمية فلا تكون مما نحن فيه اي من الثلاثة التي لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ولذا قيل ونظيره انه خطاء وقع من الكاتب بل هو كذا الكتاب ام له وجه صالح قلنا ان المؤنث بالالف المقصورة قسمان الاول ما يكون على وزن فعلى بضم الفاء وسكون العين او فعلى بفتحهما والثاني ما يكون على وزن فعلى بفتح الفاء وسكون العين والقسم الاول الفه للتانيث البتة وباب

وقوعه فيه ولذا انصرف ذر وشد فانما قلنا نحو الوصف لان وزن الفعل اذا كان مع الوصف يكون سببا لعدم الانصراف حالة التنكير والعلمية سببا في حالة التعريف **قوله** كاحمد ويزيد ويشكر **اقول** كل واحد منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما احمد فوزن غالب في الفعل وكل من الاخرين مختص بالفعل اي يغلب وقوعه فيه ولذا انصرف ذر وشد وانما قلنا نحو الوصف لان وزن الفعل اذا كان مع الوصف يكون سببا لعدم الانصراف حالة التنكير والعلمية سببا في حالة التعريف **قوله** كاحمد ويزيد ويشكر **اقول** كل واحد منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما احمد فوزن الفعل اما احمد فوزنه الفعل غالب في الفعل وكل من الاخرين مختص بالفعل فان قيل لم قدم يزيد ويشكر الى احمد قلنا للتنبيه على ان الاسم قد يكون منقولا عن الفعل او ممنوعا عن الصرف لكن بشرط تجرده عن الضمير اذ الصرف ومنعه من خواص المفرد وللتنبيه اي المعدول على انه لا فرق بان يقع فيه اعلال ليزيد ويشكر **قوله** والمعدول كعمر وزفر **اقول** اي المعدول من المعرفة لا ينصرف معرفة للعدل والعلمية وينصرف نكرة لزوال احد

السببين

يكون الالحاق فوا رطاني والثاني من قبيل المشترك اي بان
يكون الفه للتانيث وبين ما يكون الفه للالحاق فالمص
حكى عند ما في اخر الفالتانيث مقصورة او ممدودة
من الخمسة التي حالة التنكير او به الاسم الذي
هو من الصيغ المشتركة والاول غير محتاج الى التعريف
في منع الصرف والثاني محتاج اليه او معنى كعاد
وزينب **قوله** فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث
معنى اشترط شرطية العلمية فيه اقتضاء لو لم يكن
علما لانصرف ولذا كان حائض في قولنا مررت بامراة
حائض منصرف مع انه فيه معنى التانيث معنى **اقول**
والاسماء الذات جعلا اسم واحد **قوله** قال قيل شرطه هذا
التركيب ان لا يكون باضافة والاسناد ولا ان يكون
الثاني متضمنا معنى الحرف ولا ان يكون الثاني
صوتا لبا لخرج نحو عبد الله وتابط شرا ونحو خمسة عشر وسيبويه
علما وكان على المص ان يذكر هذه القيود قلنا ان
المص تركه بهذه القيود اعتمادا على المثال ذا ليبعث
قوله كمعدي كرب وبعلبك **اقول** فانهما غير منصرفين
للعلمية والتركيب فاذا لكم فالذال احد السببين
والمعدي اسم مفعول من عدا بعد واصله معدو

فلما قصدوا

فلما قصدوا التخفيف جعلوا الواو ياء ولانه امنوا كروا
قبلها الا جل الياء فصار معدي ثم ركب مع كرب وهو في
اللغة الفساد ثم جعل علما لانسان والبعل في اللغة الزوج ثم
سمي به الصنم الذي كان يعبده اهل هذه البلدان
في الجاهلية والبك في اللغة الدق والكسر العنق ثم ركب
احدهما مع الاخر وجعل المجموع اسما للبلدة المعروفة
من بلاد الشام **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة
ينصرف في النكرة **اقول** لما فرغ من تفصيل الاسباب وبيان
احكامهما عقب الحال غير منصرف بسبب العلمية فهو
منصرف فان قيل ما سبب ذلك قلت انتفاء بالاسباب
في غير العدل ووزن الفعل لان العلمية شرطه
في غيرهما فاذا انتفى شروطه ولعدم تسبب احد
فيهما **قوله** الا نحو احمر ان سميت به رجلا **اقول** هذا استثناء
من القاعدة المذكورة اي اربعة اشيا وغير منصرف
في حالة النكرة ايضا له باب احمر والثاني باب التانيث
مطلقا والثالث باب فعلان والرابع الجمع الاقصى و
المراد بنحو احمر كل اسم كان ممنوعا بالوصفية فان نحو احمر غير
منصرف وقبل العلمية عوض ووزن الفعل اذا سمي به كان
هو نذا بلا ويكون غير منصرف في حالة التعريف للعلمية

فة

ووزن الفعل واذا نكر عن العلمية فلا ينصرف اتفاقا في حالة
التنكير لانه يعود الى اصله لان وزن الوصفية انما كانت
بسبب العلمية واذا زال المانع عارضا زال
فقط عند سيبويه فلا ينصرف للوصف ووزن الفعل ايضا فا
ستنا وهذا قول سيبويه لا على قول الاخفش فانه منصرف
عنده لان الوصف لا يعود عنده فانه يقول انما سقط
لا يعود عنده فانه يقول الى قوله فان قيل اجواب
ان سميت قلنا محذوف تقديره ان سميت به رجلا فانه
يكون غير منصرف في النكرة **قوله** وكذا اسماء الثلاثة
بنت **اقول** اشارة الى المستثنى الثاني يعني ان سائر
الفاظ التانيث اذا جعل علما فهو غير منصرف للعلمية والتا
نيث واذا نكر فهو منصرف اتفاقا للتانيث ولزومه
اذا العلمية وزوالها بالتنكير الى التانيث ولزومه
قوله وفعلان الذي سوى فعلى **اقول** اشارة
الى المستثنى الثالث يعني ان سكران مثلا اذا جعل علما
فهو غير منصرف للعلمية والالف والنون واذا انكر
زالت العلمية فيعود الى اصله عند سيبويه **قوله**
والجمع الافعالي **اقول** اشارة الى المستثنى الرابع
يعني ان مساجد مثلا اذا جعل علما لم ينصرف لانه

يشابه

يشابه الاعجمي المرفق حيث لم يكن لهما نظير في الاحاد
من كلمات الفصحاء العرب واذا انكر لا ينصرف اتفاقا
في قول الاخفش كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان
المشابهة بالاعجمي المرفق تمنع له سببين لا ينصرف
وتنكره والحق ان عدم الانصراف اذا كان لزم ان يجب
ان ينصرف عنده بعد التنكير لزوال احد السببين
واما عند سيبويه فيعود الى اصله ويكون كونه من
منتهى الجموع والثلاثي الساكن الاوسط
اي الاسم الذي على ثلثة احرف واوسط
ساكن فيه نوح وهند يجوز فيه الصرف وعدمه
اما الاول فلخفة ومنه بسكون الاوسط احد السببين
فيبقى سبب واحد واما الثاني فلوجود السببين
والاول فيمنع واما في سبب ثالث اي الاسم
الذي فيه ثلثة اسباب كماه وجور في اسم البلدتين
فانه غير منصرف البتة لوجود الاسباب الثلث
العلمية والعجمة والثالث المعنوي كسبب
والسبب الواحد وان لم يعتبر لخفة ومنه بسكون
الوسط بمقابل السببين فان قيل جاد ان سبب
يقاوم سكون الوسط العلمية فاذا

العلمية ذال اعتبار التانيث والعجمة ايضا لانهما
مزيدتان بالعلمية قلنا ان بالمقاومة يسقط تاثير العلمية
لا وجودها والمعتبر ثاني تاثير العجمة والتانيث وهو
دونها لا ثانيا ثابتا بها وكذا الثلاثي المتحركة الاوسط
اي المونث الثلاثي المتحركة الاوسط نحو سقر
اسم جهنم فانه غير منصرف البتة لوجود العلمية
والتانيث وحركة الاوسط منزلة الحرف الرابع
فحكمه حكم الرباعي ولهذا اي التنزيل الحركة منزلة
الحركة منزلة الحرف الرابع انهم قالوا في النسب الى
حبلى حبلي وحبلوي بالحذف في الاول والقلب في الثاني
لان الالف الرابعة في الاسم المنسوب يقلب واوا
او تحذف ولم يجوزوا في جمزى جمزوي بالقلب
بل اوجبوا قالوا جمزي بالحذف كما اذا الالف الخامسة تحذف
وقالوا جمزى بفتح الميم وهي الناقة السريعة الجري
فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة
تنزل الحركة منزلة الحرف حتى كانت الالف خامسة
كما اجرى الحركة ههنا منزلة الحرف فكذا الخ في المونث
المتحركة الاوسط ونحو جذام اراده نحو جذام
كل فعال هو علم للاعيان مونثا وذلك على نافعال

اربعة

اربعة اقسام ثلاثة منها مبني وواحد منها مختلف
فيه الاول لما يكون اسم فعل نحو نزال ودراك
بمعنى انزل وادرك وهو قياسي في كل ثلاثي مجرد متصرف
تام عند سيبويه وفعال بهذه مبنية بالاتفاق عند
البصريين والكوفيين واختلف في سبب بنائه فعند الاكثر
لوقوعها موقع الامر المبني عند الكوفيين لتضمنها معنى
لام الامر فان قيل لم بني على الكسر دون السكون
مع ان الاصل في البناء هو السكون قلنا قد ادعى اجتماع
الساكنين وفعال هذه مونثة بدليل قوله ولانت
م شبعم من اساميه اذ دعيت نزال ولج في الذعر فانث
نزال اذ لو لم يكن مونثا لما انث الفعل المسند اليه اعني
دعيت وذكر عبد القاهر وجه كون نزال مونثة
ان نزال لا مونثة اذ نزال معدول عن انزلي وانث
الفاعل وهو الياء النصيد لقصد تانيث الفعل فكما
انث الفعل والتانيث راجع الى الفاعل في الحقيقة
هكذا المونث الفاعل والتانيث راجع
الفعل فيقال انزلي ففائدة تاء التانيث الفعل التاء
والمبالغة بمعنى انزلي انزل تلك من انت فلها عدل

كيد

نزال عن انزل اسم فعل الامر ونحوه والثاني
ما يكون صفة للمؤنث بمعنى فاسقة والثالث
ما يكون علما للمصدر المؤنث لفجار للفجرة
وحماد للمحمدة وبهذه الثلاثة اتفقا باتفاق النحاة
للمشابهة بباب نزال وهو ناقص لا والرابع ما يكون
علما للاعيان المؤنثة وكلام المص في هذا الر
الرابع كما اشرنا اليه وهو محل الخلاف ولذا قال المص
وفيه من بيان المذهب الاول الاعراب مع منع ا
الصرف لان فيه علمية وعدلا مقدرا او تأنيثا وانما قلنا
ان فيه عدلا مقدرا لان حذام معدولة عن حاذمة تقديرا
وهذه لغة بني تميم والمذهب الاخر البناء
على الكسر وهو مذهب اهل الحجاز اما البناء فلانه
مشبهة بباب نزال واما الكسر فلاجتماع الساكنين
قوله وعليه قول الشاعر اشارة لا الى المذهب
الثاني اي على مذهب الذي هو البناء على الكسر

قول الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان
القول ما قالت حذام فان حذام بالموضعين
والميم مكسورة فلولا انه مبني على الكسر لما جاز ذلك

وقد ثبت

وقد ثبت رواية الكسر قوله وكذا فعال التي هي
علم المؤنث قوله اي مثل حذام في البناء على
الكسر فان قيل قوله تختص بهذا المؤنث منقوض
بقول الشاعر اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته
لكاع قلنا هو نادر لا يعتد به قوله وكذا فعال التي
بمعنى الفعل قوله اي هو ايضا مبني على الكسر كما بينا
قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام
انجر بالكسر قوله فان قيل ما وجه الجر بالكسر
قلنا اما عند من لا يقول اذ المعدود في باب
غير المنصرف منع التنوين ومنع الجر بالتبعية فلان
التنوين عند الاضافة او دخول الالف واللام لا
يتصور سقوطه التابع وهو الجر واما عند من
يقول اذ المعدود في باب غير المنصرف منعهما
منع الجر ايضا فلان الاسم حين الاضافة او دخول
الالف واللام خرج عن شبه الفعل فاعيد الى ما منع
منه للمشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يكن عوده
لعدم امكان اجتماعه مع الاضافة واللام
لمنافاة فان قيل لم قال انجر ولم يقل انصرف
قلنا لدفع التوهم ان غير المنصرف يكون في موضع

الى منقوصا فان قيل ان حروف الجر لا تدخل الفعل
وكذا الفاعلية والمفعولية من خصايص الاسم ايضا
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لذوال
المنابرة قلنا ان الالف واللام والاضافة اشد
تغيرا للاسم لانهما تجعلان النكرة معرفة فيكون
ذا قوي في الا يعاد عن الفعل غايتهما **قوله** تقول
مررت بالاكما او يعمرا وبعمهما تنا **اقول** فان
قيل الاولى ان يقدم مثال الاضافة ليكون
الالف والنشر مرتبا قلنا ان الالف والنشر المرتب
ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة كثيرة
الوقوع اذ ليس فيها زيادة على الاسم ولذا
قدمها في الذكر ومثالها ظاهر ولذا اخر
ودخول اللام قليل ولذا اخره في الذكر ومثاله
خفاي ولذا اخره **قوله** والمبني ضربان **اقول** لما ذكر في
الاول الفصل ان الاسماء ضربان معرب ومبني
وذكر تعريف كل منهما هناك وذكر المباحث المتعلقة
بالمعرب وفرغ منها اراد ان يشرع في المبني وقسمه
الى اللازم والعارض **قوله** فاللازم ما تضمن معنى
الحرف **اقول** فان قيل تعريف المص المبني اللازم

بانه

بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه غير صحيح لنا
من جهة وكذا المصدر من جهة عند شبهه في الاحتياج والمبني
يتضمن معناه وهو معنى حرف العطف ومثل يده الا
شار و يصدق عليه التعريف مع انه ليس بمبني انه ليس
بناء لازم واسماء الافعال كهيهات وشتان لا يتضمن
معنى الحرف ولا يشبهه فلا يصدق عليها التعريف مع انها
من المبني اللازم فالاولى ان يقول في تعريف اللازم
فلم يكن له حالة اعراب اصلا قلنا الظاهر ان ما ذكره
المص ليس بتعريف اللازم بل مقصوده الاشارة الى
بعض اقسامه بذكر علة البناء الاصلي انه قال والعارض
ثمة اشياء **قوله** وكاين ومتى وكيف **قوله** فان قيل لم بنيت
هذه الاسماء مع ان الاصل في الاسم هو الاعراب لدلالته
على المعاني قلنا لتضمنها معنى الحرف فان اين تضمن معنى
حرف الاستفهام او حرف الشرط فان قولنا اين زيد في قوة
قولنا أفي السوق ام في المسجد ام في غيرهما وقولنا
اين تجلس اجلس في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وغير ذلك
وان قولنا متى القتال في قوة قولنا اليوم ام غدا
ام بعد غد وقولنا متى تخرج اخرج في قوة قولنا ان

ان اخرج اليوم اخرج اليوم و ان خرج غدا اخرج
غدا او كيف متضمن المعنى الاستفهام فقط فان
قولنا كيف زيد اصحيح ام سقيم فان قيل لم بنيت
اين وكيف على الحركة قلنا فرارا من اجتماع الساكنين
فان قيل لم بنيا على الفتحة قلنا للخفة قوله او ما اشبه
قوله كلمة ا و ههنا للتنويع لا للشك كما مر في تعريف
الاسم اي والمبني الاسم الذي ما اشبه الحرف قوله كالذي
والتي ونحو ذلك قوله فان قيل ما وجه مشابهة الموصولات
الموصولات بالحرف قلنا الاحتياج الى الغير كما ان
الحرف يحتاج الى المتعلق كذلك الموصولات
تحتاج الى المتعلق كذلك الموصولات الى الصلات
قوله والعارض خمسة اشياء قوله حصر المبني العارض
في الخمسة استقراءي المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
ثلثة مذاهب الاول مبني على الكسر وهو مذهب بعض
المتاخرين كابن الحاجب حيث قال في كافية التثنية
فيما تقدم كعصاي وغلامي مطلقا والثالث انه لا معرب
ولا مبني وهو مذهب بعض ويسمى خصيا ووجه الاول
انه لو اعرب بوجوه اي انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب او الرفع واي خروج الياء من المدة فيهما

قوله

قوله المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد قوله فان قيل
لم بني المنادى المفرد المعرفة قلنا لانه مشابه بكاف الخطاب
في ادعوك من حيث الافراد والتعريف ويوجب
لم يكن مبني الاصل لكنه مشابه بكاف ذلك والمشابه
بالمشابه مشابه وذلك الكاف حرف فيكون مناسبا لما لا
تمكن له فان قيل لم بني على الحركة قلنا ليقع الموافقة بين
الحركة العارضة والبناء العارض في العوض او للفرق
بين البناء الاصلي والعارض فان قيل لم بني على الضم
قلنا ليقع المخالفة بين الحركة البنائية والاعرابية
وهي الفتحة والكسرة في نحو يا عبد الله ويا غلام زيد اولا
انه لو بني على الفتح يلزم التباس الحركة الاعرابية
في مثل يا امة لغير معين بالحركة البنائية في مثل
يا احمد ولو بني على الكسر يلزم الالتباس بالمنادى
المضاف الى ياء المتكلم ثم حذف منه الياء اكتفاء
بالكسرة قوله المفرد احترازا عن المضاف وشبهه فانهما
ليا لحيين معربين والمعرفة احترازا عن المنادى
المفرد النكرة فانه غير مبني قوله النكرة فانه المفردة
التي مع لا لنفي الجنس قوله فان قيل لم بني
على الحركة قلنا لتضمنه معنى حرف الجر ...

الاسم فتبنيه اذ قلنا لا رجل في مثال على سؤال
كانه قال هل من رجل في الدار فاصل الجواب لا من
رجل في الدار فحذف من فرارا من التكرار واعتمادا
على العلم به اذا تضمن معنى الحرف ينبغي ان يكون
بناؤه لازما فلم صار عارضا قلنا علة البناء
ثابت في بعض الاحوال ساقطة في بعضها فان
قيل لم بني على الحركة قلنا لماس فان قيل لم بني
على الفتح قلنا ليناسب عمل لا لان كا عملها النصب
لكونها محمولة على ان واحترز بالنكرة عن
المعرفة فانها ليست مبنية لانهما ليست باسم جنس
وعلمها مخصوص به وبالمفردة عن المضافة و
المشبهة بها فانهما غير مبنيين **قوله** والمركب
احد المراد بالمركب المبني كل كلمتين جعلتا اسما
واحدا بان يدل على معنى واحد بلا نسبة
اسنادية واضافية فيحتمل اربعة اقسام الاول
ما كان ثانيه صوتا نحو سيبويه فحكمه بناء الاول
على الفتح تشبيها له بواحد من احد من احد
عشر وبناء الثاني على الكسر والثاني ما تضمن
ثانيه معنى الحرف والجزء الاول شبه المضاف

نحو اثنى عشر فحكمه اعراب الاول وبناء الثاني والثالث
ما تضمن ثانيه معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف
نحو خمسة عشر فحكمه بناء الجزئين على الفتح اما بناء الاول
فلتنزله منزلة الجزء الاول من الكلمة واما بناء الثاني
فلتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة واما بناؤهما
على الفتح فلخفته والرابع ما لا يكون الثاني متضمنا
ولا متضمنا معنى الحرف فحكمه فتح الاول ان كان
الآخر غير ياء نحو بعلبك ولا يبنى على السكون نحو معدي
كرب لكونه منزلة الجزء من الكلمة والثاني معرب
غير منصرف للعلمية والتركيب والحق الحق واهمل
حيث ذكرنا الثالث فقط **قوله ما حذف منه**
المضاف اليه اقول اي الخامس من الاسماء المبنية
الاسم المضاف الذي حذف منه المضاف اليه وهو
قسمان ظرف الاول الجهات الست واستعملوه
دون شرط الاضافة وكون المضاف اليه محذوفا
منويا اي مقصودا فان قيل لم بني ذلك الاسم
قلنا اذا حذف المضاف اليه من تمام المضاف فصار
صار المضاف بمنزلة بعض الكلمة وبعضها بعضها
لا يستحق الاعراب او لانه متضمن معنى

المضاف اليه او لانه متضمن معنى الحرف اذ الاضافة بمعنى
من معاني الحرف او لكونه مثابها للحرف من حيث الاحتياج
الى الغير او لانه شبيه بالماضي في الدلالة على ثبوت
معنى فيه ومعنى ماترتب فيه كالماضي فانه يدل على الحد
ث والزمان وقد مر وجه البنا وعلى الحركة واما على الضم فلجبر
المحذوف بما قوي الحركات وهو الضم او لانه شبيها
بالمنادى المفرد المعرفة في ان كلا منهما مبني في حال
التعريف ومعرب في التنكير والثاني نحو حيث ولعل وغيره
ولا غير والمبني اللازم من الحرف وحاصل كلامه ان الفعل
الفعل بعضه مبني لازم بعضه مبني عارض والحرف كله مبني
لازم قوله الماضي والامر بغير اللام اقول هذا بيان
المبني اللازم من الفعل والتقييد بغير اللام للاحتراز
عن الامر باللام فانه معرب بجزم وقد مر الكلام في
بنائهما والعارض المضارع اذا اتصل به نون جماعة
النساء غايبة كانت او مخاطبة نحو يفعلن وافعلن والغا
او اتصل به نون التاكيد خفيفة كانت او مثقلة
نحو هل يفعلن بالتخفيف والتشديد فان قيل لم بني المضارع
عند اتصال النون الاولى قلنا لتشبيهها له بالماضي
عند سيبويه وتشبه به لاشتراك كل منهما في كون

النون

النون وسكون الاخر نحو ضربن ويضربن فان قيل الاشتراكه
حاصل بينهما عند اتصال الف التثنية وواو جماعة الذكور
نحو ضربا وضربوا ويضربان ويضربون فينبغي ان يكون المضارع
مبنيا عند اتصالهما ايضا مع انه معرب قلنا النون يقتضي
يقتضي بسكون ما قبلهما كما عرفت في موضعه والالف
والواو ضما يقتضيان حركته والحركة الة الاعراب
والسكون الة البناء وكل ما يقتضي الة البناء حركاته
ذلك البناء وعند غيره تركه على اصل البناء اشعارا بان
الاصل في الفعل هو البناء واما البناء عند اتصال نون
التاكيد فلانه ح اشبه بنحو بعلبك فان قيل لم لا يجوز
ان يكون الاعراب مقدرا قلنا اذ الاعراب التقديري
انما يكون في المعربات والاصل في الافعال هو البناء وانما
بني على الفتح للخفة قوله واعلم ان هذه الكلمات اقول اي
الاسم والفعل والحرف لما فرغ عن بيان الاعراب والمعرب
والمبني اراد ان يبين كلا منها عاملا وحاصل كلامه ان
الكلمات مطلقا اربعة اقسام الاول ما يكون عاملا
ومعمولا كعامة الاسماء والمتمكنة والفعل المضارع
والثاني ما يكون عاملا ولا يكون معمولا كالحروف
العاملة والفعل الماضي بغير اللام قوله والاسماء ...

المتضمنة لمعنى ان سوى اي والثالث ما لا يكون
عاملا ولا معمولا ككيف العوامل من الحروف والرابع
ما لا يكون عاملا ويكون معمولا كالاسم الجامدة
المتعين بالاسم نحو الغلام والمتن سكت عن هذه القسم
لانه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلثة فيه
لا على ظن انه غير واقع قوله والعامل عندهم اقول
لما ذكر تقسيم الكلمات وانتهى كلامه الى ذكر العامل
ناسب تفسيره حتى يتمكن من تقسيمه الى القسمين ثم تقسيم
احد قسميه الى القياسي ستي والسماعي حتى يصل الا
نتقال الى وجه الارتباط بين الابواب الثلثة ووجه
الانتقال من الباب الاول الى الثاني فان قيل يرد
تعريف العامل على الاسباب المتضمنة لادوات المبنيات
على الوجوه المخصوصة كما ظهرت في ضمن تفصلاته
المبنيات قلنا اراد بالكلمة ههنا الكلمة المعربة
فلا يصدق التعريف على الاسباب المذكورة فلا ينتقض
بها قوله الباب الثاني في العوامل اللفظية
القياسية اقول لما فرغ عن الباب الاول شرع في
الثاني فان قيل صيغة العوامل على جمع فاعلة
كالضوارب جمع ضاربة فيلزم ان يكون لفظ العوامل

~~ويكون الاخر نحو ضوارب وضربت فان قيل الاشتراك هاهنا التي~~
~~المتضمنة واو جماعة الذكور نحو ضربا وضربوا~~ جمع ما علته
واللام في العامل قلنا ما ذكرتم في الصفات واما في
الاسماء فالفواعل جمع فاعل كالفوارس والعامل
من قبيل الاسماء قوله قدمنا القياسية اقول اي قدم
منا العوامل اللفظية القياسية على العوامل اللفظية السماعية
عبة لاطراد القياسية وكونها قاعدة كلية وضابطة
عامة والعام مقدم على الخاص فان قيل ما السر في بيان
وجه التقديم وليس من دأب هذا الكتاب قلنا
هو الوفاء بوعده في الخطبة من انه غير معرض لذكر
شيء مما ذكره الشيخ ذكر ذلك فتبعه المتن قوله وجملتها
سبعة اقول اي جملة العوامل اللفظية القياسية سبعة
انواع بالاستقراء ووجه ضبطه ان يقال ان العامل
اما عامل بالاصالة اولا الاول الفعل والثاني
اما مشتق منه اولا الاول المصدر والثاني اما ان
يتبع الفعل عمله والاول اسم المفعول والثاني
اما ان يجري على فعله اولا الاول اسم الفاعل و
الثاني اما ان يرتفع الاسما م اولا ان يتبع مضافا
اولا الاول اسم التام والثاني الاسم المضاف

الثالث الفتنة المجرّدة **قوله الفعل على الاطلاق**
اقول المراد بالاطلاق ما يكون كاملا في الفعلية ما
ابا الارادة الاسمية والحرفية واحترز به عن اسماء
الافعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وافعال الشك واليقين للنقصان في فعليته
من ولهذا اجعلهما المص من العوامل القياسية
وذكر في الباب الثالث **قوله لان كل فعل يرفع اسماً**
واحداً الخ اقول بيان لدليل عموم الرفع اي الرفع
عام في جميع الافعال لانه كل فعل لا بد له من
فاعل المسند اذ كل فعل يرفع اسما واحدا اذا اسند
ذلك الفعل الى الاسم الواحد حال كون الفعل
مسندا على ذلك الاسم الواحد الذي هو فاعله
فقوله اسما اشارة الى الفاعل لا يكون الا اسما صريحا
او مأولا به وقوله واحدا اشارة الى ان الفعل
لا يجوز ان يتعدد اي لا يجوز ان يرتفع اسمان
مختلفان بجهة الفاعلية على الاستقلال برافع واحد
وقوله مسندا عليه اشارة الى انه لا يجوز ان
يتقدم الفاعل على فعله فان قيل ما معنى الاسناد
ههنا قلنا نسبة احد الجزئين الى الآخر مطلقا

فان

فان قيل لم قال اسند ولم يقل اخبر قلنا لتناول الا
الانشائيات فان قيل لم وجب تقديم الفعل على
الفاعل قلنا لان الفعل لفظ دال على حدث ثابت
لشيء في زمان معين فالاسناد كالجزء الذاتي
لمفهوم الفعل والذهن منتقل من الاسناد
المفهوم من الفعل ينتقل الى المسند اليه فاذا وجب
تقديم الفعل في الذهن وجب في اللفظ فان قيل
لم لم يقل اذا صدر عنه الفعل بدل قوله اذا اسند
اليه قلنا لان الاسناد يتناول ما كان بطريق
الصدور نحو ضرب زيد وبطريق القيام نحو مرض زيد
وبطريق الحاق نحو مات زيد **قوله [illegible] زيد اقول**
فان قيل لم اورد في المثال ما هو اعم الافعال
قلنا ليكون اوفق لمقصوده وهو ان كل فعل
يرفع اسما **قوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اقول**
فيه اشارة الى ان الفاعل لا يجوز حذفه اسم يعني
انه لا بد للفعل من فاعل اما اسم ظاهرا او ضميرا
والضمير اما بارزا او مستتر **قوله ثم ان الفعل على**
ضربين متعد اقول المتعدي في اللغة المجاوز من عدا
الجور اذا تجاوز حده وفي الاصطلاح ما جاوز عن الفا

عل

قلنا لان نسبة الفعل في الفاعل بطريق الاسناد وهو
لا يختلف وفي المفعول بطريق التعلق وهو يختلف فان
قيل فما تقول في اكلوني البراغيث وفيه فاعلان
قلنا ان الواو ليس بضمير الفاعل بل هي حرف تدل
على كون الفاعل جمعا قوله وقدم يقام المفعول
مقام الفاعل اقول الغرض من البناء المجهول لا
معلوم في علم اهل وبيان ما هيئة بالفعل وظيفة
اهل الصرف على ما بين فيه فلا حاجة الى التعرض
لهما هنا والقائم مقام المفعول الفاعل هو المفعول
به لا المفعول له لزوال العلمية ولا المفعول معه
للزوم حذف الواو فيخرج عن كون مفعولا
معه ولا المفعول فيه اذا لظرفية لازمة له الا كثيرا
فلا يقبل الرفع ولا المفعول المطلق اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه قوله ويجوز اسناده الى
المفعول الثاني اقول اي يجوز اسناد الفعل في
المفعولين المغايرين الى الثاني كما يجوز اسناده
الى الاول نحو اعطي درهم زيدا كما يقال اعطي
زيد درهما الا ان الاسناد الى ما هو فاعل معنى
اهن وهو زيد لانه اخذ ولا يجوز الاسناد

ونصب المفعول به واللازم ما يختص بالفاعل قوله
كذهب وقعد وقمت اقول فان قيل اورد هذه
الثلثة في تمثيل اللازم قلنا ردا على من زعم انها
متعدية حيث يقال ذهبت الشام وقعدت خرج من
مع الاول شاذ والثاني ظرف قوله متعد الى مفعول
واحد اقول اي ان تعلق فهم الفعل على واحد سواء
كان علاجا كضربت زيدا او غيره علاجا كفهمت
الحديث قوله ومتعد الى مفعولين ثانيهما غير
الاول اقول اي المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح
حمله على الاول او لا والاول افعال القلوب
نحو علمت زيدا فاضلا والثاني اما ان يتعدى
الى المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة او
بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الا
قتصار في باب اعطيت على احد المفعولين ولا
يجوز في افعال القلوب لكن يجوز حذفهما منه
قولهم من يسمع يخل قوله ومتعد الى ثلثة مفاعيل
اقول الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مثل
اعلم واري وانبأ ونبأ واخبر فان قيل لم لم
يجز ان يكون لفعل واحد فاعلان وجاز له

مفاعيل

الى المفعول الثاني في المفعولين غير المتغايرين
نحو علمت قائما زيدا بل يقال علمت زيدا قائما لان الشك في
في افعال القلوب هو في النسبة ولا في جعله خبر
ا عنه وقد اجاز ابن الانباري ذلك عند امن
الالتباس فانه اجاز ظننت قائما زيدا ولم يجز ظننت ابوكه
زيدا في ظننت زيدا اباك قوله ومنصوب الفعل
على طريق الفول اي منصوب الفعل الناصب مطلقا
لا منصوب الفعل الناصب القياسي المبحوث
عنه في هذا الباب قوله خاص وعام اقول فان قيل
لم قدم الخاص مع ان الاولى بالتقديم هو ا
العام لعمومه قلنا لقلة الخاص بالنسبة الى العام
بينهما قوله والخاص ثلثة اقول اي ثلثة انواع
قوله المفعول به اقول انما جعل المفعول به خاص
لانه انما يكون للفعل المتعدي كما ذكره المحقق
قوله والتمييز اقول اما التمييز فنا بتمييز بـا
لنا تمييز وحذف احدهما قوله لانه انما يكون
للمبهم في الابهام فيه لا تمييز فيه قوله الخبر
المنصوب اقول فانه انما يكون في الافعال
الناقصة فان قيل هي من العوامل اللفظية القيا

عتية

والبحث في هذا الباب في العوامل اللفظية القياسية
قلنا الكلام في منصوب الفعل مطلق كما عرفت انفا فلا يرد ما
ذكر قوله والعام اقول اي الضرب الثاني من منصوب
الفعل هو المنصوب العام والمراد في ثمنية انواع قوله
المصدر اقول اي المفعول المطلق اعلم ان المصدر
قد يكون مبهما اذا لم يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل
فيراد به حقيقة الفعل ولا يفيد الا بالتاكيد ولذلك
لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يوصف نحو ضربت
ضربا فانه يتناول انواع الضرب من الشديد والخفيفة
والمرة والمرتين والمراد وقد يكون محدودا اذا كان
دالا على ما يدل عليه الفعل وزيادة كاخبار عن الزمان
نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون معرفة نحو ضربت الضرب
الذي تعلم وضرب زيد وقد يكون نكرة كما ذكر من المثال
والفعل ينضم الى المبهم وغيره واتيا عا للمصدر
فكل فعل لازما كان او متعديا كان او غيره ينصب
مصدره او ما هو في معناه الاول ما ذكر من الامثلة
والثاني اما ان يكون مصدرا او غير مصدر فالاول
ان يناسب الفعل في الحروف الاصلية كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا ليس بمصدر

لانبت إلا أنه يناسبه في الحروف نحو قعدت جلوساً
وأما الثالث وهو أن لا يكون مصدرا فنحو ضربت سوطاً
فإن قيل لم لا يجوز أن يكون ضربت سوطا من قبيل قعدت
جلوسا أي يكون سوطا مصدرا غير مناسب للفعل المذ
كور في الحروف قلنا لا نسلم ذلك بدليل قولهم ضربت سوطين
وأسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع هكذا قيل لكن
يرد عليه أنه يجوز أن يراد بالمصدر النوع والعدد فيصح
تثنيته وجمعه وذكر بعضهم أن السوط ليس
بمصدر إلا أنه ضرب مخصوص فلا دلالة لضربت عليه
واعترض عليه من وجهين أحدهما أن للقائل أن
يقول إذا لم نصبه مصدرا بضربت لعدم دلالته
عليه فبأي شيء ينتصب به اسما وثانيهما أنه
منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا فإن الفعل لا يدل
عليهما لعدم دلالة العام على الخاص فيلزم أن لا
ينتصبا فيه نظر من وجهين أحدهما أن المراد أنه
ليس مصدرا تأكيدا نحو ضربت ضربا وقعدت جلوسا فسقط
الاعتراضات وثانيهما أن انتصاب نحو سوطا ليس لأجل
دلالة الفعل عليه بل انتصابه به لأجل أنه قائم مقام
المصدر المحذوف إذ التقدير ضربته ضربا بسوط فحذف المصدر

والسوط

والسوط لما كان آلة الضرب سد به مسده قوله المفعول
فيه أقول أي الثامن من المنصوبات العامة هو المفعول فيه
وفيه إشارة إلى أن المفعول فيه في اصطلاحهم ما كان
منصوبا بتقدير في فإن قيل لم لم يعرف المفعول فيه قلنا
لما في لفظه دلالة على المعرف إذ الألف واللام فيه بمعنى
الذي فكأنه قال الذي فعل فيه فعل فإن قيل لم
قدم المفعول فيه قلنا لأن شدة اتصاله بالفعل أكثر قوله
وهو ظرف الزمان والمكان أقول المفعول فيه
على ضربين فإن قيل كيف جعل المبتدأ واحدا وخبره مثنى
مع أن المطابقة بينهما شرط قلنا إن هو راجع إلى
الموصول أي الألف واللام في قوله المفعول فيه
كما عرفت أنها تجوز الإخبار عن الموصول بالمفرد
والمثنى والمجموع على أن هذا تقسيم فهو كقولهم
الاسم قسمان جامد ومشتق ونحو هذا كثير فإن قيل
لم سمي المفعول فيه ظرفا قلنا تشبيها له بالأواني
التي تحل فيها الأشياء وقد الكون فيه محلا لحلول
الأفعال في أفراده قوله فالزمان كله ينصب بالظرفية
اه أقول أي الظرف الزماني مبهما كان أو محدودا
ينصب بتقدير في على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم

سواء كان لازما او متعديا بهما كان او وحده دالا
ن الفعل يدل على الازمان بصيغته كما يدل على المصدر
بمادته فكما ينصب انواع المصادر كذلك ينصب
جميع ظروف الازمان قوله فالمبهم كالحين والوقت
والمحدود كاليوم والليلة اقول اشار الى انه لا
فرق في نصبه بين المبهم والمحدود وهو الذي له حد
يحصره كاليوم فانه له اول واخر قوله والمكان المبهم
نصب اقول اي المكان المبهم ينصب بتقدير في على
الظرفية لانه شابه بالزمان من وجهين احدهما انه
غير محصور في الخلق يتناول على جميع ما بيننا بل القرار
الى انقطاع الارض كما ان قام زيد شامل على كل زمان
ماض منذ خلق الله العالم وثانيهما انه يتبدل ويتغير
اذ المعروف يصير خلفا واليمين شمالا كالزمان لان
المستقبل يصير حالا والحال ماضيا فجعل حكمه حكم الزمان
في الانتصاب بالفعل وقوله حسب اي المكان
المحدود لا ينصب على الظرفية بتقدير في بل يصير
مجرورا بفي قوله وعند اقول اي لفظة عند من المكان
المبهم في الاصل وقد شاع استعماله في الزمان
ايضا نحو عند الصباح وفيما ليس بمكان نحو الذي

عند الله

عند الله الاسلام قوله وسطه الدار بالسكون اقول
اي وسطه الدار بالسكون من المكان المبهم
فانه اسم لداخل الدائرة واحترز بالسكون
من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود
فلا بد من في قوله والمكان المحدود لا ينتصب على
الظرفية بتقدير في بل هو مجرور بلفظ في فان قيل
لم لا ينصبه الفعل لا يدل عليه كما يدل على الزمان
ولا يشبه الزمان كما يشبه المكان المبهم على
ما مر قوله واما دخلت الدار فتوسع اقول كانه
قائلا قال ما تقول دخلت الدار بنصب الدار من
غير في مع انه من المكان المحدود واجاب
بانه توسع وذلك ان اصله دخلت في الدار
ثم حذف حرف الجر اتساعا واوصل الفعل اليه
ونصبه نصب المفعول به قوله والمفعول له اقول
الثالث من المنصوبات الخامسة المفعول له وان
قيل لم قدم المفعول فيه بالمفعول قلنا لان
الفعل كل منهما مشترك نحو ان الفعل قد يتفكك
من المفعول له بخلاف المفعول فيه ولذا قدمه
على المفعول له من المنصوبات العامة قلنا لان الا

الافعال في نفسه متعدية الاقدام اذ كل فعل اقدام
عليه يحتاج الى علة لانه ما كان او متعديا قوله وهو علة
الاقدام على الفعل اقول الاقدام هو الشروع في ايجاد
الفعل اي علة اقدام الفاعل على الفعل المذكور فان
قيل لم قال علة الاقدام ولم يقل الغرض من الفعل قلنا
ليدخل نحو قعدت عن الحرب جبنا كما يدخل نحو جئتك
اكراما فان قيل هذا التعريف غير مانع لتناوله
المفعول له المنصوب والمجرور باللام وكان حقه
ان يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل قلنا
غرضه تعريف المفعول له مطلقا لا تعريف ما كان
منصوبا وان كان كلامه في المنصوب او نقول ترك
التقييد بالمنصوب اعتمادا على جعله من المنصوبات
العامة وقد شرطوا في انتصابه ان يكون مصدرا او
فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود
اذا انتفى واحد من الشروط الثلاثة المذكورة
فاللام واجبة ولا خلاف لاحد من النحاة
في الشرط الاول واما الشرطان الاخيران ففيهما
خلاف فان قيل هل يجوز اثبات اللام عند
وجود تلك الشرائط قلنا يجوز اذا كان مضافا او
مقرونا

مقرونة باللام اذا كان منكرا فقليل فيه ضربت تاديبا
وضربت فاقة الشر فان قيل لم اورد مثالين قلنا
للاشعار بان المفعول له كما ينصبه الفعل المتعدي
ينصبه اللازم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون
غرضا للفعل المذكور بل كونه عذرا له كان سواء كان
ضا او لا وبان المفعول له كما يكون نكرة يكون معرفة
وبان المفعول له قد يكون من افعال الجوارح وقد
يكون من افعال القلوب فان قيل كيف صح التاديب
للضرب مع انه مسبب عنه لان الضرب سبب للتاديب
قلنا العلة في الحقيقة ارادة التاديب وهو التاديب
فالمضروب والمفعول معه اي الرابع من
المنصوبات العامة على رأي الاخفش ومن تبعه لانه
قياسي عنده لا على قول سيبويه لانه مقصور على السماع
عنده او نقول معنى العموم ههنا ان الفعل المتعدي
واللازم كلاهما ينصبانه وهو ههنا لتذكار في العموم
فان قيل لم عمل فيه اللازم قلنا لانه قوي بالواو فان
قيل لم ترك تعريفه قلنا لدلالة لفظه على تعريفه كما
في المفعول فيه وقد عرفوه بانه المنصوب بعد الواو
الكائنة لمعنى مع لمصاحبة معمول فعل لفظا او تقديرا

قوله نحو استوى الماء والخشبة   الخشبة منصوبة
لانه المفعول معه ولا يجوز رفعه بالعطف على الفاعل
وهو الماء لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل
بمعنى ارتفع فان عادتهم انهم ينصبون الخشبة
في ارض الماء فاذا وصل الماء الى راسها يقولون
استوى الماء والخشبة قوله والخامس من المنصوبات
العامة الحال اقول فان قيل لم رجح يكون الحال خامسا
قلنا ليعلم انها من المنصوبات العامة و لتقطع الثاني منها
تمييزه بعد الحال والحال مؤنث في الاستعمال سماعا
والياء منقلبة عن الواو واشتقاقها من التحول
الفعل فان قيل لم كانت الحال من المنصوبات العامة
قلنا لان وجود الفعل لا يمكن الا في حال فيكون كل
فعل من الدال عليها والحال كالظرف قوله وهو ما
يبين هيئة الفاعل او المفعول به اقول اراد به تفسير
المنتقلة لا تفسير مطلق الحال واحترز بالهيئة عن التمييز
اذ يبين الذات المبهمة وباضافتها الى الفاعل
او المفعول به احترز عن الصفة فانه يبين هيئة
الذات مطلقا لا مقيدا باحدهما والمراد بالفاعل
ان يكون فاعلا لفظا او معنى ليدخل نحو زيد في الدار

قائما

قائما او بالمفعول كذلك نحو هذا زيد قائما و كلمة او
لمنع الخلو لا الجمع اذ يجوز الاجتماع نحو ضربت زيدا راكبين
وفي التعريف المذكور كلام من وجوه الاول انه منقوض
بالجملة الحالية التي لا محل لها نحو جاءني زيد والشمس
طالعة والثاني ان الواجب اعتبر في الحال ما ذكر في حالة
ملابسة الفعل لا مطلقا ولا دلالة في التعريف على هذا
المعنى والثالث انه منتقض بقولهم ضربت الضرب
شديدا حال من المفعول المطلق والرابع انه منقوض
له تع بل ملة ابراهيم حنيفا اذ قيل حنيفا حال عن المضاف
اليه والخامس انه صادق على الصفة في مثل ضربت رجلا
عالما قوله وهي جواب كيف اقول فيه تنبيه على ان
كيف موضوع للسؤال عن الحال التي كيف سؤال عنها
هي الحال بمعنى الصفة القائمة بذات الفاعل لا الحال
النحوية التي هي اللفظة المنصوبة فلذا كيف
اذا دخل على الاسم نحو كيف زيد فالمعنى ما ذكرتم
واما اذا وقع بعده فعل مثل ان يقال كيف جاء
زيد فالمراد هو السؤال عن كيفية الفعل ومنه
جوابه اذن ان يقال راكبا ونحوه فان قيل ان الحال
في لقيتك والجيش قادم لا يقع جوابا لكيف قلنا

بقوله

ما ذكره باعتبار الاغلب والحال المذكورة مثال له قوله
وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان اقول
فان قيل ان بين الحال وذي الحال تعريفا وتنكيرا قلنا انا
انطابقا تعريفا وتنكيرا فحقها استقلالا ان لا ينطابقا اعرابا
مثلا بل يتنافيان ان جاءا اعرابا مثلا الى اصالة فاني الوصفية
صفته يليان بالموصوف والصفة فان قيل لم كان
حقها ان تكون نكرة قلنا لعدم الاحتياج الى التعريف
لدلالتها جواب كيف وانما يجاب عنه بالنكرة او لانها
منزلة الوصف للفعل المنفي وهو نكرة فلزم تنكرة
لوجوب المطابقة بين الموصوف والصفة فان قيل
لم كان حق ذي الحال ان يكون معرفة قلنا لانه
محكوم عليه في المعنى وحقه ان يكون معرفة لان
الحكم على الشيء لا يكون الا بعد التعريف
قوله وان اردت الى بعض النكرة فقدمها عليها
اقول اي انه جعلت الحال من النكرة فقدم الحال
فقدم الحال على النكرة فان قيل لم ... اذا لم تكن النكرة
موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مفيدة
فائدة المعرفة نحو قول الشاعر لا يركنن احد الى
الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او مصدرة

او مصدرة بالاستفهام نحو قولك هل اتاك رجل راكبا
او منفي لا سيما وبين ذي الحال على النكرة فلا بد من
ذكر الشروط المذكورات قلنا انما لم يذكرها اعتمادا
على فهمها من المثال الذي ذكره وهو قوله نحو جاء
راكبا رجل فان قيل لم قدمت الحال عليها قلنا لانها لو تاخرت
وقربت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو رايت رجلا
راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس
بالصفة طردا للباب قوله وعليه قوله اقول اي تقديم
الحال على الحال النكرة قول الشاعر وهو لعزة موحشا طلل
قديم عفاه كل اسحم مستديم فعزة اسم معشو
قته وموحشا اسم فاعل من الايحاش والطلل اثر الديار
وعفاه بمعنى طمسه ودرسه واسحم بمعنى اسود اي سحاب
اسود فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ومستديم
بمعنى دائم فقوله لعزة خبر للمبتدا او اعني
اعني قوله طلل فقوله قديم صفة طلل وضمير عفاه للطلل
وموحشا حال عن طلل وهو نكرة او لعزة ظرف وطلل
وفاعله والاستشهاد على هذا التقدير والعجب من
المحشي انه غفل من كون النكرة موصوفة ووجوب
التقديم انما يكون فيما لم يوجد شيء من الامور

التابعة قوله واسم الفاعل اقول اي الثاني من
العوامل السبعة القياسية اسم الفاعل قوله كل اسم
اشتق اه اقول كل اسم جنس وقوله اشتق اخرج الفاعل
الذي اسند اليه الفعل وقوله لذات من فعل خرج
اسم المفعول والآلة والزمان والمكان وقوله خرج
عليه خرج الصفة المشبهة وقوله من فعل احتراز عن جانب
بالنسبة الى يتعد وقاعد بالنسبة الى الفاعل من قوله
لا ابقال قد خرجت الصفة المشبهة بقوله من لانها من
القابع فلا ابقال للمتصف بها فعل ثبت لان نقول
لا يعني بفعل احدث بل المراد به الاسناد فلا خرج
فان قيل لم لم يقل بمعنى الحدوث كما فالغير فقلنا لانه
ليس بلازم لان اسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث
نحو اسب ودايم فان قيل لم لم يبين المشتق المشتق
منه قلنا لتعيم المذكور بين والحق انه مشتق من
الفعل بالذات ومن المصدر بالواسطة قوله اي
يراد به في حركاته وسكناته اقول انما قيد المراد باي
لانه قد يذكر ويراد به وقوع الشيء موقع الا
خر بحيث يؤدي الاول معنى الثاني وقد يراد به في
وقوع الشيء بعد الشيء وبطريق مخصوص وهو كونه صفة

جارية

او مجردا او حالا ان يحتمل ان يراد به الحال بان في المعمل
او في معنى الحال والاستقبال فلما احتمل المراد وغيره قيده
بما ذكره ليتعين المراد **قوله** اذا اريد معنى الحال والا
ستقبال **اقول** اشارت الى ان عمل اسم الفاعل مشروط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال وسره انه كان موافقا للفعل
في اللفظ والمعنى واذا كان بمعنى الماضي كان مشابها للمضارع
في اللفظ والمعنى في المعنى فلا يتحقق المشابهة التامة بالفعل
الى كل واحد منهما فان قيل قوله ولكنهم باسط قد ذهب بالكوفي
ضح في جواز عمله بدون الحال والاستقبال اذ هو بمعنى
الماضي وقد عمل في المفعول وهو ذراعيه وبهذا الدليل ايضا
ذا [illegible] الكسائي قلنا انه عند الجمهور من قبيل حكاية
الحال الماضية فكانه واقع في الحال قوله اسم المفعول اقول
اي الثالث من العوامل السبعة القياسية اسم المفعول
هذا من قبيل الحذف والايصال اي اسم المفعول هذا به
لان المفعول في مثل ضربت زيدا هو المضروب وزيد هو
المفعول به قوله وهو كل اسم اشتق اه اقول قوله كل
اسم جنس شامل له ولغيره وقوله اشتق خرج المفعول
بالفعل وقوله لذات من وقع عليه الفعل خرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة والمراد

بالفعل هو المصدر فان قيل ما تقول في نحو اوجدت القرب
فهو موجود وعلمت عدم فرو جكة فهو معدوم فان الفعل
لم يقع على اسم المفعول هنا فالتعريف غير جامع قلنا
امثال ذلك راجعة الى ما وقع عليه الفعل بالمقارنة قوله
وهو يعمل عمل يفعل من فعله اقول لما كان اسم الفاعل
مشتقا لذات من فعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل واسم
المفعول مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل
المبني للمفعول وحكم اسم المفعول كحكم اسم الفاعل في
اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد
الا انه ينخفض منه لمرتبته فان تعدى اسم الفا
عل الى مفعول لا يتعدى اسم المفعول اليه وان تعدى
الى اثنين فالى واحد وان تعدى الى ثلثة فالى
اثنين ~~فلهذا واحد وان~~ قوله نحو زيد مكرم
اصحابه اقول فان قيل لم لم يقل مكرم صاحبه مع
انه اخصر من اصحابه قلنا لو قال مكرم صاحبه لم يظهر
عمل اسم المفعول لاحتمال ان يكون ارتفاع صاحبه
بالابتداء ومكرم خبره ولما قال اصحابه تعين الارتفاع
باسم المفعول اذ لو كان مبتداء لوجب ان يقول
مكرمون لان الخبر الجمع جمع قوله وفي

التذييل يوم يموع له الناس اقول فان قيل لم عمل
في موع عمل يجمع من نحو المواد بينه بينهما اذ زادت
الواو في مجموع قلنا الواو في مجموع مجموع قلنا الو
او في مجموع حاصلة من انشباع ضمة مفعل لا علامة
اسم المفعول ولا ينبغي ان يطرد في كل باب كالمبهم
ولا يجيء من غير الثلاثي المجرد بالواو قوله الصفة
المشبهة اقول اي الرابع من العوامل السبعة القياسية
الصفة المشبهة قوله وهي ما لا يجري على يفعل اقول
الظاهر ان المراد بيان حكمها لا تعريفها وهي تدل
على معنى ثابت فان قصد الحدوث ترد الى صيغة
اسم الفاعل فيقال جالس الان او غدا فظهر ان عملها غير
مشروط بزمان اذ لا يدخل فيها للزمان واما الاعتماد
فهو شرط والمص قد اشار الى الزمان غير شرط حيث
قال تعمل عمل فعلها بلا تقييد واشار الى ان الاعتماد
شرط حيث قال في التمثيل زيد كريم اباؤه قوله
ولذا اقول اي لانها شبيهة باسم الفاعل فيما ذكر فان
قيل اسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الماضي
والصفة المشبهة تعمل مطلقا ان عملها بالمشابهة فيلزم
مزيته الفرع على الاصل قلنا ان دلالتها على معنى ثابت

في الزمان الماضي لا ينفك دلالتها على معنى في الزمان
الحال والاستقبال فيبقى المشابهة بهذا الاعتبار فلا يلزم مزيد
الفرع على الاصل قوله كما تقول زيد كريم اباؤه قوله فان قيل
لم لم يقل كما تقول زيد يكرم اباؤه قلنا لان مشابهتها
بالمضارع بعيدة لانها لا يؤذن به في الحكاية والكتابة
قوله المصدر اقول اي الخامس من العوامل السبعة القيا
سية المصدر قوله هو الاسم الذي اشتق منه الفعل اقول
هذا التعريف على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين
كما يأتي في موضعه واما عند الكوفيين فالتعريف
بالعكس قوله وهو يعمل عمل فعله اذا كان منونا
اقول اي يعمل المصدر عمل فعله لازما كان او متعديا
سواء كان تعديته الى مفعول واحد واكثر لان الفعل
المصدر بان المصدرية بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ ولذا يعمل المصدر
والمصدر يقع على ثلثة اوجه منون ومضاف وبالالف
واللام واقول ما المنون لانه يشبه الفعل لفظا و
معنى وكذا في المضاف والمعرف باللام لان الفعل
لا يدخل الاضافة واللام فان قيل والتنوين
ايضا لا يدخل الفعل الا انه دال على معنى يدخل الفعل

وهو التنكير والثاني عكس لان اضافته في حكم الانفصال
فيكون المصدر المضاف مشابها للفعل في المعنى فقوله وهو
يعمل عمل فعله اذا كان منونا بيان للقسم الاول قوله
ويضاف الى الفاعل الخ اقول هذا معطوف على قوله منونا من
حيث المعنى وبيان للقسم الثاني والتفصيل فيه ان
المصدر المتعدي المضاف على خمسة انواع احدها ان
يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا فالفاعل يجر لفظا
مرفوع والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول
والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول
والقائم الفاعل والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفا عل
مرفوعا والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
والمصدر اللازم نوع واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
فان قيل لم يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل
مرفوعا او بالعكس او يضاف الى الظرف ويترك ذكره قلنا
لا يجوز ذلك الا بعد ان اتسع فيه فيجري الظرف مجرى
المفعول والمصدر اللازم بمنزلة المصدر المتعدي ولهذا
حملنا عليه واعلم ان المصدر المعرف باللام قد يعمل كقوله
لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا فان الضرب مصدر معرف باللام قد عمل فنصب

سمعا وانه قبل وكذا لم يذكره المص قوله كما في قوله تع واطعام في يوم ا قول فان لفظه اطعام

مصدر ترك فاعله واحدكم ويتيما مفعول له فان قيل لم حذف ولم يقم قلنا لان المصدر اسم جنس ولا واحد من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وانما جاز خلوه عن الفاعل مع انه غير جائز في الفعل لان وضعه للا سناد الى شيء وليس وضع المصدر كذلك فان قيل يرد عليه ان اسم الفاعل ليس وضعه للاسناد الى شيء مع انه لابد له من فاعل قلنا انه واقع موقع الفعل بخلاف المصدر فلابد له مما لابد للفعل المبني قوله وقوله تعالى اقول هذا ابتداء او مرفوع قوله على افتراء النم اثني اقول فانه ان قرا غلبت بضم الغين ويغلبون بفتح الياء فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك وان قرا بفتح الغين وضم الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك قوله الاسم المضاف اقول اي السادس من العوامل السبعة القياسية الاسم المضاف قوله كل اسم اضيف الى اسم اخر اقول فان قيل ا العمل للافعال او للحروف العاملة

فلم

عمل الاسم اي المضاف ههنا اي في الاضافة عمل الجر اي العمل الذي هو الجر قلنا انما عمل الاسم ههنا لانه اي في الاضافة عمل الجر اي العمل الذي هو الجر قلنا انما عمل الاسم ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر والمضاف مقدم على المضاف اليه فقوي بذلك المعنى على العمل وترجح على المضاف وليس المضاف والمضاف متضمنا لمعنى الحرف بل صلة بينهما والوسيلة خارج فلا يلزم البنا خلاف اين وكيف قوله وهي على ضربين اقول اي الاضافة على ضربين لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا تخلو اما ان تكون بتقدير حرف الجر فمعنوية اذ المعروف المتاخرة كلا فهي لفظية والمعنوية قوله وهي مفيدة معنى تعريفا وتخصيصا اقول التعريف عبارة عن التعيين وكذا التمييز والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فالمضاف اليه ان كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف

الا في الاسماء المتوغلة في الابهام لا اذا شبه المضاف بغايرة المضاف اليه او فيما ثلثة نحو غلام زيد فالغلام كان شايعا فاذا اضيف الى زيد تعرف وصار احد بعينه وهو زيد فاكتفى

فاكتسى التعريف من المضاف اليه فان قيل بهذا انما
يقع اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه
فلا قلنا افادة التعريف في كون غلام لزيد واحد ظاهر
واما اذا كان له غلمان متعددة فافادته التعريف
انما يكون اذا كان معهودا او اذا كان الغلام
واحدا من غلمان مذيه مخصوصة لزيد بحيث يتبادر
الذهن اليه عند الاطلاق اما لكونه اعظم غلمانه واشهر
غلمانه وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام واما اذا كان المضاف اليه نكرة فلا تفيد الا
ضافة الا التخصيص نحو غلام رجل فان الغلام كان
شايعا فيحتمل غلام رجل وغلام امراة وصبي ولد
وهي في الغالب اقول هي الاضافة المعنوية
في الاكثر بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن
المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه لا يجوز حمله
على المضاف ولا يكون ظرفا نحو غلام زيد والثاني
اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم
فضة وانما قال في الغالب لان الاضافة المعنوية
قد تكون بمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف

نحو ثبت

نحو ثبت القدم وقتيل الطف اي ثابت القدم في الحرب
والكلام وقتيل في الطف قوله ولفظية وهي اضافة
اسم الفاعل اسم الفاعل اقول اي القسم الثاني اضا
فة لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الخ اعلم ان
المص عرف الاضافة المعنوية بحكمها واللفظية بحدها
فيوق بالمقابلة تعريفا المعنوية بحدها وتعريفا اللفظية
بحكمها واضافة اسم المفعول لفظية نحو زيد مضروب
الغلام واضافة الفاعل اللازم الى فاعله لفظية ايضا
ولم يذكرها والاضافة تعاقب التنوين الخ ال
اذا جاءت الاضافة يذهب التنوين ونون التثنية والجمع
لان المضاف اليه بمنزلة التنوين للمضاف فجمعهما الجمع الزيا
دتين في اخر الكلمة او لان المضافة للوصل والتنوين و
والتنوين للفصل فالجمع بينهما بين النقيضين واما نون
التثنية والجمع فانهما كالتنوين ولا بد في المعنوية الخ
لانه لو لم يتجرد المضاف في الاضافة المعنوية عن الحرف
التعريف كان معرفة مستغنيا عنها فان قيل ما ذكرتم يصح
في الاضافة الى المعرفة لا في الاضافة الى النكرة قلنا التخصيص
الحاصل بالاضافة الى النكرة بمنزلة التعريف ولذا جاز
وقوع النكرة المخصصة مبتداء والمنا قال في الاضافة المعنو

بيت

حرازا عن اللفظية لان المضاف فيها قد لا يتجرد من حرف
التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان بعضهم قالوا في اضافة
العلم الى المعرفة انه يجب تنكيره اولا بان ما يجعل واحدا
من جملة ما يسمى بهذا اللفظ ثم يعتبر اضافته نحو زيدنا
خير من زيدكم والمختار عند بعض المحققين انه لا حاجة
الى التنكير هاهنا اذ ممنوع اجتماع اداتي التعريف
فظاهر كلام ما يئل الى ذلك ونقول في اللفظية الحسن
الوجه فان قيل لم لم يجب تجريد المضاف من حرف
التعريف في الاضافة اللفظية قلنا لانها لا تفيد تعريفا
حتى يلزم الاستغناء بالتعريف الحاصل باللام فان قيل
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ بحذف
التنوين ولا تنوين هاهنا لان المضاف معرف باللام
قلنا ان التخفيف كما يكون بحذف التنوين يكون بحذف
الضمير وبحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية و
الجمع وغيرهما وبهذا قال نقول في اللفظية الحسن الوجه
اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل ان الضمير وقد حذف
فقد عوض منه اللام قلنا اللام اخف من الضمير لانه
مضموم مردف بالواو المدة واللام ساكنة والاعتبار الضاربان
بان زيدا ونقول الضاربو زيد بحذف نون الجمع اذ الاصل

الضاربون زيدا واما قولهم الضارب الرجل فانه فار
مع عدم اماوها التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه من
حيث ان المضاف صفة والمضاف اليه اسم جنس محلى
باللام التعريف فكانه فيه تخفيفا حكما ولا يجوز الضارب زيدا
لعدم التخفيف حقيقة وحكما خلافا للفراء فان قيل جاز
الاضافة في مثل الضاربك قلنا لان اصل الضارب اياك
بانفصال الضمير وفي الاضافة استبدل الضمير المتصل
من المنفصل والاتك لان المتصل اخف الاسم التام
الـ التابع من العوامل القياسية الاسم التام وهو الاسم
الذي ينصب فان قيل ما وجه اقتضاء الاسم التام التمييز
واما الثاني فلانه بتمام اشبه باسم الفاعل والمصدر في
لامتناع عن الاضافة بالتنوين فنصب ما بعده كاسم الفاعل
والمصدر وتمامه باحد اربعة اشيا اي تمامه الاسم التام
باحد الاشياء الاربعة اما بالتنوين لفظا نحو ما في السماء
قدر راحة سحابا وفي بعض النسخ ما في السماء موضع كف
سحابا وكلا منهما واحد فان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
واحدة وقدم بالتنوين لفظا ويحتمل الظلام والقياد
والسحاب فلما قيل سحابا تعين ما هو المقصود او تقديرا
في غير المنصرف والمبني نحو زيد اكرمنك علما فان اكبر قدم

بالتنوين تقديرا لا لفظا لكونه غير منصرف وبنون التثنية

ای او تمام الاسم التام اما بنون التثنية نحو منوان سمنا و

قفيزان برا فان منوان وقفيزان قد تما بنون التثنية و

محتملان لاجناس المعروفات فلما قيل سمنا وبرا

اتبين ما هو المراد وبنون الجمع ای تمام الاسم اما

بنون الجمع نحو عشرون درهما فان عشرون قد تم بنون

الجمع وتحتمل الاجناس المعدودات فلما قيل درهما

تبين المقصود فيه مسامحة اذ اطلق نون الجمع واراد ما

هو الشبيه بها وبالاضافة ای اتمام اما بالاضافة نحو

ملؤه عسلا ومثله رجلا فان ملؤه ومثله قد تما بالاضافة

ومحتملان لان الاشياء فلما قيل عسلا ورجلا تعين المراد

واعلم ان الاسم التام على قسمين زائل ولازم فالاول

هو الاسم التام بالتنوين ونون التثنية فانك تقول راقود

خلا ومنوا سمنا ومنوا سمن والثاني فهو التام

بنون الجمع والاضافة فانك لا تقول في عشرون درهما

وعشرو درهم وفي ملؤه عسلا ملء عسل واما

الاول فلان الاضافة مع النون غير واقع لكونها كنون

الجمع وحذفها غير جائز لكون بناء الكلمة عليها واما

الثاني فلامتناع تكرار الاضافة قول للنكتة الاول

ای ما هو تمام بالتنوين ونون التثنية ونون الجمع مقادير

وهي المساحة والوزن والكيل والعدد ای المقادير هذه

الامور فان قيل ان المص بعد ما قال يقال للثلثة الاول

مقادير ذكر اربعة اشياء هي المساحة والوزن والكيل والعدد

الاربعة كيف تستقيم على الثلثة قلنا ان الاسم التام الذي

يتم بنون التثنية اثنان احدهما منوان سمنا والاخر

قفيزان برا فتوله هي المساحة اشارة الى نحو ما في السماء

قدر راحة سحابا والوزن اشارة الى منوان سمنا والكيل

اشارة الى قفيزان برا والعدد اشارة الى عشرون در

هما وللاخير مقياس ای يقال لما هو تام بالا

ضافة مقياس فانك اذا قلت ملؤه عسلا فقد

قست عندك من العسل بملاء هذا الاناء والتمييز

الابهام ای التمييز ازالة الابهام اما عن المفرد ويسمى هذا

التمييز تمييزا عن الذات المذكورة كالامثلة السابقة او عن

الجملة هذا التمييز تمييزا عن الذات المقدرة نحو طاب

زيد نفسا فان الابهام هنا في الجملة لا من اسناد الطيب

الى زيد وحده كما سبق بحث هذا التمييز في منصوبات

الفعل على وجه الخصوص فان قيل ما الفرق بين الحال و

التمييز مع انهما مشتركان من اثرهما اسماء نكرتان فضلتان

منصوبتان رافعتان للابهام قلنا الفرق بينهما من وجوه احدها ان الحال تكون جملة وظرفا جارا ومجرورا والتميز لا يكون الا اسما وثانيهما ان الحال مبينة للهيئة والتميز مبين للذات وثالثهما ان الحال قد يتوقف عليها الكلام نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى والتميز لا يتوقف الكلام عليها ورابعها ان الحال قد تتعدد والتميز لا يتعدد وخامسها ان حق الحال الاشتقاق وحق التميز الجمود

الباب الثالث

لما فرغ عن ابيان الباب الثاني شرع في بيان الباب الثالث وهي ثلثة اصناف

ان العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف احدها حروف الثاني افعال والثالث اسماء فان قيل لم قدم الحروف على الافعال والاسماء قلنا لان الحروف اصل في العوامل اللفظية السماعية لعدم الاطراد وهي متمحضة فيها بخلاف الافعال والاسماء فان بعضها قياسي والمتمحض في الشيء يستحق التقديم فان قيل لم قدم الافعال على الاسماء قلنا لان الافعال اصل في العمل والاسماء وانما تعمل لمشابهة الفعل كاسم الفاعل او بمناسبة الحروف كالاسماء الجازمة نحو من وما

الاول ما يعمل في الاسم والثاني يعمل في الفعل فان قيل لم قدم من الحروف العاملة ما يعمل في الاسم على ما يعمل في الفعل قلنا

لكثرة

لكثرة الاول فانه اربعة وعشرون حرفا وقلة الثاني فانه تسعة احرف

وما يعمل في الاسم نوعان

ان الحروف العامل في المفرد او في خبر الجملة ليست باسم فان قيل لم قدم من الحروف العاملة في الاسم ما يعمل في المفرد على ما يعمل في الجملة قلنا التقدم الواحد على الاثنين

ما يعمل في المفرد نوعان

فان قيل لم قدم من الحروف العاملة في المفرد ما يجره على ناصبه قلنا لانه لا خلاف في كون الجار عاملا بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان العامل هو الحروف ام الفعل ولان الحروف الجار لعمومها وكثرة استعمالها وعموم فوايدها تستحق التقديم

واما الجارة سبعة عشر

ان فالحروف الجارة سبعة عشر حرفا ووجه عمل هذه الحروف الجر وكون وضعها لجر معاني الافعال الى الاسماء قد مر في بيان علامات الاسم

من للابتداء الغاية

الاولى من الحروف الجارة من فان قيل لم قدمها على ساير الحروف الجارة قلنا لكون معناها الابتداء الغاية ناسب الابتداء بها ولكونها اكثر استعمالا ومن الاربعة معان في الاغلب احدها انها لابتداء الغاية وهو اما في المكان عند البصرية نحو سرت من البصرة واما في الزمان ايضا عند الكوفية نحو قوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة يعرف الابتداء بها بصلوح الا

لانتهاء والثانية انها للتبعيض في مثال اخذت من الماء و
الثالثة انها للبيان في مثال عشرة من الدرهم اذا العشرة قد يكون
من الدراهم والدنانير والرابعة انها الزيادة في نحو ما جاءني من
احد وما رايت من احد   والى لانتهاء الغاية   الثانية
منها الى وهي لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة
الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل
وقد تكون بمعنى مع نحو من انصاري الى الله وقد تكون بمعنى اللام
نحو الامر اليك اي لك وقد تكون بمعنى من وبمعنى عند   وحتى
من معناها   الثالثة وهي من معنى الى الانتهاء تفارقها
من وجوه الاول ان مجرور حتى اما شيء ينتهي الى المذكور قبلها
بذلك الشيء نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيء ينتهي
المذكور قبلها عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح ينتهي الليلة
عنده لانه من اجزاء اليوم لا من اجزاء الليلة ولا يجب ان
يكون مجرور الى كذلك جاز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها
ولم يجز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها والثاني مجرورها
داخل وجوبا في الحكم السابق نفي المثالين قد اكل الراس ونيم
الصباح والثالث ان الى تدخل على المضمر والمظهر جميعا نحو
الى زيد واليه وحتى الا المظهر اسما الا قليلا فلا يقال حتاه والرابع
ان حتى لا تلزم الجر فقد تكون عاطفة ومبتدا ما بعدها

وفي للظرف   الرابعة في للظرفية اي للدلالة على ان ما بعدها
وعاملها قبلها اما تحقيقا وهو قسمان زماني نحو ضمت في يوم
الخميس ومكاني نحو الماء في الكيس وتقديرا نحو نظرت في الكتاب
وقد يجيء بمعنى على وبمعنى اللام وبمعنى الباء وبمعنى الى وبمعنى
من   والباء للالصاق   الخامسة الباء للالصاق نحو به داء
فالمرة التصق به وخالطه ولما ورد ان يقال ان الباء في مررت
بزيد ولا يمكن ان تكون للالصاق وهو ظاهر اجاب بقوله واما
مررت بزيد فتوسع اي وارد على التوسع والمجاز والمعنى التصق
مروري بموضع يقرب من زيد ومن الالصاق اقسمت بالله
فان الباء لايصال معنى القسم الى اسم المقسم به وقد حذف فعل
القسم لكثرة استعمال القسم في كلامهم ولئلا يلزم الالتباس اذ لو
قلت اقسمت بالله يمكن ان يكون اخبارا عن القسم لا انشاء
والواو   السادسة واو القسم هي بدل من الباء في نحو
بالله لافعلن فان قيل لم ابدلت الواو منها قلنا لاتحادهما
في المخرج لانهما شفويتان وتقاربهما في المعنى لان الجمع والا
لصاق متقاربان   والتاء   قوله السابعة تاء القسم وهي بدل
من الواو فان قيل لم ابدلت التاء من الواو قلنا لتقاربهما
في المخرج قوله فالباء لاصالتها اقواها لكون الباء اصلا تدخل
على المظهر والمضمر واما الواو فانها تدخل الا على المظهر وحده

اسم الله تعالى قوله وللتقييد ١ اقول اي يكون الباء للتقدية فان
قيل الباء للتعدية في اوجها اخر من الالصاق والاستعانة والمصا
حبة فلا وجه لان يقال وقد تكون فيما لها قلنا نعم الا ان الباء
في سائر الاوجه قد افادة مع التعدية معنى اخر وهاهنا لا تفيد
شيئا سواها فالمعنى ان الباء قد تكون المحضة بحيث لا يكون
لها معنى اخر سواها فبهذا الاعتبار صدق عليها التعدية فيما
كل واحد منها قوله والاستعانة اقول ان الباء تكون الا
ستعانة نحو كتبت بالقلم قوله وللمصاحبة اقول ان تكون الباء
بمعنى مع فان قيل ما الفرق بين الباء بمعنى مع فان قيل ما الفرق
بين الباء بمعنى مع قيل مع قلنا ان الباء لاستدامة المصاحبة
ومع الاثبات المصاحبة ابتداء قوله واللام اقول ان الثامنة اللام
للتمليك والاختصاص فان قيل ما الفرق بينهما قلنا الاختصاص
اعم من التمليك فان من كل ملك اختصاصا نحو المال لزيد والا
ملك في اختصاص نحو الجل للفرس وقد جعل بعضهم الاختصاص
جاريا مجرى التمليك واللام قد يجيء للتعليل وللزيادة وبمعنى
عن بعد القول وبمعنى على وبمعنى واو القسم وبمعنى بعد
قوله وربّ اقول التاسعة ربّ وهي حرف من حروف الجارة
عند البصريين واسم عند الكوفيين والاخفش وهي للتقليل
غالبا كما ان كم للتكثير ولذا قال سيبويه ان كم في الخبر نقيضة ربّ

يوم

يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل البيت
لامرء القيس يخاطب الى نفسه فيقول كم يوم طيب لك من تلك
النساء ولكن لا مثل الايام التي كنت معهن فيها بهذا الموضع
فاذا ربّ هاهنا للتكثير وتختص بالنكرة مطلقا فان قيل لم وجب
دخولها على النكرة قلنا لانها للتقليل والنكرة دالة على الشيا
والكثرة ليتحقق معنى التقليل ولربّ صدر الكلام وان فعلها
الذي تسلط على الاسم يحذف كثيرا وان فعلها يجب ان يكون
ماضيا حقيقة او حكما وان مجرورها يجب ان يكون موصوفا

ع

وهاهنا سوال وجواب اما السوال فهو ما اورد من قال ان ربّ
اسم لانها في مثال قولك ربّ رجل يفهم ادركت لا يجوز
ان تكون حرفا والا فالحاجة ان يؤتى بها زايدة وكلاهما لا سبيل
اليه اما الاول فلان الايصال لا يكون الا في الفعل اللازم لان
تحصيل الحاصل محال واما الثاني فلانه ما قال احد ممن يستقرئ
استعمالات العرب بزيادتها فاذا لم يجز كونها حرفا فتعين
اسما واما الجواب فهو ان يقال انها حرف ويمنع الحصر الواقع
في الترديد بجواز ان لا تكون موصلة ولا زايدة من الاستغراقية
في نحو ما رأيت من رجل يفيد الاستغراق وليست بموصلة لان الفعل
الذي قبلها متعد وليست بزايدة لانها لما تزاد ان لو اريد بها التا
كيد للمعنى الحاصل بدونها لكنه لم يرد ذلك بل اريد افادة معنى

اخر غير التعدي وهو استغراق الجنس فكذلك رب تدخل
الكلام لقصد معنى اخر غير التعدي وهو التقليل ويرد على الجواب
ان كون رب مثلا من لا يدفع الزيادة لانهم فسروا الحرف الزايد
بانه لو اسقط لم يخل اصل المعنى فالسوال بان الدال ايضا ان
اصل المعنى حين الاستغراق الجنس والاولى في الجواب ان
يقال ان لرب صدر الكلام وتاخير الفعل واجب فنقول فيبق
في العمل فكان لازم وهي تنوب فيه قلها مصوبة بين الحروف
الجارة . على ال العاشرة على للاستعلاء اما حقيقة نحو
زيد على السطح ومجاز نحو عليه دين وقد تكون اسما بمعنى
فوق كما في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن
قيض بيزاء مجهل البيت لكعب بن زهير فالمعنى ان ناقتي مثل
قطاة قد قامت غدوة من فوق الفرخ بعد تمام المدة تقصد
الماء وتصوت عن غاية العطش فاذا هب من عنده قربها
الى الماء سرع غاية السرعة والمقصود هو الوصف بالسرعة
فان على هاهنا اسم بدليل دخول حرف الجر عليه وعن
ال الحادية عشر عن للبعد والمجاوزة هما اما بسبب الزوال
عن المحل الاول والوصول الى الثاني نحو رميت السهم عن
القوس او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
عن المحل الاول فقط اديت عنه الدين وهي قد تكون اسما

بمعنى

بمعنى الجانب فان قيل ما الفرق بين عن وبين من قلنا
اذا قلت خرجت عن البلد تريد الرجوع اليه واذا قلت خر
جت من البلد لا تريد الرجوع اليه والكاف ال الثانية
عشر الكاف نحو الذي كزيد في الدار فالكاف حرف بدليل صلة
الموصول كما في المثال المذكور فيكون متعلقة بالفعل
ولا بد للفعل من فاعل فتحصيل الجملة واذا كان اسما لا يكو
كذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى المثل والتقدير
الذي هو كزيد على حذف صدر الجملة قلنا انه نادر فالحمل
على الاكثر اولى وهي قد تكون اسما بمعنى مثل كما في قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اي يكف النسوة يضحكن عن
مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها في الطافة مثل
البرد المذاب مذ ومنذ اي الثالثة عشر مذ والرابعة
وكلاهما بمعنى واحد الا ان مذ مخفف منذ وهما الابتداء
الغاية في الزمان الماضي اذا كانتا حرفين وقد يرفع ما بعد
هما بالخبرية وكل منهما مبتداء اذا كانتا اسمين سواء
اريد بهما اول المدة او جميعها مثال الاول نحو رايت مذ
يوم الجمعة برفع اليوم ومثال الثاني ما رايته مذ يومان ولا
يجب عند ارادة جميع المدة اتيان بعدهما بالمعرفة
بل الواجب الاتيان بالعدد فان قيل ما الفرق بين المرفوع

الذي يراد به اول المدة والمرفوع الذي يراد به جميع المدة قلنا
ان الرؤية في الثانية قد انتفت في جميع اجزائه فان قيل ما
الفرق بين المرفوع والمجرور قلنا ان الكلام في الثاني على
جملة واحدة ومن الاول على جملتين احديهما ما رايته و
والثاني مذ يومان فان قيل فاذن لم يجوز تخلل العاطف
بين الجملتين قلنا لامتزاج احدى الجملتين بالاخرى فكا
نهما جملة واحدة ويجوز مذ يومين كما علم ان الجر
يقتضي اول المدة واذا كان كذلك فلم توهم امتناع الجر في
قول ما رايته مذ يومان فازال المص هذا التوهم وذكر
ان الجر ههنا غير ممتنع وحاشا اى الخامسة عشر
حاشا وهي للتنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه
او غيره نحو اساء القوم حاشا زيد واختلف في كونها
حرف جر فقط فعند سيبويه حرف جر لا غير بدل ذلك
قوحاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحات والشتم يريد
الشاعر انا يحولاء القوم والوهم الا بالثوبان فابى الحال ان
الحال والشتم والاستشهاد ان حاشا عمل الجر وعند الجر
وفعل ماض ايضا بمعنى جانب نحو جاني القوم حاشا
زيدا اى جانب بعضهم زيدا وخلا وعدا اى السا
دسة عشر خلا والسابعة عشر عدا فانهما بمعنى الا للاستثناء

الغاية

الفارسي عن معنى التنزيه المذكور وتكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور على الاول ومنصوب
على المفعولية في الثاني والفاعل مستتر عايد الى بعض القوم
واذا قلت ما خلا وما عدا الا اذا دخلت عليهما
وما قلت ما خلا وما عدا انتصاب ما بعدهما البتة لتبين
فعليتهما بدخول ما لانها اما مصدرية او مزيدة ولا قايل
بغيرهما وكلاهما لا يدخلان غير الفعل فان قيل ما كما تد
خل الفعل تدخل الحرف قلنا نعم الا انها لا تدخل على اول
المانتصل باخره نحو ربما فان قيل لا لم ينصرف هذه الافعا
قلنا لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وانما
ما ينصب المفرد لما فرغ من الحروف العاملة في الاسم المفرد
وما يجره اراد ان شرع فيما ينصب منها فهو ان الحرف العامل
الذي ينصب الاسم المفرد الواو بمعنى مع فان قيل هذا ينا
قض ما ذكره في باب الثاني حيث جعل المفعول معه على
ما ذكر في الثانية الواو بمعنى مع اى احد الحروف السبعة
التي ينصب الاسم المفرد الواو بمعنى مع فان قيل هذا ينا
قض ما ذكره في الباب الثاني حيث جعل المفعول معه هناك
منصوبا بالفعل المتقدم وقد جعل ههنا منصوبا بالواو بمعنى
مع قلنا هذا امر اختلف فيه فعند الجمهور منصوب بالفعل او

او بمعناه بتوسط الواو عند الشيخ عبد القاهر ومن
بتبعه منصوب بالواو وكلامه في الباب الثاني مبني على ان
كرف المائة اونقول اذا كان المفعول معه منصوبا بالفعل او
بمعناه بتوسط الواو يصح اسناد النصب الى الفعل ومعناه
حقيقة الى الواو صورة فان قيل قول المص ولا تنصب هذه
الواو حتى يكون ما قبلها فعلا او بمعنى فعل يقتضي كون الفعل
عاملا اذ لو كان الحرف نفسه عاملا في المفعول معه لما احتيج الى
الفعل او معناه فلا يصح اسناد النصب الى الواو قلنا هذا
لا يصلح دليلا لان الحروف الجارة لا تعمل الا ان يكون هنا
فعل او معناه مع ان كل حرف منها جار بلا خلاف فان قيل
جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعملها فلا يصح اسنا
د النصب الى الفعل قلنا ان الاصل في الواو لا تعمل وفي الفعل
او معناه ان يعمل والحروف النداء خمسة الى الخمسة
من الحروف السبعة التي تنصب الاسم المفرد وحروف النداء
وهي يا وايا وهيا واى والهمزة الثلثة الاول النداء
البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه لكثرة حروفها والاثنان
الاخيران لنداء القريب فان قيل كيف يصح قولنا ويا الله
ويا رب مع انه اقرب من حبل الوريد قلنا هذا
مبني على اقتصارنا واستبعادنا عن مرتبة القربة فان قيل

ان واحد تستعمل في مقام النداء وان اشتهر استعمالها
في الندبة فلم تركهما قلنا انهما ليستا من الحروف النداء
اصالة وتنصب المنادى اذا كان مضافا شروع في
بيان ان هذه الحروف كيف تنصب المنادى الى هذه الحروف
تنصب المنادى اذا كان مضافا ففيه اشارة الى ان العامل
للمنادى هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وهو مذ
هب بعض النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر من تبعه و
الجمهور على ان العامل هو الفعل المتعدي وعليه سيبويه
فان نحو يا عبد الله في تقدير ادعو عبد الله ولكن الفعل لم
يذكر لكثرة الاستعمال وقال بعضهم ان العامل هو حرف
النداء لكن لا لنيابته عن الفعل لان حرف النداء اسم
فعل فان قيل لم نصبت هذه الحروف المنادى المضاف
قلنا لانه مفعول به فان قيل لم لم يبن وهو واقع كان
المضاف قلنا ان المضاف اليه اسمان في الحقيقة فلا يقع
وقع الخطاب لانه مفرد وكذا الكلام في المشابه للمضاف
ومضارعا للمضاف الا وكان المنادى مشابها له
نحو يا خيرا من زيد فان قيل ما وجه المشابهة بين هذا و
بين المضاف قلنا اما كون الاول عاملا في الثاني من اما
متصل بزيدا وبخبر فان كان الاول يكون الجار مع المجرور في مو

للمفعولية نحو مررت بزيد وان كان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف واما كون الاول قد
تخصص بالثاني كما كان في المشابه للمضاف نوع خفاء
بين المص بتفسيره فقال وهو ان المنادي المضارع للمضاف
كل اسم تعلق بذلك الاسم شيء هو من تمام معنى ذلك
الاسم شيء هو من تمام معنى ذلك الاسم كتعلق من زيد بخير
في المثال المذكور فان قيل لم ذكر التعلق مطلق قلنا ليتنا
ول جميع التعلقات سواء كان ذلك التعلق المفعولية بوا
سطة حرف الجر كما في المثال المذكور او بلا واسطة نحو يا طالعا
جبلا او تعلق الفاعلية نحو يا حسنا وجهه او تعلق العطف
نحو يا ثلثة وثلثين فان قيل جميع المشبهات بالشيء فرع له تابع
في حكمه والاصل ههنا وهو المضاف غير منون فيكون جعلوا فرعه
وهو المشابه به منونا قلنا ان ههنا امور النصب وتنوين وا
ضافة تشبيه فنفس الاضافة من حيث انها اضافة ترجيح جانب
الاسم وتجر الاسم الى ما كان مستحق له في الاصل وهو التمكنية
في الاعراب من كونه معربا منونا ونفس الاضافة بالذات منا
فية للتنوين رعاية الجهات واجبة بقدر الامكان فلما امتنع
المضاف والتنوين دون النصب نصبوه حفظ ولما امكن في المضا
رع النصب والتنوين جميعا جعلوه منصوبا منونا او نكرة
اقول
او كان المنادي نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
فان رجلا ههنا نكرة لان الاعمى لا يقصد واحدا بعينه بل
كل من يأخذ بيده فهو المنادى ولذا قيد لقول الاعمى فان
لم يكن فان النكارة لا تقع موقع كاف الخطاب الاسمية
معرفة واما المنادي المفرد فمعلوم ان المنادى مبني على
الضم لوقوعه موقع كاف الخطاب في الافراد والتعريف كما
سبق الاشارة في بحث المبني بناء عارضا نحو يا زيد و
يا رجل فان قيل لم مثل بمثالين قلنا للاشارة الى ان المنادى
المفرد المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء و
الثاني ما كان معرفة بالنداء لان المنادى خصص رجلا بالنداء
فان قيل تعريف المعرفة تحصيل الحاصل كيف يجوز يا زيد وفيه
تعريفان علمي وندائي قلنا اختلفوا في هذه المسئلة قال بعضهم
ان العلم ينكر اولا ثم يدخل عليه حرف النداء وقال بعضهم
وهو مذهب الجمهور ان تعريف العلم باق بعد النداء اذا
لا منع من اجتماع التعريفين بل الممنوع اجتماع اداتي التعريف
لكن محله النصب الا محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا
جاز في صفة المفردة الرفع حملا على لفظ والنصب حملا فان قيل
كيف وانوصيف المنادى المعرفة مع انه جار مجرى كاف الخطاب والضمير

لا يوصف قلنا ان المنادي المفرد المعرفة وان اوقع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجراه في كل حال لان تشبيه شي بشي يقتضي
كونه مثله من جميع الجهات بل الملحوظ هو الحيثية الجامعة فان
قيل سائر المبنيات اذا وصفت لا يجوز فيها الاعتبار للمحل نحو اذ
هب امسي الداير فلم جاز ههنا الا فراد قلنا ان الحركة البنا
ئية في باب المنادي تشبيهه بالحركة الاعرابية فيعمل بها
ما فعل بها وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات
اي في جواز الوجهين والتقييد بالالف واللام والتبيين بالمعطو
فات لفايدتين الاولى التنبيه على الفرق بين التابع و
المتبوع في هذا الباب اذ يجوز ان تكون التابع واللام ولا
يجوز ان يكون المتبوع كذلك فلا يجوز يا رجل والحارث ونحو
زيا زيد والحارث ولتر ذلك ان الواو نايب عن العامل وفرق
بين النايب ولذا يجوز ان يقال ليس زيد جاء ولا عمرو
وقاعدا مع انه لا يجوز ان يقال ليس لا عمرو قاعدا الثانية
التنبيه على ان المعطوف ان لم يكن ذا اللام يجوز يا زيد وعمرو
تعين الوجه الواحد اذ حكمه المنادى بعينه واعلم ان التوابع
خمسة الوصف وعطف البيان والعطف بالحروف اذا كان باللام
او بغير اللام والتاكيد والبدل ففي الوصف وعطف البيان والعطف
بالحرف اذا كان باللام والتاكيد المعنوي وجهان واما المعطوف

باللام

باللام والبدل نفيهما وجه واحد والمص اهمل عطف البيان
والتاكيد وحال معرفة العطف بلا للام على الا نفيهما من التقييد
باللام كما بينا عليه وفي الصفة المضافة النصب لا غير
والمتبادر من الاضافة هي الاضافة المعنوية فالمعنى
لا يجوز في صفة المضافة اضافة معنوية الا النصب يجوز يا
زيد صاحب عمرو وظاهر نقض مثل الحسن الوجه فانه يجوز
الوجهان مع الاضافة وقد علم ان حكم المضارع للمضاف
حكم المضاف فلا حاجة الى ان يقال والمتبادر بها ليشمل مثل
يا زيد وثلثة وثلثين ويا ايها الرجل مثل يا زيد الطريق
اي في كون المنادي موصوفا بصفة لان لفظ المنادى مفرد
معرفة ولهذا بني على الضم والرجل صفة له اي لاي كما ان لفظ زيد
منادي مفرد معرفة والظريف صفة له الا انه لا يجوز فيه الا
الرفع انتقاد من قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الطريف
فان قيل لم لا يجوز في صفة ال غير الرفع مع انه مثل يا زيد
الطريف ويجوز في الوصف ههنا وجهان قلنا لان ايا وان
كان منادى صورة لدخول حرف النداء عليه ان المقصود
بالنداء هو الرجل والمصاحبة واي نحو لكونه وسيلة الى
نداء ما فيه الالف واللام مكان المنادي في الحقيقة فصار بمنزلة
يا رجل وفيه لا يجوز النصب وقال سيبويه ان ايا مبهم يلزمه

البيان بالصفة فهو مع صفة كشيء واحد فاخر الرجل في يا
ايها الرجل كاخر يا رجل فلا يجوز فيه الا الرفع ولا يدخل
يا على ما فيه الالف واللام ال لا يدخل على اسم
فيه الالف واللام لكثرة احترامهم الجمع بين اداتي التعريف ال
حرف النداء واللام التعريف ولذا قالوا قولهم لا جملت يا التي
تمت قبلي شاذ ال على اسم الله وحده الاستثناء
من قوله ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام اي يجوز د
خول يا على اسم الله تعالى وحده لان الالف واللام فيه عوض
عن المحذوف الا من همزة اله لا التعريف او لان الالف واللام
لازمان للكلمة فصار اكلتها جزان منها فلا تجمع اداتا
التعريف فان قيل لم لم يجز قطع الهمزة في غير النداء قلنا
انما جاز قطعها في النداء لما ذكر ولم يجز قطعها في غيره لان
الهمزة مع اللام وان كانت عوضا عن المحذوفة الا انها
لم تتجرد عن معنى التعريف بالكلية فاغيرت التعريف الخ
ال اذا وصفت المنادى المفرد المعرفة بلفظ ابن العلمين الخ
ال اذا وصفت المنادى علم ولفظ الابن مضاف الى علم
اخر بنيت المنادى مع الابن على الفتح وهو مختار لا وا
جب وتسقط همزة ابن هنا من اللفظ والخط نحو يا زيد
بن عمرو وان كان يجيء الاصل اذ بني على الضم وينصب

الثاني

الثاني لانه صفة مضافة لانهما بمنزلة شيء واحد لان الصفة
والموصوف شيء واحد في المعنى واذا تنزلا منزلة شيء واحد
تبعت حركة الدال الابن فان قيل لم لم يعكس قلنا لان الحركة
التي استحقها الابن حال كونه منادى مستقلا كانت اعرابية
وهو النصب لانه مضاف وحركة المنادى الضم وهي بنائية
واتباع الحركة البنائية للحركة الاعرابية اولى من العكس لان
الحركة الاعرابية اقوى لكونها بسبب عامل واعلم ان
التفصيل على هذا الباب هو انه اذا كان المنادى علما وكان
موصوفا بابن ولم يقع بين الموصوف والصفة فصل وكان
ابن مضاف الى علم آخر جاز فيه الوجهان الضم والفتح
والثاني هو المختار فالمثال مشروط بشروط اربعة الاول
احتراز عن مثل يا رجل ابن عمرو والثاني احتراز عن نحو يا
زيدا يا عمرو والثالث احتراز عن مثل يا زيد الظريف ابن
عمرو والرابع احتراز عن نحو يا زيد ابن اخينا والمصنف اشار
الى الشرط الاول والرابع بقوله وهو بين العلمين والى الثاني
بقوله وصفه بابن وبنت على الثالث المثال فان قيل ان
الفتح في نون ابن حركة الاعراب والحركة في الدال حركة الاتباع
وجعل الابن مع المنادى شيئا واحدا لا يوجب ان يكون
الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول

الاول اذ عدل الثاني عن مقارنة الحرف كما في بعلبك قلنا ان
الحركتين بنائيتان لان ذلك التركيب لما كثر في كلامهم صار
بمنزلة كلمة واحدة فتقول مع الابن ظرف لغوا وتقول معنى كلا
م بنيت المنادى فقط على الفتح بشرط مقارنتها الابن فتقول مع
الابن ظرف مستقر حال فان قيل لم لم يجوز الاتباع فيما اذا
لم يقع الابن بين العلمين قلنا لتنزل الابن منزلة الجزء من
الموصوف لانه اشد امتزاجا واتم اتصالا بالموصوف اذا اضيف
الى العلم ووصف به العلم ويدل عليه اسقاط التنوين من المو
صوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو   واذا لم يقع
بين علمين اه   هذه اشارة الى فائدة التقييد بقوله وهو بين
العلمين اى اذا لم يقع الابن بين علمين كان كسائر الاوصاف والمضا
ف للمنادى المضموم حيث لا يجوز الا النصب نحو يا زيد بن اخينا
بضم المنادى ونصب صفته   وتلحق المنادى اللام الجارة تلحق
ما فعل والمنادى مفعول واللام فاعله والجارة صفة اللام وقو
له مفتوحة منصوب على انه حال من الفاعل وقوله لاستغا
ثة متعلق بالفعل تعليل له نحو يا لله للمسلمين فاللام الاولى مفتو
حة اذ هي لام الاستغاثة والثانية مكسورة لانها لام التعليل
والتعجب   عطف على قوله الاستغاثة نحو يا للماء مكانك ابصرت
ماء فاعجبك فناديه وتقول تعالى فانك محل عجيب الشان لا يعرفك

كلى

كلى احد ونحو يا للدواهي وهي جمع داهية وهي الشدة فان
قائل هذا الكلام اذا وقع في بلية عظيمة يناديها احضري حتى
يتعجب منك فان قيل لم اختصت اللام بالاستغاثة والتعجب
قلنا لتدل على الاختصاص   وانما فتحت مع المدعو الخ
لما ورد السؤال بان اللام الجارة اذا دخلت على الاسم المظهر
تكسر ولم فتحت هاهنا اجاب بانها فتحت فرقا اه انما فتحت
اللام الجارة مع المدعو وهو المستغاث وكسرت مع المدعو
اليه وهو المستغاث له للفرق بينهما فان قيل لم لم يعكس
مع ان الفرق حاصل به قلنا الفتح بالمدعو اى المنادى اولى لكونه
بمنزلة كاف الخطاب فان قيل لم فتحت مع الكاف قلنا الاصل
في كل كلمة كانت على حرف واحد ان تكون مفتوحة لان الفتحة
اخت السكون فان قيل لم كسرت اذا دخلت على المظهر وفتحت
اذا دخلت على المضمر قلنا الفتح عند دخولها المضمر على
الاصل كما عرفت انفا والكسر عند دخولها المظهر للفرق بين
اللام الجارة ولام الابتداء اذ لام الابتداء المفتوحة تد
خل المظهر دون المضمر فان قيل لم لا تفتح اذا دخلت ضمير المتكلم
نحو لي قلنا لانه يلزم احد الامرين اما انقلاب ضمير المتكلم الفا
اما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل   وقولهم
يا للتريه بالكسر   لما ورد السؤال بان ما ذكرتم من ان اللام مع المدعو

عومفتوحة منقوض بقولهم باللهيئة بالكسر اللام فانه موعو
ال منادل بدليل دخول يا عليه مع ان اللام مكسورة اجاب
بانه على ترك الموعو فاصل الجواب ان اللام غير داخلة على
المنادل بل المنادل محذوف تقديره يا قوم للبهيتة ال حضروها
وعاينوها والبهيتة البهتان ويرنعم المنادل الترجيم
من خصايص المنداء فان قيل معنى الترجيم عند النحات
قلنا هو حذف في اخر الاسم على سبيل الاشتباط وهو
حذف الابل من غير علة فان قيل ما المناسبة بين معنى الترجيم
اصطلاحا وبين معناه لغة قلنا هو ماخوذ من قولهم امراة
رخيم وهي التي يكون كلامها قرنا لا محذوف الفضول فالترجيم
بالمعنى المنقول المذكور موافق لنداء الحذف المسمى بالترجيم
لكون اللفظ مثبتا ومحذوف الفضول او هي التي تكون النبت الكلام
خفيفة الصوت ناعمة النعمة فالترخيم ايضا يناسب بالمعنى
المزبور للحذف المذكور لكونه تخفيفا اللفظ وتسهيل فان قيل
لم اختص الترجيم بالمنادل قلنا لان النداء باب المتغير من الا
خبار الى الانشاء فالتغير يغير ويناسب ولان النداء لما يكون
الامر مهم فالمنادل يودن بالترجيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التو
فق حتى يتم الكلام اذا كان مفردا علما الخ هذا اشارة
الى شروط الترجيم يعني ان الترجيم وان كان مختصا بالنداء

الان

الان له شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية اما الوجودية
فمنها ان يكون اللفظ مفردا لا يكون مضافا ولا جملة اذ لو كان مضا فا
فان حذف من المضاف لوقع الترجيم في وسط الكلمة اذ المضاف
والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من المضاف اليه
لوقع الترجيم في غير المنادل وكذا لو كان جملة اذ يجب رعاية
اجزائها فلو رخمت لبطلت تلك الرعاية منها ان يكون علما اذ العلم
مشهور فلا يضره الترجيم ومنها ان يكون اللفظ زيدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الترجيم على اقل الاوزان المعتبرة هذا عند البصر
يين واما العدمية فمنها ان لا يكون مضافا ومنها ان لا يكون جملة
وقد عرفت وجه امتناع الترجيم انفا ومنها ان لا يكون مندوبا
الندبة لما يكون بعد المناقب فوجب ان يذكر على وجه الكمال
والترجيم يناقب ومنها ان لا يكون مستغاثا اذ المستغث يخاف
من تاخير الاغاثة بسبب التباس الناشي من الترجيم فقول
المص مفردا اشارة الى الشرط الاول من الشروط الوجودية الى
الشرطين الاولين من الشرط والعدمية وقوله علما اشارة الى
الشرط الثاني من الوجودية وقوله زايدا على اشارة الى الشرط
الثالث من الوجودية واشار الى الشرطين الاخيرين من العدمية
بذكر المنادل بقوله ويرخم المنادل ويظهر كان فانه راجع الى
المنادل وبالامثلة مما كان مذكور في كلامه نحو ياجاره

اصله يا حارث فالمحذوف حرف واحد والتفصيل فيه ان
المحذوف والترخيم ثلثة اقسام كلمة او حرف واحد فان كان
الاسم مركبا نحو يا بعل في ترخيم بعلبك فالمحذوف كلمة
وان كان في اخره زيادتان في حكم واحد بان زيادتان معا نحو
مروان او حرف صحيح قبله مدة وهو الكثر من اربعة احرف فا
فالمحذوف حرفان نحو يا منص في ترخيم يا منصور وان
لم يكن ما ذكر فالمحذوف حرفا واحدا يا حار في ترخيم يا
حارث ونحو يا ازرق في ترخيم يا ازرق ونحو ارطى في ترخيم
يا ارطاة ونحو يا سلي في ترخيم يا سليم واعلم ان في الاسم المرخم
مذهبين احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله
على ما كان عليه من الحركة والسكون والثاني ان يجعل المحذوف
نسيا ويجعل الباقي اسما براسه نحو يا حار ويا هرق بكسر الراء
وسكون القاف على الاول ويضم فيهما على الثاني الا ما في
اخره ثانيث استثناء من قوله زائدا على ثلثة احرف
ان لا يشترط فيه الشرطان المذكوران لان التانيث في عرضة
الزوال لانه ليس من الاجزاء الاصلية للكلمة نحو يا ثبة علما
اقبل واقبلي فانه اذا كان ثبة علما قلت يا ثب اقبل
بحذف التاء وتذكير الامر مع ان الزيادة على ثلثة احرف
مفقود فيه والعلمية متحققة واذا كان بمعنى الجماعة قلت

يا ثب

يا ثب اقبلي بحذف التاء وتانيث الامر وكلاهما اعني العلمية
والزيادة على ثلثة احرف مفقود ان على الاختلاف في المعنيين
ان معنى العلمية في الاول ومعنى الجماعة في الثاني والا
وهو الاستثناء وهو استفعال من ثلثية عن الامر اذا صرفته عنه
فسمي استثناء لان المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من ثنيت
الحبل اذا وضعت احد طرفيه على الاخر فعلى هذا سمي استثناء
لانه ضعف بالجزء شفع بانه ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي
وان كان الاول منفيا شفع بالاثبات وهو اخراج شيء
من حكم دخل فيه غيره معنى الاستثناء لغة ما مر ومعناه اصطلاحا
ما ذكره المص وهو اخراج شيء من حكم دخل في قولك جاني
القوم الا حمارا لم يدخل في حكم دخل فيه غيره وهو القوم
فان قيل فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج حرف
الحكم عنه والتصريح ويعرف الحكم والنص عليه فان قيل اذا كان
الاخراج مجازا عن الصرف لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في عبارة
ان الاخراج في المتصل حقيقة قلنا اذا لا صرف متحقق فيه ايضا
فان قيل اذا قلت جاني القوم الا زيدا فزيدا اما ان يكون داخلا
في القوم او لا فان كان الاول يلزم التناقض وهو كون المجي
مثبتا له ومنفيا عنه وان كان الثاني يبطل قولهم ان الاستثناء
المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها قلنا ان فيه داخل في القوم وغير

حا

داخل في الحكم بالاسناد فقولنا جاني القوم الا زيدا بمنزلة ان يقال القوم المخرج عنهم زيد جاني والنا قص لما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد **قوله** والمستثنى ينصب في الكلام الموجب التام **اقول** اي يجب نصب المستثنى في الكلام بشرطين الاول ان يكون ذلك الكلام موجبا والمراد بالموجب ما ليس مصدرا باحد الاشياء الثلثة وهي النفي والنهي والاستفهام والثاني ان يكون ذلك الكلام تاما والمراد به ههنا كلام يكون المستثنى منه فيه مذكورا **قوله** وهو ما ليس بنفي ولا نهي والاستفهام **اقول** الضمير راجع الى الموجب وتفسير التام متروك في المتن وكان احق العبارة ان يقال وهو ما ليس بنفي ولا نهي والاستفهام ويكون المستثنى منه فيه مذكورا فان قيل لم وجب النصب في الكلام الموجب التام قلنا لعدم جواز الابدال فيه لان البدل يقوم مقام المبدل منه فصار قولنا جاني القوم الا زيدا بمنزلة جاني الا زيدا فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو محال فان قيل قد لا يجوز النصب في الكلام الموجب التام نحو جاني القوم غير زيد وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا في الكلام الموجب التام قلنا الكلام في نصب الا الاسم المفرد اعني المستثنى الى ذكر القيد المذكور **قوله** وكذا اذا تقدم المستثنى **اقول** اي يجب نصب المستثنى منه لعدم صحة البدل فيه لانه لا يتقدم على المبدل منه لكونه من التوابع **قوله** والمنقطع عنه **اقول** اي المستثنى عن المستثنى منه اي يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فلم يجوز النصب لعدم جواز البدل لانه بدل لفظ لا يجيء في الكلام الفصحاء **قوله** نحو جاني القوم الا زيدا الخ **اقول** اشارة الى مثل وجوب النصب على الترتيب المذكور فالاول مثال الكلام الموجب التام والثاني في مثال لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه والثالث مثال لما انقطع المستثنى عن المستثنى منه فان قيل ان احدا يتناول الحمار ايضا فلا يكون مثالا للمنقطع قلنا ان احدا في الاصل موضوع لذوي العقول فلا يتناول الحمار فلا يكون الحمار من جنسه فيكون الاستثناء منقطعا **قوله** وفي غير الموجب التام **اقول** اشارة الى فايدة تقييد وجوب النصب والبدل هو الفصيح **اقول** ان البدل مقصور بالنسبة في الكلام فان قيل ان ابى القوم عن القياس الا زيدا الكلام غير موجب لثبوت النفي في معنى ابى وتام لان المستثنى منه مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل قلنا لانه ثبوت النفي فيه اذا لم يرد به فاحصل بادة النفي ولين سلمنا فلانه لم يجوزوا البدل **قوله** وفي الناقص يكون الا لغوا **اقول** اي في غير الموجب الناقص يكون الا لغوا في العمل لا في المعنى ويعرب المستثنى على حسب العوامل **قوله** تقول ما جاني احد الا زيد **اقول** اي تقول في مثال غير الموجب التام ما جاني احد الا زيد بالرفع على البدلية والنصب على الاستثناء والفعل الواقع قبل الا مع ما بعد

والا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ   وما
جاني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد   اي تقول
في غير الموجب التام فقط بالرفع في المثال الاول لكونه فاعلا لما
جاني فان قيل ان اسناد الفعل المنفي الى الفاعل الذي يراد و
قوع الفعل منه معقول قلنا ان المسند اليه في باب الاستثناء
انما هو المجموع اعني المستثنى والمستثنى منه مع الة الاستثناء الا ان المستثنى
منه لما حذف صار الباقي قايما مقامه   وحكم غير الحكم الاسم الواقع
بعد الا   اي على التفصيل المذكور لان الا حرف لا يقبل الاعراب فجعل
الاعراب في مدخوله واما غير فهو اسم والاسم قابل الاعراب فالا
عراب الذي يقتضيه المقام يظهر عليه تقول في الكلام الموجب جاني
القوم غير زيد بالنصب وما جاني احد غير زيد بالرفع وغير زيد
بالنصب فان قيل فلم عمل في الفعل اللازم بغير واسطة حرف ولم يعمل
في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير كان متوغلا في الابهام اشبه
الظروف المكانية فعمل فيه غير المتعدي وتقول في غير الموجب الناقص
ما جاني غير زيد بالرفع   ومثل سوى   اي مثل غير سوى بالقصر
في انه يستثنى به ويجوز في السين الحركات الثلث وكذا سوى بالكسر
والمد ويجوز فيه الفتح دون الضم واعرابها نصب ابدا على الظرفية و
غير يستعمل اسما فظرفا   والحروف الداخلة على الجملة ثمانية
لما فرغ من الحروف العاملة المفرد شرع في الحروف العاملة في الجملة اي

الداخلة

الداخلة على المبتدا والخبر فان قيل ان الحروف وجمع كثرة وهو
انما يستعمل فيما فوق العشرة المذكور هاهنا ثمانية فالاول ان
يقال والاخر في الداخلة قلنا اعتبار الكثرة هاهنا باعتبار ما
يعرض لها من التثنية والتغيير او انه من وضع جمع القلة   ستة منصو
بها قبل المرفوع   اي ستة من تلك الثمانية منصوبها قبل مرفو
عها واثنان منها بالعكس اي مرفوعها قبل منصوبهما
والستة تسمى المشبهة بالفعل   اي تلك الستة تسمى المشبهة بالفعل
فان قيل لم سميت هذه الستة مشبهة بالفعل قلنا لانها اشبهت
بالفعل من وجوه الاول في كونها ملازمة للاسماء كالفعل و
الثاني في كون اخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثاني
في كونها على ثلثة اعني فصاعدا كالفعل والرابع احتمالها
بالمبتدا والخبر كالافعال الناقصة والخامس ان الضماير تتصل
بالفعل نحو انني وانك وانه وضربني وضربك وضربه والسادس
ان معانيها كمعاني الافعال والسابع انها تلحق بها نون الوقاية
نحو فيما بالفعل ولهذه المشابهة ترفع وتنصب كالفعل وتحقق
الفرعية فان قيل قدم منصوبها على مرفوعها قلنا لتكون على
هذا منقوض بقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسا
بهم فان فيه تقديم المرفوع المنصوب قلنا هذا اذا لم يكن
الجزء اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ تقديمه على الاسم قلنا

الماء جاز ذلك لوجهين احدهما ان الرفع لما لم يظهر في الجر الظ
كان تقديمه كلا تقديم والثاني انه لما كان في الظروف من الاتساع
وتنزيل الظروف من الاشياء المظروفة منزلة انفسها اجازوا فيها
ما لم يجوزوا في غيرها الا يرى انهم يفصلون بها بين المضاف
والمضاف اليه نحو قولهما اخوا في الحرب من لا اخا له اي هما
اخوا من لا اخا له في الحرب فان قيل فليجز كذلك تقديمها
على هذه الحروف قلنا لا يجوز ذلك لان الحرف لم يبلغ قوتها
ان تعمل في الحروف مقدما عليه وان لها صدر الكلام والتقديم ينا
في ذلك واعلم ان هذه الحروف المشبهة بالفعل عاملة في الاسم
وارتفاع الخبر بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف فكونها عاملة
في الجملة عند البصريين وهي ان بكسر الهمزة فان قيل لم
صدر الكلام فيما بها التصديد وان المفتوحة فرع لها ومنا
سبة ايا ها ان المكسورة من جهة انها عكسها للتحقيق
هذا خبر المبتدا اي هما للتحقيق اي التاكيد مضمون الجملة
والفرق بينهما سيجيء في المتن وكان للتشبيه اي لا
نشاء سواء كان الخبر جامدا نحو كان زيدا الاسد ومشتقا نحو
كانك قايم خلافا للزجاج في الثاني فانه يقول انه للشك
واختلفوا في انها كلمة برأسها او مركبة من كاف التشبيه
فان قيل اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت

الكلام

الكلام لتغير المعنى من الاول الامر فتحت همزة ان ولكن
للاستدراك الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام السا
بق رفعا شبيها بالاستثناء ولكن تتوسط بين كلامين متغا
يرين بالنفي والاثبات لفظا او معنى نحو ما جاءني زيد ولكن
عمرو حاضر وهي مشاركة ان في جواز العطف عليها مع ما
عملت فيه محلا لما ان معناها الابتداء بمعنى المبتداء ووجوز
دخول اللام في غيرها ايضا عند الكوفيين فان قيل لم لم تد
خل اللام على ان وليت ولعل قلنا اما ان فلان اللام على انه
جملة مستقلة والمفتوحة تدل على انه مفرد وغير مستقل واما
البواقي فلان الانشاء فلا يكون مدخولهما جملة خبرية
ومدخول اللام يجب ان يكون جملة خبرية وليت للتمني
اي لانشاء تمني الشيء اي لانشاء محبة حصول الشيء سواء
يرتقب حصوله اولا ولعل للترجي اي لانشاء الترجي
وهو توقع امر ممكن لا وثوق بحصوله فان قيل فاذا فسر الترجي
بما ذكر فكيف يصح وقوع لعل في كلام الله تع وهو مستحيل على
الله تعالى قلنا لعل فيه اما للتعليل واما للتحقيق او للاستفهام
او لارشاد العباد الى طريق الاشفاق فان قيل ما الفرق بين
ليت ولعل قلنا هو ظاهر من تفسير معناهما اذ يفهم ان
ليت يستعمل في الممكن والممتنع ولعل مخصوص بالممكن فان قيل

القول بأن لعل مخصوص بالممكن منقوض بقوله تعالى ولعلي ابلغ
الاسباب السموات قلنا هذا حكاية قول فرعون وهو صوّر
ذلك بصورة الممكن ادعاء منه على امكان الغرض الفاسد
والفرق بين انّ وانَ   لما كان انّ وانَ مشتركين في افادة
التحقيق احتاج الى بيان الفرق بينهما لانه لا يتوهم اتحاد
هما من جهة الاستعمال والفرق بينهما من وجوه الاول ان
الكلام في المكسورة باق على حاله وهي غير مغيرة يعني معمولا
عن زيادة الى معنى المفرد بخلاف المفتوحة والثاني ان المكسورة
مستقلة والمفتوحة كبعض اسم والخامس ان المفتوحة تكون
مكسورة بحذف يتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة
والسادس ان المكسورة اشبه بالفعل في انها عاملة غير معمولة
حق ان زيد منطلق   اي انطلاق زيد حق فان قيل لم
التزموا تقديم حق على المفتوحة مع اسمها وخبرها قلنا لانهم
لو اخروه لكان صالحا للدخول انّ عليه نحو ان زيدا قائم حق لان
المبتداء صالح لدخول وهذا غير جائز لاجتماع حرفين بمعنى واحد
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها   اما الاول فلان
لو حرف شرط وحرف الشرط لا يدخل على الفعل فتقدير لو
انك جئتني لاكرمتك لو ثبت مجيئك لاكرمتك فيكون قولك
ان انك جئتني فاعلا للفعل والفاعل لا يكون الا مفردا واما

قول

الثاني

الثاني فلان لولا يجب ان يكون ما بعده مبتداء محذوف الخبر
والمبتداء لا يكون الا مفردا واما الثالث فلان تقديره قو
لك علمت انّ زيدا عالم زيدا حاصلا الا المفعول الاول هو
مفرد فلزم الفتح   فان دخلت اللام في خبرها كسرت
اي ان دخلت لام الابتداء في خبر ان بعد علمت واخوا
تها كسرت نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله لان
علمت صار معلق الابطال عمله لفظا عند دخول اللام
وتدخل ما الكافة على جميعها   اي على جميع الحروف المشبهة
بالفعل فان قيل لم لم يقل عليها قلنا لئلا يتوهم عود
الضمير الى الاقرب وهو متوحد   فتكفها   اي تمنع ما
هذه تلك الحروف عن عملها لبطلان المشابهة بالفعل فقد
خل القبيلتين نحو انما زيد قائم والما قام زيد وان هذه الحروف
كما يبطل عملها بدخول ما الكافة كذلك يبطل عملها اذا خففت
سوى ليت ولعل   والاثنان اللذان مرفوعها قبل المنصوب
لما فرغ عن الحروف الستة التي كان منصوبها قبل مرفوعها شرع
الآن في الحرفين اللذين مرفوعها قبل منصوبها   ما ولا   خبر
قوله والاثنان   المشبهتان بليس نوضعها بهذا الوصف تنبيه
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجودون عملهما بل يرفعون
ما بعدهما على الابتداء والخبر وما تدخل على المعرفة والنكرة

ولا يعمل لا الا في النكرة لان ما النفي للحال كليس فكان عاملا في
المعرفة والنكرة كليس بخلاف لا فانها تختص بنفي الاستقبال
فلقصور المشابهة بليس صار مخصوصا بالنكرة   واذا نقضت
نفي ولا بالا او قدمت خبرهما على اسمهما بطل عملهما نحو
ما زيد الا منطلق وما منطلقا زيد اما وجه بطلان عملهما
عند انتقاض النفي بالا فلزوال المشابهة التي يعملان بها عمل ليس
لان وجه الشبه هو النفي وما ليس فانها تعمل بالا لكونها فعلا واما
وجه بطلان عملهما عند تقدم خبرهما على اسمهما فلئلا
يلزم المساواة بين الاصل اعني ليس والفرع اعني ما ولا في
العمل فان قيل كان الحروف المشبهة بالفعل تعمل بالمشابهة كذلك
ما ولا فلم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في الحروف
المشبهة اظهارا للفرعية وتقديم المرفوع على المنصوب في ما ولا
قلنا ان مشابهة الحروف المشبهة بالفعل اشد فاختاروا المخالفة
لئلا يقع الاشتباه بخلاف ما ولا   ولا لا وجه اخر وهو
ان تنصب الاول وترفع الثاني   اي ولا لا عمل اخر وهو ان
تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك اذا كان الاسم لا مضافا الى النكرة
او مشابها له نحو لا غلام رجل كائن عندك ولا خيرا من زيد
جالس عندنا فان قيل لم تنصب الاسم وترفع خبرها قلنا
لان لا هذه في النفي بمنزلة ان في الايجاب فعملت عملها اذ هم
يحملون

يحملون النقيض كما يحملون النظير على النظير تحقيقا للتقابل
والتشاكل فان قيل لم قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة
قلنا لان الاضافة الى المعرفة في هذا الباب ممتنعة لتعرف لا
هذه ولا تدخل المعرفة الا اذا كانت الاضافة لفظية
واما النكرة المفردة   اي النكرة غير المضافة والمشابهة
بها بدليل المقابلة فيدخل فيه الواحد والمثنى والجمع فحق العبارة
ان يقول واما النكرة المفردة فهي مبنية على ما تنصب بها نحو
لا رجلا ولا رجلين ولا مسلمين ولا مسلمات   فمبنية معها
على الفتح   قد مر وجه البناء وذلك الوجه غير مؤثر في
المضاف والمشابه به لان وجود المضاف اليه يمنع بناء المضاف
وكذلك ما يشابهه   فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه
الرفع والنصب   اي جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل
فيها ولا امراة ولا عمل الا ههنا   نحو لا حول ولا قوة   فيه
ستة وجوه الاول فتحهما فلا في الموضعين لنفي الجنس وتقدرهما
خبر واحد والثاني فتح الاول ونصب الثاني فلا الاولى لنفي
الجنس الثانية زايدة لتاكيد النفي والاسم بعدها عطف على
المنفي لهذا يشبه المنصوب والثالث فتح الاول رفع الثاني على
ان الثانية زايدة وهو عطف على المحل والرابع رفعهما على
ان الملغات عن العمل والاسمان مرفوعان على الابتدا والخامس

رة

رفع الاول وفتح الثاني فلا الاولى لنفي الجنس ولنوفي العار و
الثاني ة غير ملغات والسادس عكس الخامس فتح الاول رفع
الثاني وهذا هو الوجه الثالث صورة لا حكما لان الثانية في
الثالث وفي السادس بمعنى ليس قوله والحروف العاملة في الفعل
المضارع تسعة اقول لما فرغ عن الحروف العاملة في الاسم شرع
في الحروف العاملة في الفعل قوله اربعة منها تنصبه اقول ان اربعة
من الحروف التسعة تنصب الفعل المضارع فان قيل لم عملت هذه الحروف
في الفعل قلنا لتقدم الاربعة على الخمسة اولان تاثير الناصب
اقوي اذ اثرها وجودي وتاثير الجازمة فقص لان اثرها
عدمي قوله اما الناصبة فيما ان المصدرية اقول فان قيل لم
قيد ان المصدرية قلنا للاحتراز عن المخففة والزايدة و
المفرد والواقعة بعد باب ظننت فان قيل لم قدما ان المصدرية
عاى سائر الحروف الناصبة قلنا لكونها اصلا لا بلا اختلاف فيها او
لكونها مشابهة بان المفتوحة التي هي من الحروف المشبهة بالفعل لفظا
وهو ظ ومعنى اذ تغير الجملة التي بعدها الى المصدر ولذا سميت
مصدرية فان قيل لم عملت النصب هذه نافية الفعل واخواتها
حملت في العمل ولن لتاكيد النفي في المستقبل فالفرق بينها
لا ولن هو التاكيد وقيل انها للتابيد وهو باطل والا لما جاز
لتحديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت كذا واختلفوا انها

هل هي مركبة ام لا فعند الخليل هي مركبة من لا وان لا
ان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين منها
ومن النون وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف
وعند سيبويه ليس بمركب وهو الصحيح لان الاصل هو الافراد
وكي للتعليل وهي تستعمل على وجهين احدهما ان يكون
حرف جر فيما اضمر والثاني ان تكون بمنزلة ان فالفعل
منصوب بها وهذا مذهب البصريين وهو الاصح لدخول
اللام عليها نحو قوله تع لكيلا تاسوا اذ لو كان حرف جر لما دخل
عليها الجار والرابع اذن وهي جواب وجزاء فان قيل
لم قال هنا والرابع ولم يقل قبل الاولى والثاني والثالث
قلنا للاختصار مع التنبيه على ان الحروف الناصبة ثلثة وهي ان
اذن حرف برأسها عند بعضهم وهو الظاهر ومركبة عند بعضهم
اصلها اذ ان وحذفت الهمزة وهي جواب باعتبار القول وجزاء
باعتبار الفعل وانما تنصب اذا كان الفعل بعدها الخ ان
الما تنصب اذن الفعل المضارع اذا كان ذلك الفعل بعد اذن
متصلا لها فارغا عن غيرها غير معتمد على الشيء من مبتدا او شرط
او قسم حاصل قبل اذن فان اعتمد على الشيء من ذلك عملا اذن
نحو انا اذن اكرمك الكقولك لمن قال انا اتيك انا
اذن اكرمك لاعتمادها على شيء قبلها ال المبتداء وهو انا قوله

واذ يأتني اذن الكرمات   يجزم الكرمات اذا الشطر تستدعي
الجزاء ونحو والله اذن لا افعل فان قيل لم الغي عمل اذن
في هذه المواضع قلنا لان المبتدا لا يكون بدون الخبر والشرط
بدون الجزاء والقسم بدون الجواب واذن لم يوضع للعمل
السنة فيجوز الغاؤها   وكذا اذا اريد بالحال   ال وكذا
بطل عمل اذن اذا اريد بالفعل المضارع الواقع بعدها الحال
واذن لم تعتمد على شيء قبلها لان باب الحروف الناصبة للفعل
المضارع على الاستقبال   وان من بينها تدخل على الماضي
الا ان ان للاصالتها تدخل على الماضي من بين الحروف الناصبة
كما تدخل على المضارع وتعمل مظهرا كما عرفت ومضمرا بعد
ستة احرف فان قيل كيف عد المص الدخول على الماضي خواص
ان وقد وجد في اذن ايضا كما في قول شاعر اذن العام نصرا
مستر خشي قلنا لا نم اولا انه عد الدخول على الماضي وحده من
خواص ان بل المجموع اعني الدخول والاضمار من خواصها وان
سلما انه من خواصها لكن لا نم ان اذن تدخل على الماضي بل هما
ملغاة لتوسطت بين الشرط المقدر وجوابه والقسم المقدر
وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعدها   وهي   الا تلك
الحروف الستة   حتى   الفعل المضارع منصوب باضمار ان
بعد حتى عند البصريين واما الكوفيون فيزعمون ان انتصاب

الفعل

الفعل بها او بدل على نفسه قول الشاعر واوبت عيني الى الافق
بهلا حتى المصيف ويغلو القمدان قوله يغلو منصوب معطوف
ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى
المصيف وغلاء القمدان ولا يجوز ان يكون جارا بالنظر الى
الفعل ثم اذا الفعل بعد حتى انما ينصب اذا كان مستقبلا او في
حكم المستقبل واما اذا كان حالا او في حكم الحال فلا جواز للنصب
لان الباب مبني على الاستقبال كما عرفت   ولام كي   وهي
لام تعليل بمعنى كي وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها فلذلك
سميت لام كي وهذه حرف جر فاذا دخلت على الفعل وجب
اضمار ان بعدها ليكون ماء والا بالاسم   ولام الجحد
وهي لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان الماضية المنفي سواء
كان لفظا اما قيا نحو قوله تع وما كان الله ليعذبهم او مضارعا
نحو قوله تع لم يكن الله ليغفر لهم فان قيل لم سميت هذه اللام
لام الجحد قلنا لان الجحد عبارة عن نفي وهي مذكورة بعد النفي
فان قيل ما الفرق بين لام كي ولام الجحد قلنا لان الاولى للتعليل
ولو طرحت تخل المعنى المقصود بخلاف الثانية مذكور نفي
داخل على كان بخلاف الاولى   واو بمعنى الى والا   قال
الزمخشري واتباعه ان وهذه بمعنى الى فانهم يجعلون ما
بعدها غاية لما قبلها نحو لالزمنك او تعطيني حقي وقال

سيبويه انها بمعنى ان لان الاول الكلام يقتضي التابيد فوجب
ان يستثني الوقت الذي فيه انتفاؤه واتيانها كما ان فانتصاب الفعل
المضارع بعدها باضمار ان لان الى حرف جر والا حرف استثناء وكلا
هما مختصان بالاسم فيجب من ان يكون الفعل المضارع في تاويل
المصدر ووا ولصرف ويقال لهما واو الجمع ايضا فان قيل
لم سميت بها قلنا اما تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب الثاني
والكلام من وجه الى وجه واما تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى
مع فان معنى قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تاكل ا
السمك مع شربك اللبن فلك ان تاكل السمك وحده وتشرب
اللبن وحده وليس لك ان يجمع بينهما في وقت واحد فان قيل
لم اضمرت ان بعد الواو وهي لم تنصب بنفسها قلنا لانها لو
علمت بنفسها فلا يخلو من ان تعمل اعتبار المعناها الاصلي او لا
والمعناها العارضي وكلا الاعتبارين يقتضي النصب اما الاول
فلان معناها الاصلي هو العطف والشي من حروف العطف
لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارضي وهو معنى
مع وظاهر انه لا يعمل النصب والسادس الفاء في جواب الاشيا
الستة ان السادس من الحروف الستة الفاء الواقعة في جواب
الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض فان قيل لم
نشرط احد هذه الاشياء الستة لاضمار ان قلنا لان سببية

ما قبلها

ما قبلها لما بعدها انما يتحقق عند تحقق هذه الامور فان قيل
لم وجب اضمار ان فيها قلنا اما في الامر فمثل قولك زرني فنكرمك
المعدر نحو ليكن منك منكازيادة فوجب اضمار ان بعد الفاء
ليكون عطف اسم على اسم مكانه قيل وليكن منك زيادة فاكرام
مني وكذا النهي كما في قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اذ المعنى لا يكون منك طغيان محلول غضب من وكذا النفي
فان معنى قولك ما تاتينا فتحدثنا لم يوجد منك اتيان
يتسبب الى الحديث وكذا الاستفهام فان معنى قولك اين
بيتك فازورك ليكن منك تعريف بيت فزيارة من وكذا التمني
فان معنى قولك ليت لي مالا فانفقه والعرض قريب من
التمني فان قيل اليس العرض هو الاستفهام قلنا لا انا لا
نقصد بقولك الا تنزل الاستفهام عن ترك النزول وانما قصد
النزول للمخاطب وتعرضه عليه فقط وملازمة صحة الجواب
بالفاء الخ مقصود بيان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان
الاول سببا للاخر لانه يكون بشرط محذوف والجازمة الفعل
لم لما لما فرغ عن نواصب الفعل المضارع شرع في جوازمه ان
الحروف الجازمة الفعل المضارع لم ولما كلاهما لنفي الماضي معنى
والجازمة لما هذه لا لما التي بمعنى الا ولا بمعنى حين فان قيل لم
عملت لم في المضارع الجزم قلنا لاختصاصها بالفعل مع مشابهتها

بان الشرطية من حيث انها تدخل على المضارع فتنقله الى معنى
الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل فان
قيل لم لم يجز دخولها على الماضي لما جاز دخول ان الشرطية عليه
قلنا ان لم وضعت للانتقال المذكور حالة بخلاف ان   ومن
لما توقع   اشارة الى بيان الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل
بهما مجزوما الا في لما انتظار كقوله في الاثبات فانه يقال قد ركب
الامير اذا كان قوم منتظرين ويقال لما يركب الامير اذا كان قوم
منتظرين وقيل لم لنفي قد فعل ولام الامر للغايب   احتراز بقيد
الامر عن لام الجر ولام التاكيد فانهما تجرمان الفعل فان قيل لم
علمت لام الامر الجزم قلنا لانها مشابهة بلام الجر صورة لكن لا
دخولها الفعل لم تعمل الجر بل ما هو مقابله وهو الجزم او لانها
مشابهة بان الشرطية في لوازمها المضارع وفي نقل معنى الفعل من
الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما الى
كونه مشكوكا فيه فان قيل لم كسرت اللام الامر ومن حق الحروف
الواردة على هجاء واحد ان يفتح كهمزة الاستفهام قلنا فرقا
بينها وبين لام الابتداء الداخلة على المضارع او لانها كلام الجر كما
عرفت انها كسرت   ولا في النهي   احتراز بقيد النهي
عن لا التي للنفي فانها لا تجزم الا في النهي مطلقا تجزم لمشابهتها
بان الشرطية في اللزوم والنقل   وان في الشرط والجزاء

المقيد

المقيد بالشرط والجزاء للاحتراز عن ان المخففة من المثقلة فان
قيل لم عملت ان الشرطية الجزم قلنا لانها تدخل الجملتين فيحصل الكل
الثقل لطول الكلام فتعمل ما فيه خفة وهو السكون وهي ان للمستقبل
كما ان لو للماضي فان قيل لم لم تعمل لو الجزم كما عملت ان قلنا لان
لو كانت للماضي والماضي لا تستحق الاعراب فبالحمل الا ان الا نعمل الحرف
الموضوع للماضي فان قيل كيف تجزم لم وهي للماضي ايضا قلنا
لانها تلزم المضارع لفظا فان قيل كيف قلت ان ان للمستقبل و
انت تقول ان كنت خرجت فاني اعطيك قلنا انه وان كان
ماضيا لفظا الا ان المعنى الاستقبال كانه الماضي ان تكن خرجت
امس   وهما مجزومان اذا كانا مضارعين   ان الشرط والجزاء
مجزومان اذا كانا مضارعين كما في المثال السابق في المتن الا ان
تخرج فتهدمت ان بعض الجوازم يجزم فعلا واحدا لم وبعضها
تجزم الفعلين نحو ان   فان كان ماضيا لم يظهر فيهما الجزم
مضارعا جاز فيه الرفع والجزم   اما الرفع فلان لم تعمل في
الجزاء لكونه تابعا للشرط واما الجزم فلانه تحقق الشرط والجزاء
واثر حرف الشرط ولما لم يمحو الاول لكونه ماضيا لم تظهر فيه
وترك الجزاء مجزوما اذ الا يلزم من ترك العمل لمانع ترك لا لمانع
وعليه قول   ان وعلى رفع الجزاء الذي وقع مضارعا قول
زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم

فان الشاعر الفصيح اختار رفع الجزاء فلو لم يكن رفعه فصيحا لما
اختار وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فجزم الشرط لا يستحسن
في الاعراب والمص احد لغتاء اعني الظهور ويجيء الجزاء بالفاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية الخ اي يجيء الجزاء بالفاء وجوبا
اذا كان ذلك الجزاء جملة اسمية لان الجزم غير ممكن فيها فوجب
دخول الفاء ليدل على وقوعها جزاء الشرط وكذا اذا كان الجزاء
امرا او كان نهيا او كان دعاء اما في الاولين فظاهر لان اخرهما
ساكن في الاصل واما الثالث فلان الدعاء انما يجيء بصيغة الامر و
الماضي والجزم غير ممكن فيهما وكذا اذا كان الجزاء او ماضيا
صريحا فان قيل ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان احسنت الي اليوم
فقد احسنت اليك امس فان قيل قيد الماضي بالصريح قلنا للاحتراز
نحو ان خرجت فانه يمتنع دخول الفاء فيه اذ الجزم فيه مقدر
وينجزم بان مضمرة الخ اي ينجزم الفعل المضارع بان مقدرة في
جواب الاشياء التي يجاب بالفاء كما مر ذكرها الا في مجموع
صورة النفي والا في النهي في بعض المواضع التي يكون المعنى فيها محالا
على تقدير ان فان قيل ما وجه اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة
تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود ولكونها غير مجزوم المعنى
كالشرط وعلى خطر ان يكون وان لا يكون فيكون لها دلالة على
الشرط المحذوف نحو زرني اكرمك بجزم اكرمك لانه جزاء

الشرط محذوف مقدر دل عليه الامر اي زرني فانك ان تزرني
اكرمك ولا يجوز ما تاتينا تحدثنا اي لا يجوز في النفي الجزم
فان المعنى المذكور اي ان تاتنا تحدثنا وهذا فاسد لان عدم
الاتيان ليس سببا للحديث والنون من الاسد ياكلك
اي لا يجوز الجزم في هذا النهي المنفي اذ لم تدن من
الاسد ياكلك وهذا ايضا فاسد لان عدم الدنو ليس
سببا للاكل ولا يمكن تقدير فعل مثبت في المثالين لان النفي لا
يدل على الاثبات ومن التماعية اسماء تجزم المضارع
على معنى ان اي من العوامل السماعية اسماء تجزم الفعل المضا
رع لتضمنها معنى ان وهذه الاسماء مثل ان في العموم والا
بهام لكنها اخص منها فانك ان قلت من تضرب اضرب كان اعم
ان تضرب زيدا او ان تضرب عمرا او ان تضرب خالدا اضربها
لدا الى غير ذلك وهي تسعة اي تلك الاسماء تسعة احدها
من وهي لذوي العلم وقد يعتبر فيها التغليب فتطلق على غير
ذوي العلم ايضا وما اي وثانيها ما وهي تستعمل كثيرا في غير
العلم واي واين متى الخ اي وثالثها اي وهو لما يكون واحد
من المتعدد ورابعها اين وهو ظرف مكان وهي بمعنى كيف الا انها
يجازى بها دون كيف فان قيل لم يجازى بكيف كما يجازى بانى
قلنا لاستحالة المعنى لانك اذا قلت كيف تكن اكن فقد

ضمنت انك تساوي في جميع الاحوال من الصحة والسقم والغنا
والفقر وذلك غير ممكن واما اذا قلت ان تكن اكن فقد ضمنت
انك تساوي في مكانه وذلك ممكن وسابعها مهما وقد مر
ذكرها في اول الانساب وثامنها اينما وهو بمنزلة اين
وتاسعها اذما وهو بمنزلة متى وهما اي حيثما واذما انما
تجزمان اذا كانا مع ما زيد وان تضافا لا وايما والاضافة
منافية بمعنى المجازاة وان اضيفا بمعنى الاضافة ملحق بالمجازاة
قوله ويدل على كونها اسماء اقول اي يدل على اسمية هذه الاشياء
التسعة انك اسندت بكرما الى ضميرها نحو من يكرمني وتدخل حرف
الجر عليها نحو بمن تمرر وتنون بعضها هذه الادلة الاربعة لا
تتناول متى واذما وحيثما فيكون الدليل اذ دفاصر فالدليل
الشامل للكل انها دالة على معنى يتصور استقلالها بالتعريف مع
قطع النظر عن المجازاة بخلاف ان قوله ومنها اسماء تنصب
اسماء نكرات الخ اقول اي ومن العوامل السماعية اسما تنصب
اسما نكرة على انه هذا الاسم النكرة تميز عن تلك الاسماء قوله
وهي اربعة اقول اي تلك الاسماء بحكم الاستقراء قوله اولها
عشرة اذا ركبت الى اقول اي اول تلك الاربعة لفظة عشرة
اذا ركبت مع احد الى تسعة واعلم ان اسماء الاعداد مبهمة
اذ لا يدري ان المقصود ما هو فهي تقتضي ما يزيل ابهامها و

وبينهما

وبينها والازالة قد تكون بطريق الاضافة نحو ثلثة رجال
وقد تكون بطريق ذكر المميز بعدها منصوبا نحو احد عشر رجلا
وطريق الاول في العشرة وما دونها والثاني طريق الاعداد المركبة
كما بينه المص ههنا ويذكر الطريق الاول في الباب الخامس فان
قيل قد جعل المص الاسم التام مطلقا من العوامل القياسية في
الباب الثاني وما نحن فيه من انواعه لان التنوين ههنا مقدر
لان احد عشر درهما في الاصل احد عشرة فكيف جعل من السماعية
قلنا انه جعل التمييز على الاطلاق اولا من القياسية جعل بعض
انواع الافعال من السماعية وجعل الجمل اذ قد ينضم الى بعض
الانواع خصوصية بحيث يصير هذا النوع بهذه الخصوصية سماعا ولا
يعد فيه قوله والثاني كم في الاستفهام عن العدد اقول اي الثاني
من تلك الاربعة التي تنصب اسماء نكرة على انه تمييز كم في الاستفهام
عن العدد قوله كما اذا قلت عشرون رجلا عندك ام ثلثون
اقول قوله عشرون في الاول وعشرين في الثاني تنبيه على
ان كم في الاول مبتدا وعندك خبره والثاني حرف وشرت
عامله قوله وكم الخبرية تضاف الى التمييز اقول فان قيل ما
الوجه في تخصيص المميز المنصوب الاستفهامية والمجرور بالخبرية
قلنا انه للكثرة فهي بمنزلة العدد الكثير كالمائة والالف
فيكون مميزه كمميز العدد الكثير والمقصود بالبحث ههنا كم الا

الاستفهام لانها الناصبة قو والثالث كاي اقول الثالث من
تلك الاسماء الاربعة كاي وهي من معنى كم الخبرية نحو كاي من
رجل عندي اي كثير من الرجال عندي قوله وفيه لغات اقول ان
لها ما ذكروا ثانيها كاء على وزن كع مواته واستعمال الرابع من كثير
الاستعمال كم الخبر وكاي مع لفظ من كثير لانه من البيانية تنا
سب المميز والرابع كذا اذا كني به عن العدد الرابع من
تلك الاربعة كذا اذا كني به عن العدد والمبهم لا عن الحديث والحكا
ية وهي مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة واستوى فيها المذكر والمؤنث
ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال
فان قيل لم جعلوها اسماء الافعال ولم يجعلوها افعال
مع انها تفيد معاني الافعال قلنا لانها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف فيها ولعدم مجيء المصدر لواحد منها ولدخول التنو
ين على بعضها وهذه الاسماء مع كثرتها تنحصر في قسمين الاول
ما كان بمعنى الامر والثاني ما كان بمعنى الماضي وانها ابلغ من الافعال
التي هي بمعناها او فيها نوع من المبالغة وقرب من الايجاز و
والقسم الاول اسم الفعل الذي بمعنى الامر قسمان الاول متعد
كرويد زيدا اي امهله والثاني غير متعد كصه بمعنى اسكت فان قيل لم
بنيت اسماء الافعال قلنا لوقوعها موقع غير المتمكن فان قيل لم
بنيت رويد ونظائره على الحركة قلنا لالتقاء الساكنين فان قيل لم
بنيت

بنيت على الفتح قلنا للتخفيف ويستوي فيها الواحد والجمع الخ
اي يستوي في رويد وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فان
قيل لم ترك ذكر التثنية قلنا لظهورها لانه اذا علم الطرفان
فقد علم الوسط فان قيل لم استوى فيهما ذلك قلنا للفرق
بين اسماء الافعال وبين الافعال اولا ولانهما في الاصل مصدر
في الاصل والمصدر لا يثنى ولا يجمع ودونك اسم الخذ
اي دونك ظرف في الاصل ثم نقل وجعل اسم الفعل اعني خذ
وعليك اسم الزم اي عليك جار ومجرور في الاصل ثم
نقل وجعل اسم الفعل اعني الزم فان قيل لم جعلت الظروف
اسماء الافعال قلنا لانها تنوب مناب الافعال وتفيد فايدتها
والكاف في دونك وعليك عند البعض كالكاف في ذلك وعند
البعض الاخر في موضع الجر وها الخذ وفيها لغات الاولى
ما ذكر اي ها بالالف الساكنة بعد الهاء والثانية هاء بالهمزة بعد
الالف والثالثة هاك بوضع الكاف موضع الهمزة والرابعة هاء
ك بالجمع بين الكاف والهمزة في كلام المص اشارة الى الكل
وهيهات الامر اي بعد لما فرغ من بيان القسم الاول وهو ما
كان بمعنى الامر شرع في القسم الثاني وهو ما كان بمعنى الماضي
ومنه هيهات البعد وهو اسم لبعد واصله هيهية فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل فيه عشرة لغات فتح التاء

وهو الافصح وكسرها وهو القليل وضمها وهو الاقل وبالتنو
ين على اللغات الثلث وهيها بحذف التاء وهيهات بسكون التاء
وهيهان بابدال التاء نونا مكسورة على انه تثنية لقصد التكرير
وايهات بقلب الهاء الاولى همزة وايهاك بقلب الهاء الاولى
همزة والثانية كافا وايها بقلب الهاء الاولى همزة وحذف
وشتان زيد وعمرو وهو اسم افترق والافتراق لا يكون
الا بين المتعدد وهو يقتضي شيئين لو قال وهو يقتضي التعدد
لكان اولى وسرعان ذا اهالة وهو اسم سرع وذا
اشارة الى ما سال من الانف وفاعل سرعان وانتصاب اهالة على
التميز واصل المثل اعرابيا اشترى شاة عجفاء وشرع يسيل من انفها
مخاطها يسيل من الانف وظنها سمينا وقال اكلها لامه قد سمنت
الشاة فقالت سرعان ذا اهالة وهذا مثل يضرب لمن يخبر بكون
الشيء قبل حصوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في مسما
تها اي في هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك
المبالغة في مسماة هذه الثلثة وهي بعد وافترق وسرع فان
قيل قد مر ان في جميع اسماء الافعال مبالغة ليست في مسمياتها
فما وجه التخصيص بهذه الثلثة قلنا لان ارادة المبالغة في
غير هذه الثلثة ظاهرة وههنا كانت خفية فاراد بهذا
البيان ازالة الخفاء فلا تخصيص ومنها الافعال الناقصة

اقول

اي من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهي من العوامل
الداخلة على المبتداء والخبر فانك اذا قلت كان زيد حاكما ثم
سقطت كان يكون مبتداء وخبر نحو زيد اخوك فان قيل هذا
منقوض بالحال وذي الحال الداخل عليهما العامل لصحة حمل الحال
على ذا نحو ضربت زيدا قائما قلنا ذكر الحال غير لازم اذ الكلام بدو
نها لا يتغير للبناء وحده وهي ثلثة عشر فعلا اي الا
فعال الناقصة ثلثة عشر فعلا المشهور هذا المورد كان
وصار الخ فان قيل لم قدم كان قلنا لانها بغيرها عن كل
الزمان ولا تختص وقيل بخلاف اصبح وامسى وظل وبات فانها
اختصاصا بالوقت المعلوم فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر
اي الافعال الناقصة تقتضي اسمين ترفع اولهما وتنصب الثاني
فان قيل ما وجه ان هذه الافعال ترفع الاسم وتنصب الخبر قلنا
لمشابهتهما الافعال التامة المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين
كما ان الفعل المتعدي يقتضي الفاعل فيرفعه والمفعول فينصبه
فكذا هذه الافعال ونقصانها لانها تتم بالمرفوع اي
نقصان هذه الافعال انها لا تتم بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب
بخلاف ساير الافعال وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على
الحدث وانما تدل على الزمان فقط فان قيل لم لم يسم مر
فوعها فاعلا ومنصوبها مفعولا قلنا لان الفاعل ما يتم الفعل به

ومرفوعها ليس كذلك كذلك والمفعول ما يكون فضلة من الكلام
ومنصوبها ليس كذلك لما عرفت انفا والفرق بين كان وصار
ان الاصار يدل على وجود معنى الخبر الحصول مضمونه في الز
مان السابق ذلك المعنى المعنى الخبر نحو صار زيد غنيا فانه يدل
على وجود الغنا في هذا الزمان قبل ان يوجد ذلك الغنا وكان
يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال
وكان يجيء تامة فيه اشارة الى ان الاصل في كان هو
النقصان واعلم ان كان اربعة انواع احدها ناقصة لوا كانت
اتصاليه او دوامية نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية غير
دوامية نحو كان زيد غنيا وثانيها تامة وهي حينئذ كسائر الافعال
لكونها بمعنى حدث ووقع فما بعدها مرفوع الفاعلية نحو
قوله تعالى اذ كان ذو عسرة وثالثها ما يكون اسمها ضمير الشان
وخبرها الجملة بعدها نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير منه ورابعها زائدة وكذا اصبح واخواته اي
ككان يجيء اصبح وامسى واضحى وظل وبات تامة اذا اريد بها
الدخول في الاوقات الخاصة وتفصيل الكلام ان اصبح قسمان
الاول بمعنى كان في الصباح والماء وغيرهما والثاني ان يكون
تامة بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار الاوقات الخا
صة والقسم الثاني ان ما يكون تامة هو ما ذكره المص وما زال

واخواته

ثم يوجد ذلك الزمان السابق
لم يوجد في الزمان

واخواته وكلمة ما في الالفاظ المصدرية غير ما دام نافية
ومعنى هذه الالفاظ استمرار الفعل بفاعله في زمانه نحو ما
زال زيد اميرا اي استمرارية فان قيل الاثبات ظاهر لان
نفي النفي ايجاب واما الاستمرار فغير لازم قلنا الاصل في
الثبوت البقاء الى ان يقوم دليل على الانتفاء واما ظل وبات
فقد قيل انهما على معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين او كونهما بمعنى صار ولا يكون ان تامتين وفيه نظر
لانهما يجيئان تامتين كقوله وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير
الارمد وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل اليوم اي دام
ظله والنوع الثاني افعال المقاربة اي النوع الثاني من
الانواع الاربعة افعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو
الخبر على سبيل الرجاء الحصول والاخذ ولذلك سميت افعال المقا
ربة وهي افعال غير متصرفة اما كونها افعال فللحوق والضماير
نحو عسيت في تاء الساكنة نحو عسيت واما كونها غير متصرفة فلانها
تشبه الحرف معنى لان في عسى مثلا معنى الطمع كلعل وكذا غيره
فعسى ترفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع فان قيل لم
اشترط ان يكون ان مع الفعل المضارع قلنا لان عسى موضوعة
لتقريب المستقبل من الحال على سبيل الطمع والرجاء فيلزم ان
يكون خبرها ان مع الفعل المضارع لان ان لا يكون الا للاستقبال

قوله نحو عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج منصوب
في تأويل المصدر خبرها ويدل على ان ان مع صلته في محل النصب
على الخبر دون الرفع على البدلية كما وقع البدل في قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فقيس هلكه بدل من
قيس مجيء النصب صريحا في قوله عسى الغوير ابؤسا ففيه ان خبر
عسى منصوبا صريحا وله وجه اخر اه وذلك الوجه ان يقع
ان مع الفعل المضارع في موضع الرفع بانه اسمها ويجوز ايضا
ان الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج ففيه حذف ان مع خبر عسى تشبيها له
بكاد وكاد ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع اه الكاد
ترفع اسمه وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير
اسم الفاعل المنصوب فانك اذا قلت كاد زيد خارجا فان قيل
لم اشترط كون خبره فعلا وكونه مضارعا وكونه بغير ان قلت لان كا
د موضوع للتقريب من الحال فالاسم غير صالح فالتزم بعده ما
يدل بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان فان قيل لم كان خبره
في تاويل اسم الفاعل المنصوب قلنا لان الاصل في الخبر هو الافراد
ولذا استعمل خبره على الاصل المرفوض في قوله فابت الى فهم
وما كدت آئبا اسم فاعل استعمل في موضع المضارع وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما في قوله ربع عفاه الدهر طو

لا فالمخا

لا فالمخا فقد كان من طول البلى ان يمصحا اسم كاد ضمير مستتر راجع
الى الربع وان يمصحا خبره فجعل كاد مثل عسى مع ان ويجيء قرب
الشيء نحو كاد العروس يكون اميرا اه يجيء كاد في معنى قرب
الشيء نحو كاد العروس يكون اميرا اه ان قرب بان يكون شبيها بالامير
حاصل بخلاف عسى فانه ليس فيه هذا التقريب على سبيل
الرجاء والطمع وكثر يستعمل الاستعمال الكثار قول وكثر استعمال
كاد في دخوله على المضارع من غير ان وهو الاكثر واو تنك
مثل عسى اه او تنك يستعمل استعمال عسى في وجوه اخواو
ه ثلث الا يجيء زيد في كلام المص اشارة الى ان الاصل في باب المقا
ربة نحو عسى وكاد والنوع الثالث فعلا المدح والذم
اه النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم فعل
وضع لانشاء مدح او ذم لا كل فعل تتقيد به مدحا او ذما ولا
يدخل مثل مدحت وذممت وشرف وقبح لانها غير موضوعة
للانشاء فان قيل لم وضعوا لانشاء المدح والذم فعلا مستقلا
قلنا لانهم ارادوا المدح العام والذم العام واستمرارهما على
شرف الزوال والانتقال وهو نعم وبئس النعم
فعل المدح وبئس فعل الذم واجمع البصريون على فعليتهما مثل
ما مر في افعال المقاربة وهو يقتضيان اسما معرفا باللام
الجنس او مضافا الى المعرف بلام الجنس ليكون فاعلهما

وبعده يذكر اسما اخر مرفوع تقول نعم الرجل زيدا ونعم غلام
الرجل زيد فان قيل لم كان فاعلهما ذلك قلنا لانهما موضوعان
لغاية المدح والذم فادخل على فاعلهما لام الجنس واضيف الى المعرف
بلام الجنس اعلاما بان في الممدوح والمذموم بهما مثل ما في جميع الجنس
ويسمى المرفوع الاول ما علا البح   ال المرفوع الاول فاعل
الفعل المدح والذم والمرفوع الثاني المخصوص بالمدح والذم فان
قيل ما وجه ارتفاع المخصوص قلنا اما على الخبرية لمبتدا نحو هو اوا
ما على المبتداء والجملة الفعلية اعني نعم الرجل خبره مقدما عليه فان
قيل اذا وقع الجملة خبر فلابد الربط وهو هاهنا معدوم قلنا ان
الجملة استغنى عن العايد لاشتمال الاسم المفرد بلام على المبتداء
ونظير قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم جملة وقعت خبر
القتال ولا ضمير فيها   ويضمر الفاعل ويفسر بنكرة منصوبة
ال ويضمر الفاعل المدح والذم ويفسر بنكرة منصوبة نحو نعم
رجلا زيد فيرفع نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة منصوبة على
التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر قلنا ان اضمار على شريطة
التفسير للمبالغة والتاكيد اذ البيان بعد الابهام ابلغ واكد
ويلحق حبذا بنعم   الفرق بينهما ان فاعل حبذا هو ذا ليتا ذا
اصل حب كرم ثم ادغم وجعل ذا فاعلا له بخلاف نعم فان
قيل لم خص اسم الاشارة قلنا لانه من الاسماء المبهمة والغرض

الابهام

الابهام ليكون تعظيما للمقصود لان السامع اذ قرع سمعه الابهام
في يطلب حبا فلذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم فان قيل لم خص
ذا من بين اسماء الاشارة قلنا لان المفرد المذكر سابق على غيره
قوله والنوع الرابع افعال الشك واليقين **اقول** النوع الرابع
الاربعة افعال القلوب التي هي للشك واليقين وانما سميت
الافعال القلوب لان الشك واليقين يحصلان من القلب **قوله**
وهي سبعة **اقول** افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك
وهي حسبت وخلت وظننت وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت
و وجدت وواحد منها يصلح لهما وهو زعمت **قوله** اذا كان
هذه الاربعة الاخيرة اه **اقول** علمت ورايت ووجدت وز
اذا كان بمعنى معرفة المبتداء على كونه مخبرا عنه بشيء تقتضي مفعولين
لان هذا الباب من دواخل المبتداء والخبر نحو علمت زيدا فاضلا
قوله ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين **اقول** الو
من خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين
لانها من دواخل المبتداء والخبر ولا يستغني المبتداء عن الخبر والاخبر
عن المبتداء واما المفعولان فيجوز حذفهما معا نحو من يسمع يخال
يجب المحموم صحيحا **قوله** والغاؤها متوسطة ومتاخرة **اقول**
الو ومن خصايصها ايضا ابطال عمل افعال القلوب متوسطة بين الم
المفعولين ومتاخرة عنهما **قوله** والتعليق بالاستفهام اه **اقول** ال

تمت

ومن خصائصها ايضا تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة للا
ستفهام واللام فان قيل ما الفرق بين الالغاء والتعليق قلنا الالغاء
ابطال العمل والمعنى والتعليق ابطال العمل فقط اولا الالغاء ابطا
ل العمل العارض جوازا وهو التوسط والتاخر مع جواز الا
عمال والتعليق ان يمنع الاعمال لعارض لزوما قوله الباب
الرابع في العوامل المعنوية اقول لما فرغ عن الباب الثالث ارا
د ان يشرع في الباب الرابع وهو في العوامل المعنوية والعامل
المعنوي ما لا يكون ملفوظا قوله قد مضى الان ضربا بالعوامل
اللفظية اقول ان قد مضى عند اقتضاء النوبة الى هذه الباب نو
عا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي النوع المعنوي وانما
قال ذلك لانه قسم العامل في اخر الباب الاول الى لفظي فاستي
ولفظي سماعية والى معنوي وذكر اللفظي القياسي في الباب
الثاني واللفظي السماعي في الباب الثالث فوضع الباب الرابع
للمعنوي فان قيل لم اخر المعنوي قلنا لقلته وضعفه قوله
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند الحسن الاخفش اقول ان
العامل المعنوي شيئان عند سيبويه وثلثة عن سيبويه وثلثة عند
الاخفش من قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم اقول ان
الاول من المعنوي الابتداء وهو تجريد الاسم من العوامل اللفظية
غير الزيدة وذلك التجريد للاسناد نحو زيد منطلق فان زيدا الابتدا

تجرد

تجرد عن العوامل اللفظية للاسناد الاطلاق اليه وعند الكوفيين
كل واحد من المبتداء والخبر يرفع الاخر وهذا المعنى عامل فيرا
ان التجريد عامل في المبتداء والخبر لان تجريد الاسم للاسناد
ويقتضي طرفين مسندا ومسندا اليه فوجب ان يعمل فيهما اما
عمل الرفع في المبتداء فلكونه مشابها بالفاعل من حيث انهما مسندان
اليهما واما عمل ذلك في الخبر فلكونه شبيها بكونه جزء ثانيا من
الكلام فان قيل التجريد عن العوامل امر عدمي لانه عبارة عن عدم
العوامل فكيف يكون عاملا قلنا لا نسلم انه عبارة عن عدم العوا
مل فقط بل عن الاعتبار ان عامل مع اسناد الخبر الى المبتداء ولئن
سلمنا انه عدم لكن لا نسلم انه عدمي محض ولئن سلمنا فلا نسلم
امتناع عمل العمل النفي فان قيل العمل مع كونه اقوى العوامل لا يعمل
الرفعين من غير اتباع فكيف يعمل المعنى وهو ضعيف قلنا العمل
باعتبار الاقتضاء فعملا كان او غيره فان قيل ان التمني فوبكا
لتمني والترجي والاشارة لا يعمل الا في شيء واحد وهو الحال
فالمبتداء الضعيف يليق ان لا يعمل الا فيه قلنا ان ما ذكرتم من
المعنى يستفاد من اللفظ المذكور الكلام بخلاف هذا المعنى فانه
معنى محض قوله فان قيل ان هذا المعنى لو كان عاملا في الخبر ايضا
لزم تقدم المعمول على العامل المعنوي اذ قد يتقدم الخبر على المبتداء
فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم تقدم المعمول على العامل الضعيف

وعمل الضعيف فيما يتقدمه قلنا جوابه ما مرّ انفا فان قيل لان رفع الخبر
بعد المعنى الابتداء يناسب الجزم بعد معنى الشرط كما لا ينسب العمل
الجزم الى المعنى لمعنى الشرط بل الى اللفظ الى اداة الشرط كذلك ثم
لا ينسب رفع الخبر الى المبتداء بل الى المبتداء قلنا ان العمل في الجزم لاداة
الشرط باعتبار معنى الشرط وليس فيما نحن فيه لفظا حتى ينسب اليه
العمل باعتبار اللفظ فنسب الى المعنى فان قيل ان تجرد على اصطلاح
اذ الابتداء عبارة عن الجزء المذكور لانه شرط في عمله فان قيل ان
ههنا تجردين الخبر والمبتداء وتجرد الخبر وبينهما مباينة لان الاول
تجرد المسند اليه والثاني الجرد والمسند فكيف يجعلان تجردا واحد
قلنا ان له اعتباركاين اعتبار انه حال من الاحوال والاعتبار انه مفهوم
من المفهومات ولا مباينة بالاعتبار الثاني ويسمى الاول مبتداء
ويسمى الاسم الاول مبتداء فان قيل لم يسمى الاول مبتداء قلنا
لان ابتداء الكلام به وحق الاول ان يكون معرفة الا الاصل في
المبتداء ان يكون معرفة والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان وضع الكلام
لان يخبر عما هو معلوم بما هو غير معلوم لتحصل الفايدة وقد يجي
نكرة مخصصة الا فقد يجي المبتداء نكرة مخصصة بوجه من الوجوه
تقربها من المعرفة هذا خبر قلنا فيه وجهان الاول ان يكون المبتداء
والخبر معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة
الا وقد يجي المبتداء اخبرا قلنا وجهان الاول ان يكون المبتداء والخبر

معلومين

والنسبة غير معلومة كلون المتكلم مؤمنا والثاني ان يكون النسبة
معلومة ايضا ولكن يقصد الاستلذاذ بالكلام الانشاد المقبل ههنا
واعلم انهم اختلفوا فيما اذا كان معرفتين هل يجوز تقديم الخبر
على المبتداء ام لا وهذا الاختلاف في موضع الالتباس واما في
غيره فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قوله بنونا خبر معرفة قد
تقدم على المبتداء المعرفة وهو بنو ابنائنا لعدم الالتباس لانه
معلوم ان المراد هو الاخبار عن ابناء ابنائه بانهم بمنزلة الابناء
الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى
الثاني رافع الفعل المضارع **اقول** ان العامل المعنوي الثاني رافع
الفعل المضارع وهو وقوع الفعل المضارع موقعا يصلح ذلك
الموقع للاسم فان قيل فيلزم ان يرتفع الماضي ايضا لوقوعه مو
قع الاسم قلنا العامل يعمل في الكلمة بعدما استحق فيها الاعراب
والماضي لا يستحقه **قوله** والثالث عامل الصفة **اقول** ان العامل
المعنوي الثالث عند الاخفش عامل الصفة ان ترفع الصفة وتنصب و
تجر لكونها صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور وهذا ان كونها صفة
معنى ليس بلفظ فان قيل عبارة المص غير منطبقة المذهب حيث
قال ان ترفع والعامل ان بمعنى المصدر فتقدير الكلام وهو ان عامل
الصفة الرفع وهو غير مستقيم قلنا ههنا وجهان احدهما ان يقدر

المضارع تقديره العامل طالب الرفع والثاني لا يوخذ المحمول على العامل من حيث الكلام لان هذه الكلام محمول عليه **قوله** وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف **اقول** لان الموصوف والصفة كشي واحد فيعمل فيهما عامل واحد غير ان عمل في الاول بلا واسطة وفي الثاني بواسطة والعامل الشامل لهما معا مكن جعل اناه فيه ما دفانه حامل لهما معا ويجنح الاول اشارة الى ما استدل به ابو علي الفارسي في اثبات مذهب الا الاخفش بقولهم يا عمر الجواد برفع الجواد في انه لو كان المونثر العامل فيهما واحدا لما اختلفوا حكمها في الاعراب والبناء فان المنا دل ضموم مبني وصفة مرفوعة معربة فلو كان العامل فيهما واحد لما اختلفوا حكما شرط اعرابا وبناء فان قيل انه قال برفع الجواد قلنا اذ لو كان نصب لكان دليلا له اذ يجوز ان يقال العامل واحد الا انه عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وفي صفة لفظا حيث كانت معربة فيكون العامل فيهما واحد **قوله** الباب الخامس في فصول من العربية **قوله** لما فرغ عن بيان الباب الرابع اراد الشروع في الباب الخامس وهو في بيان فصول مختلفة من اللغة العربية و علومها **قوله** الفصل الاول في الفرق والنكرة **قوله** فان قيل كان من الواجب عليه ان يقدم النكرة على المعرفة في العنوان والبيان لما ان النكرة اسبق على المعرفة قلنا ان العرب قد يغلب المعرفة على النكرة في

الاحكام

الاحكام فيقولون هذا ورجل راكبين فينصبون على الحال ولا يرفعون على الصفة **قوله** المعرفة ما وضع ليدل على شي بعينه **اقول** قوله ما وضع ليدل على شي جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات فان قيل ان الرجل يصدق مفهوم من ذكر بني ادم وانت لكل مخاطب فيكونان كرجل قلنا ان الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهد وكذا انت موضوع للمخاطب معين نقصده المتكلم بخلاف رجل فانه موضوع لغير معين **قوله** وهي خمسة **اقول** ان المعرفة خمسة اقسام فان قيل ينبغي ان يكون سبعة لان الموصول والاسم الاشارة يعبر عنهما بالمبهم والمنادى بمنزلة ضمير المخاطب فبقيت خمسة **قوله** احد المضمر نحو انا وانت **اقول** قدم المضمر اذ هو اعرف المعارف وقدم المتكلم والمخاطب لكونهما اعرف من غيرهما وقدم المتكلم لانه اعرف من المخاطب **قوله** والثاني العلم الخاص **اقول** ان الثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص فان قيل لم قيد العلم بقيد الخاص قلنا احترازا عما نكر من الاعلام نحو لكل فرعون موسى واحترازا عن علم الجنس نحو اسامة **قوله** والثالث ما فيه لام التعريف للجنس **اقول** ان الثالث من انواع المعارف الاسم الذي دخل عليه لام التعريف اما الارادة نفس الحقيقة فاللام لام الجنس نحو الرجل خير من المراة والمعنى هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة واما

لارادة فرد من افراد الحقيقة فاللام للعهد واعلم ان حرف
التعريف هو اللام بدون الهمزة عند سيبويه والهمزة في
الدرج لكثرة الاستعمال   والرابع المبهم   اى الرابع من
اقسام المعارف المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير
المتكلم والمخاطب من غير شرط سبق ذكره   وهو شيآن
اى المبهم شيآن لانه لا يخ اما ان يكون مستفنيا عن جملة او لا
والاول اسما الاشارة والثاني الموصولات فان قيل اسما
الاشارة والموصولات معارف لانهما قسمان منها والمعرفة
ما يكون مدلولها معينا والتعيين والابهام متنافيان لا يجتمعان
قلنا التسمية تنبيه على ان لها ابهاما من حيث وان كان لها تعيين
من حيثية اخرى تعريفها بالصفة والصلة فان قيل لم بنيت
المبهمات قلنا لانها اشبهت الحروف في الاحتياج لان اسماء الا
شارة تحتاج الى الصفة والموصولات تحتاج الى الصلة فان قيل
اذا بنيت المبهمات فكيف قالوا في التثنية هذان واللذان حال
الرفع وهذين واللذين حال النصب والجر على حد مسلم و
مسلمان ومسلمين وهذا دليل الاعراب قلنا الاصح ان هذان
وهذين تثنية هذا والمتأذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا
كما ان هما صيغة لتثنية هو وكذا حال النصب والجر او نقول التثنية
من خواص الاسم فجيئها يزيل شبه الحرف فيعود الى الاعراب

وما ومن   فان قيل ما الفرق بينهما قلنا ان من لذوي
العقول وما لما لا يعقل وقد يستعمل كل منهما موضع الاخر
كما مر الاشارة اليه فان قيل ما الفرق بين الذي وبينهما
قلنا ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين   فانهما
لا تتم   اى الموصول لا تتم لا يحصل الرفع الابهام وعا بدل الر
بط الصلة بها والصلة احدى الجمل الاربع الخبرية لا الانشائية
لان شرط الصلة ان يكون مضمونها للمخاطب   والخامس المضاف
الى احد هذه الاربعة   اى الخامسة من الاقسام الخمسة المضاف
الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية   الفصل الثاني في التذ
كير والتانيث   اى الفصل الثاني من الفصول الثلثة في التذكير و
التانيث وهما معنيان من المعاني فلا بد من علامة مميزة ولما
كان المذكر اصلا والمؤنث فرعا افتقر المؤنث الى العلامة دون المذ
كر   المذكر ما ليس فيه التانيث   انما قدمه لاصالته وتجرده
عن الزيادة اى المذكر ما ليس فيه تاء التانيث لفظا ولا تقديرا
وهي الموقوف عليها هاء   لما ذكر تاء التانيث في تعريف المذ
كر واحتاج الى بيان فسرها اى تاء التانيث اذا وقف عليها تنقلب هاء
واحترز بهذا القيد عن التاء في اخت وبنت فان التاء فيهما ليست
للتانيث اذ الوقف عليها بالتاء بدل عن الواو ونفسير تاء التانيث
مبني على ان هذا اسم اللغة والا فبعضهم يقولون عليها بالتاء

ايضا نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت الى
رتب وسط المفازة مثل ظهر الترس يريد وقطعت   والالف
المقصورة والممدودة   اي المذكر ما ليس فيه ايضا الف التانيث
مقصورة كانت او ممدودة   والمؤنث ما فيه شيء من ذلك
اي من التاء كغرفة والالف المقصورة كحبلى والممدودة كصحراء
فان قيل لم لم يذكر الياء قلنا لاختصاصها بكلمة واحدة نحو هذي
وهو على ضربين   اي المؤنث على ضربين حقيقي وهو الخلق
الذي خلق الله كذلك كالمراة والحبلى ظاهر التعريف منقوض
بالحد اي الانثى من النخل مع انه غير حقيقي اصطلاحا ولو هذه
بقوله من الحيوان لاخراجها لكان اولى   وغير حقيقي   والمؤنث
غير حقيقي وهو اللفظي لما في لفظه علامة التانيث او تقدير
والحقيقي اقوى اي المؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث الغير الحقيقي وذلك
ظاهر ولذا اي لاجل ان الحقيقي اقوى امتنع جاء هند بتذكير الفعل
في الحقيقي ايضا اذا فصل بين الفعل والمؤنث نحو حضر القاضي اليوم
امراة الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذ
كور نحو زيد اذا سمي به امراة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة
التانيث بفعل نحو قالت اليوم زيد   وتانيث البهائم دون
تانيث الادميين   اي التانيث البهائم وان كان حقيقيا دون
تانيث الادميين الا هي غير متمايزة تمايز الادميين بل يجعلها صورة

واحدة

واحدة فالشبه تانيثها غير حقيقي   ولذا   اي ولاجل ان
تانيث البهائم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة ولم
يجز سار المراة   واللفظي على ثلثة اضرب   اي التانيث
الغير الحقيقي الذي يسمى اللفظي ثلثة اقسام الاول ما فيه
تاء التانيث ظاهرة كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس والنار
والدار والثاني ما فيه الف التانيث مقصورة كحبلى او ممدودة
كحمراء والثالث الجمع لا الجمع الذي ما فيه الواو والنون سالما
من عقلاء سواء كان واحد الجمع الغير المثنى مذكرا حقيقيا
كالرجال فان واحده رجل او مؤنثا حقيقيا كالنسوة   وقال
نسوة   النسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي عند
جار الله العلامة وقيل انه على تاويل جمع من النساء وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي   والمثانث مثل هذا الجمع الذي بغير الواو
والنون لان الجمع الذي بغيرهما ناسب التانيث في انه ثان للواحد
كالتانيث فانه ثان للتذكير ولم يونث الجمع الذي بالواو والنون
نحو مسلمون لاختصاصه بالعقلاء الذكور ولان الجمع الذي بالوا[و]
والنون لم ليت توصيف اخرى بل صيغة المفرد باقية   هذا
اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر   اي ترك العلامة في المؤنث
الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر المؤنث
نحو طلع الشمس اما اذا اسند الفعل الى مضمرة فالتانيث او

و

اوضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءني او جاؤا اما التانيث
فباعتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى فان قيل لم
لم يجز تذكير الفعل واقراره ههنا قلنا لئلا يتردد انه مسند
الى المونث او الى اسم اخر بعده نحو الشمس طلع شعاعها
والناس والانام والرهط والنفر مذكر   لفظ الناس جمع وليس
بجمع لانسان من لفظه لان جمعه اناسين فالناس اسم مذكر للا
نام والنفر والرهط واصل الناس اناس حذف همزة ولم يجعل الالف
واللام عوضا عنها عند الجوهري والا لم يجتمعا في قوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنيا والالف واللام بدل عنها عند
غيره والشعر شاذ وقيل لا يقدح الاجتماع في كونها بدلا بدليل
قوله معاذ الاله ان تكون كظبية وفيه بحث لانهم اختلفوا في الله
ان الالف واللام للتعريف والتعويض   والقوم يذكر ويونث
فالجوهري القوم يذكر ويونث لان اسماء الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كان للادميين يذكر ويونث مثل الرهط والنفر
والقوم وان صغرت لم تدخل فيها التاء والتا تلحق تاء التانيث
فعلا وتدل الهاء فيما يكون لغير الادميين من الغنم والابل فالجوهري
لم يفرق بين القوم وبين اخواته المذكورة وصاحب المص جعله
وظاهر التنزيل ساعد لما ذهب اليه المص وقال الجوهري القوم للر
جال دون النساء قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم

الحصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم ثم قال ولا نساء
من نساء   والنخل والتمر مما بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويو
نث   ولكن التذكير فباعتبار اللفظ اذ هو واحد صورة وان كا
ن معناه جمعا نحو اعجاز نخل خاوية   وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جمع اشياء   فان قيل لم انعكست القضية
بالتذكير والتانيث من الثلثة الى العشرة حيث ذكر للمونث للمذ
كر قلنا لان المعدودة جمع ههنا فيكون مونثا فيلزم تحوق التا
بعدد واذا الحق للمذكر لم يلحق للمونث فرقا بينهما ولم يعكس
لان المذكر اسبق وهذا العكس فضية التذكر والتانيث من
ثلثة واما واحد والاثنان فعلى القياس   فاذا جاوزت
العشرة اسقطت التاء من العشرة الخ   الا سقطت التاء من
العشرة مع المذكر نحو ثلثة عشر رجلا لان الاول مذكر فلو لم يحذف
منها التاء فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لكون التاء من الثلثة الى
العشرة علامة التذكير   واثبتها مع المونث   الا اثبت التاء
من العشرة نحو مع المونث نحو ثلث عشرة امرأة اذ الاسم الاول
مونث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم اجتماع علامتي التانيث
لان سقوط التاء من الثلثة الى العشرة علامة التانيث وسكونها
اي الشين عند بني تميم لئلا يلزم توالي الفتحات في كلمة
واحدة وسكونها عند الحجاز لئلا يلزم توالي اربع حركات واللفظ

الفصيح هو التسكين والاسمان مثل الاثني عشر قد مر وجه
البناء والثاني اعرب لان العشر كالنون من التثنية تقول هذا اثنا عشر
ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر الفصل الثالث في التوابع وهي
خمسة اضرب فان قيل لم سميت هذه الخمسة بالتوابع قلنا لتبعها الا
الاعراب فيها بالنسبة الى المتبوعات فان قيل لم انحصرت التوابع في الخمسة
قلنا لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فعلى الاول
اما ان يتخلل بينه وبين متبوعه عاطف اولا الاول العطف بالحرف و
الثاني البدل وعلى تقدير الثاني فان دل على معنى في متبوعه فهو
الصفة والا فان لم يدل على اقرار متبوعه في النسبة والشمول فهو التاكيد
والا فهو عطف البيان اما التاكيد فهو مختص بالمعرفة
التاكيد تابع يقرر الامر المتبوع في النسبة والشمول وفايدة اذا
له التجوز والسهو وان التاكيد انما يختص بالمعرفة نحو
جاءني زيد نفسه ولا يقال جاءني رجل نفسه هذا عند البصريين و
اما الكوفيون فاجازوا في النكرة المحدودة انشدوا وقد صرت
النكرة يوما اجمعا ال قد صوتت الدلو في جمع اجزاء اليوم والبيت
شاذ عند البصريين ويكون بالتكرير ال التاكيد يكون بالتكر
ير وهو التاكيد اللفظي وانه يجري في جميع الكلمات والجمل والمفرد
وبغير التكرير وهو التاكيد المعنوي وهو مختص بالاسم والصفة
هي الاسم الدال على بعض احوال الذات فان قيل لم ذكر الاسم

مع ان الصفة تقع جملة قلنا نظرا الى الاصل في الصفة هو الاسم
الا يرى ان وقوع الجملة صفة انما هو باعتبار وقوعها موقع المفرد
فان قيل هذا التعريف منقوض بالحال والخبر قلنا يندفع ذلك
بملاحظة كون الصفة من التوابع وهي اسم تابع يدل على بعض
احوال متبوعه تخصيصا في النكرة نحو جاءني رجل عالم او توضيحا
في المعارف نحو جاءني الرجل العالم قد يجيء للمجرد الثناء والمدح
والتعظيم نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يجيء للمجرد الذم
والتحقير نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يجيء للمجرد
التاكيد نحو امس الدابر كان يوما مباركا قوله وهي اما فعل
الخ اقول ان الصفة اما فعل والمراد به هنا ما يكون صادرا عن
افعال الجوارح او صفة وهي كل صفة ظاهرة مدركة بالبصر
وغريزة وهي كل صفة لا تدرك بالبصر بل تدرك بالتجربة
والفكر او نسبة بدخول ياء النسبة على اسم تختص نحو القايم
الطويل والكريم والهاشمي قوله واما الوصف باسماء الا
جناس اه اقول ان الوصف باسماء الاجناس الا سيما الابوا
سطة ذو اذ لا يمكن ان يقال رجل مال بل يقال رجل ذو مال
المراد باسم الجنس هنا ما يطلق اطلاقا على القليل والكثير
قوله وكل صفة يتبع موصوفها تذكيرا وتانيثا الخ اقول ان
الصفة تتبع موصوفها في عشرة امور وهي التذكير والتانيث

والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر اذا
كانت الصفة فعلا للموصوف لان الصفة هي الموصوف في المعنى
والشيء الواحد لا يكون مذكرا او مؤنثا وكذا غيرهما فلا بد من
الموافقة بينهما قوله فاذا كانت فعلا للسبب اقول اي اذا كانت الصفة
فعلا لسبب الموصوف اي المتعلق فانها تتبع موصوفها في خمسة
امور من تلك العشرة فقط وهي التعريف والتنكير والرفع و
والنصب والجر لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث
المجاز واللفظ جعلت تابعة له في هذه الاشياء رعاية لجانب
اللفظ قوله ومنه قوله تعالى اقول اي عدم المطابقة بين الصفة
والموصوف في غير الخمسة السابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا
من هذه القرية الظالم اهلها فان الظالم صفة للقرية لفظا
ولاهلها حقيقة لذا لم يؤنث قوله والبدل على اربعة اوجه
اقول المبدل بمعنى المبدول كالمعط بمعنى المعطى وهو اربعة الاول
بدل الكل وهو ان يكون الثاني عين الاول في الذات نحو رايت
زيدا اخاك والثاني بدل بعض من الكل وهو ان يكون الثاني
بعض الاول نحو ضربت زيدا راسه والثالث بدل الاشتمال وهو
ان يكون بينهما ملابسة غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني
مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله
تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال ولا فيه الاشتمال

اصلا

اصلا نحو اعجبني زيد ضربه او علمه والرابع بدل الغلط وهو ان لا
يكون بينهما تعلق اصلا نحو مررت برجل حمار فان قيل لم سمي
هذا البدل بدل الغلط مع ان الغلط هو المبدل منه فانك اردت ان تقول
مررت بحمار فسبق لسانك الى رجل فتداركته بان اتيت المقصود قلنا
الى الاضافة في قولهم بدل الغلط ليست كالاضافة في قولهم بدل
الكل وبدل البعض فان الاضافة فيهما بيانية في الظاهر وههنا لا
لامية البدل شيء هو غلط او نقول انما سمي به لان الغلط سبب
فسمي المسبب باسم السبب اذ الغلط بمعنى المغلوط به اي بدل من المغلوط
بذكره فان قيل حصر البدل في الاربعة غير صحيح لخروج بدل الكل من البعض
عنه نحو نظرت القمر فلكه قلنا لا نم جواز هذا البدل ولئن سلمنا جوازه
لكن لا نسلم خروجه اذ هو داخل في بدل الاشتمال فان قيل لم لا يجوز
ان حمارا وصفا للرجل لغباوته ولا يكون غلطا قلت كلامنا فيما اذا
وقع الاول غلطا واعلم ان المقصود من البدل الايضاح ورفع الا
لتباس وهو في حكم تكرير العامل وان المبدل منه في حكم الساقط قوله
وعطف البيان هو اسم غير صفة الخ اقول قوله اسم جنس يتناول
المعرف وغيره وقوله غير صفة احتراز عن الصفة وقوله يجري التفسير
اي يذكر للايضاح والبيان احتراز عن التاكيد والبدل والعطف
بالحرف فان قيل لم سمي هذا عطفا قلنا لانه ياتي بعد اسم
مشترك تابعا له كانه تابع للمعطوف عليه فان قيل لم سمي بيانا

قلنا لانه يفصل بين المشتركين في الاسم فان قيل ما الفرق بين الصفة
مشتقة غالبا والصفة تكون فيها ضمير يرجع الى الموصوف والصفة
تعمل في الاسم الظاهر بعدها وعطف البيان يدل على المقصود لو
خرج عن متبوعه والصفة ليست كذلك وان للعطف لم يجعلا بمنز
لة اسم واحد بل هما اسمان احدهما اعرف عند السامع واما الصفة
والموصوف فهما اسمان بمنزلة اسم واحد فان قيل ما الفرق بين
البدل وعطف البيان بعد اشتراكهما انهما قد يكونان جامدين قلنا
البدل في حكم تكرير العامل ويوضح قوله انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا ال انا ابن الذي ترك بشر الميت
تنتظر الطيور ان تقع عليه اذا مات فبشر عطف بيان من البكري و
يمتنع ان يكون بدلا لان الكاف التارك داخلا عليه في التقدير
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد او تقول اذا
البدل قد يكون معرفة تبدل من النكرة ونكرة تبدل من المعرفة
وعطف البيان لابد وان يكون كالصفة والموصوف في التعريف
والتنكير ونقول البدل قد يكون في المضمرات وان المقصود من الكلام
هو البدل وليس عطف البيان كذلك قوله نحو جاءني ابو عبد الله
زيد اقول هذا اذا كان مشهورا بالاسم وتقول جاءني زيد ابو
عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية قوله والعطف بالحروف اقول ال
واحد من التوابع العطف المقصود بواحد من حروف العطف وهي

تسع

تسعة قوله الواو للجمع المطلق اقول الجمع من غير ترتيب نحو جاءني زيد و
عمرو فان قيل لم قدم الواو قلنا لاصالتها قوله والفاء للترتيب
مع التعقيب اقول الجمع فيه ترتيب من غير تخلل فصل بين الاول
والثاني نحو جاءني زيد منقوض بقوله تعالى واني لغفار لمن
تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة
والايمان والعمل الصالح قلنا المراد بالاهتداء دوامه بعدها
قوله واو لاحد الشيئين والاشياء اقول او لاحد الامرين نحو
جاءني زيد او عمرو ولاحد الامور نحو جاءني زيد او عمرو او بكر
وغير ذلك ويقال ان او للشك في الخبر ويقال انها للتخيير في
الامر نحو اضرب زيدا او عمرا ويقال انها للاباحة في الامر
ايضا نحو خذ هذا او ذلك وجالس الحسن او ابن سيرين فان
قيل ما الفرق بين التخيير والاباحة قلنا التخيير لاحد الشيئين لا
حد على التعيين ولا يجوز جمعهما والاباحة لاحدهما ويجوز
جمعهما فان قيل لم لم يذكر المصنف اما مع انها بمنزلة او في عدة
المعاني قلنا للخلاف في كونها حرف عطف والحق ههنا انها ليست
بعاطفة لوقوعها في ابتداء الكلام وان الواو العاطفة تجتمع
ههنا نحو ضربت اما زيدا واما عمرا فان قيل ما الفرق بين اما
من جهة اللفظ فلان او عاطفة واما ليست بعاطفة على الاصح
على ما عرفت انفا واما من جهة المعنى فانك اذا قلت ضربت

لا زيدا واما عمرا واعلمت المخاطب ان الشك وقع في الاول كلا
مك واذا قلت ضربت زيدا او عمرا وكان المعنى انك اردت ان
تجرد بضرب زيد دون عمرو وخاطر عرضك الشك فاذا اخلت عمرو
فقد انقلب من اليقين الى الشك قوله وام للاستفهام متصلة
الخ اقول وام الاستفهامية متصلة بعدها مفرد نحو ازيد عندك
ام عمرو اي ايهما عندك او منقطعة بعدها كلام مستانف وتقع في
الاستفهام نحو ازيد عندك اسعد عندك عمرو وفي الخبر نحو انها
الجثة المرئية من بعيد لابل ام شاة بمعنى بل هي شاة فان قيل الفرق
بين ام واو بعد اشتراكهما في الوضع لاحد الشيئين فصاعدا قلنا
انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده لا على اليقين فتطلب التعيين
ومع او تعلم وجود احدهما عنده ولا للنفي بعد الاثبات
اعلم ان الاوائل ولكن تشترك في ان المقصود بهما يغاير المعطو
ف عليه اما لا للنفي بعد الاثبات ان النفي الحكم عن الثاني بعد اثباته
للمتبوع نحو جاني زيد لا عمرو فقوله بعد الاثبات اشارة الى ان شرط
كون لا عاطفة ان يتقدمها اثبات وبل للاضراب الخ
ان بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني منفيا كان الاول او
موجبا نحو ما جاني زيد بل عمرو وجاني بل عمرو والاضراب هو
الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه ولكن للاستدراك بعد
النفي ولكن للاستدراك وقوله بعد النفي اشارة الى ان كون
لكن

لكن عاطفة مشروط بان يتقدمها نفي وهذا حديث اجمالي
والتفصيل فيه ان لكن ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة بشر
طين الاول ان يتقدمها نفي ما جاني زيد لكن عمرو
والثاني ان تكون مجردة عن الواو وان وقع بعدها جملة
فقيل عاطفة وقيل حرف استدراك والفرق بينهما
ان الفرق بين الاضراب والاستدراك انك تبطل بالاضراب
الحكم السابق وبالاستدراك لا تبطل فانك اذا قلت ما جا
ني زيد لكن عمرو وخاطرا ان عدم مجي زيد غير باطل
وهي بمعنى الغاية فان قيل لم قيد حتى بقوله بمعنى الغا
ية قلت لانها لو كانت ابتدائية لا يكون عاطفة الفصل الرا
بع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي لما كان المطلب الاعلى
والمقصد الاقصى من علم النحو مباحث الاعراب وكان مرجع
الكلمة الى الامور المعاني المقتضية والعوامل التي هي عبارة عما
يتقوم به المعاني المقتضية وكانت العوامل مقتضيا في الابواب
الماضية اراد الان ان يذكر المعاني المقتضية والمراد بالاعراب
الحاصل وبغير الاصلي هو الاعراب الحاصل للمشبه الكلام
مداره ثلثة معان فان قيل مدار الكلام على المسند والمسند
اليه لان كلا منهما ركن له لا يتحقق له بدونه واما المفعول
وغيره فهو فضلة فلم قال الكلام مداره ثلثة معان قلت المرا

قد يكون بحسب قصد المتكلم والمراد ههنا اعم فيصح ان يكون قيود الكلام مدارا قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة اقول حاصل كلامه ان المقتضي للاعراب هو توارد المعاني المختلفة وظاهر لا بد فالمعنى بين المختلفة للفاعل الفاعلية والمفعولية والاضافة ودلايلها هي الرفع والنصب والجر واذا قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة فان قيل لم لم يقل والاضافية بالياء المشددة قلنا كل اسم يعتبر في بمعنى المصدر تلحق باخره ياء مشددة مع تاء التانيث ولما كان الفاعل والمفعول اريد بهما معنى المصدرية الحق بهاذلك ولما كانت الاضافة مصدر بنفسها غير محتاج الى ذلك تركت على لها قوله وما سوى ذلك فهو ملحق بها اقول والاصل في الاصل والفرع قوله على رضي الله عنه قوله فالملحق بالفاعل خمسة اقول فان قيل يرد علينا ان هذه المعدودات زايدة على الخمسة قلنا بعض ذلك راجع الى البعض قوله المبتدأ وخبره فانهما ملحقان بالفاعل اما الاول فلكونه مسند اليه واما الثاني فلكونه جزء ثانيا من الجملة اقول وخبر ان قوله وهو جزء ثان وكذا اسم خبر لا لنفي الجنس اقول واسم كان قوله وهو مسند اليه وكذا اسم ما ولا المشبهتين بليس اقول والملحق به ستة قوله الملحق بالمفعول ستة والملحق الحال والتميز

والمستثنى

والمستثنى المنصوب بالمفعول لكونها فضلة في الكلام والتقييد المستثنى بالمنصوب لان المستثنى المرفوع او المجرور الذي يكون ملحقا به قوله وخبر كان اقول والملحق بالمفعول لكونه بعد المرفوع وكذا خبر ما ولا والتقييد بالحجاب بين اشارة الى ان عملهما في الفرهم قوله واسم ان واسم لا لنفي الجنس اقول لما كان خبرهما مشبها بالفاعل وملحقا الحق اسمهما بالمفعول قوله والجر الاصلي للمضاف اليه اقول لما بين الاصلي والفرع في المرفوع والمنصوب اراد ان يبين الاصلي والفرعي في المجرور فالجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف نحو مررت بزيد وبالاضافة المعنوية نحو غلام زيد قوله وغير الاصلي اقول الجر غير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا او في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة قوله او بالاضافة اللفظية اقول الجر غير الاصلي اما بزيادة حرف الجر او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد تقديره ضارب زيدا فالمجرور فيه لفظا منصوب تقديرا ونحو حسن الوجه تقديره حسن الوجه فالمجرور فيه لفظا مرفوع تقديرا قوله واعراب الفعل حقيقي كذلك اقول اذ ليس في موجب الاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فالفعل الذي اعراب له اصلا خارج عن البحث واما الثاني له اعراب كالمضارع فانما هو بسبب مشابهة الاسم كما مر قوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اقول

هذا شروع في تقسيم اخر للاعراب غير التقسيم الاول اعني القسمة
الى الاصلي وغير الاصلي فالصريح اما بالحروف وقد ذكر
ان الاعراب الصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر الاعراب
بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب وغير الصريح ان
تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص فان قيل الاعراب
هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل واختلاف الصيغة ليس
باعراب فلم عد منه قلنا لما كان اختلاف الصيغ شبيها بالاعراب
من حيث الدلالة على التميز المطلوب سمي اعرابا مجازا وما ذلك
الا في المضمرات اي ليس كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص
الا في المضمرات الاخرى اذ انت موضوع للمرفوع واياك للمنصوب
ولا رفع اللفظ ولا نصب وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك
عن اتصال بشيء اي المضمرات على ضربين متصل الضمير المتصل ما لا
ينفك عن اتصال بشيء فان قيل هذا تعريف الشيء بنفسه لانه عرف
بالاتصال قلنا المراد بالمتصل هو المصطلاح وبالاتصال هو اللغوي
فلا يلزم ما ذكرتم وهو ثلاثة اي الضمير المتصل ثلاثة انواع
وكل منها اي من المرفوع والمنصوب والمجرور بارز الا المر
فوع فان المرفوع يجيء مستكنا ايضا كما يجيء بارزا وغير المر
فوع لا يجيء مستكنا لعدم شدة الاتصال بالعامل اما لازما او
غير لازم اي الاستكنان الضمير مرفوع اما ان يكون لازما بان يكون الفعل

الامر

الامر البتة او غير لازم ان يكون ان يكون الفعل من البارزة
الى غيره اخرى واللازم في اربعة اي الاستكنان اللازم فان
بعد افعال اي في فعل بصيغة الامر الحاضر وافعل بصيغة المتكلم وحده
ونفعل بصيغة المتكلم مع الغير وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر فانه
قيد به فقوله اذا كان للمخاطب قلنا لانه لو كان للغايبة لم
يكن الاستتار لازما فان قيل دعوى اللزوم في الامر منقوض
بقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
معطوف على المستتر في اسكن وشرط صحة العطف صحة اقامة
المعطوف مقام المعطوف عليه فالتقدير اسكن زوجك و
هذا اسناد الى الفاعل الظاهر قلنا لا نسلم كونه عطفا على المستتر فهو
بل هو بتقدير الفعل والتقدير اسكن زوجك ولو سلم فهو من قبيل
التغليب وهو من باب المجاز فلا ينافي الحقيقة وغير اللا
زم في فعل ويفعل اي الاستكنان الذي لا يكون لازما
ما في الماضي المذكر نحو فعل وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذا
مؤنثهما نحو فعلت وتفعل وفي الاسم الفاعل اي وكذا
الاستكنان غير لازم في الاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فاذا رفعت بها اي بالاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اسما ظاهرا بقيت هذه الصفات فارغة الخالية عن الضمير نحو
زيد ضارب ابوه واذا لم يرفع بها اسم ظاهر وجد فيها الضمير

نحو زيد ضارب   والمنفصل كالمظهر في استقلاله   اي الضمير
المنفصل كالاسم المظهر في الاستقلال في انه يمكن التلفظ ابتداء
من غير اتصاله بشيء نحو هو زيد وانت حسن وانا عارف ونحن
عالمون   وهو للمرفوع والمنصوب   اي الضمير المنفصل كالمتصل
يكون للمرفوع والمنصوب فكل واحد منهما اثنا عشر   انا نحن
اعلم ان لفظ انا موضوع ليكون كناية من المتكلم والوقف
عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حالة
الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني فكلمة انا قد الحق الالف بها حالة الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف   واياي وايانا الخ   اي المنفصل المنصوب لفظ
ايا عند جمهور البصريين وما يتصل به من الياء والكاف والهاء للدلالة
على احوال المرفوع اليه من المتكلم والخطاب والغيبة وعند
الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها واستدل بما حكاه
العرب في التحذير عن الجماع في الكبر اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياه الشواب حيث اضيف اليه ايا المظهر فيجوز اضافته الى المضمر واجيب
عنه بانه شاذ   والمتصل ثلثة وعشرون   لانها اما للمر
فوع او المنصوب او المجرور والمرفوع منها احد عشر والمنصوب
منها اثنا عشر ولفظ المجرور كلفظ المنصوب ولذا لم يعتبر
مستقلا   ولفظ المجرور كلفظ المنصوب   اي لفظ الضمير

المجرور

المجرور كلفظ الضمير المنصوب الا ان ياء المتكلم في المنصوب له
نون عماد نحو ضربني واكرمني صيانة للفعل عن اخيه الكسرة
وهي الياء ثم حمل على الفعل ان واخواتها نحو انني   وفي المجرور
لا   اي المجرور لا يعمد بنون العماد نحو غلامي ولي فم
الا في مني وعني ولدني وقطني بمعنى حسبي لان هذه
الحروف مبنية على السكون وفي ذلك ابقاء لسكونها   ونا
للمتكلم اذا كان معه غيره   اي لفظ نا للمتكلم مع الغير
فيكون ما قبله ساكنا في المرفوع نحو اكرمنا بسكون الميم
لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة و
في المنصوب باقيا على حاله نحو اكرمنا بفتح الميم فان قيل
لم لم يبق باقيا على الفتح قلنا تناول المعنى نحو دعانا
خاتمة الكتاب   اعلم انه ينبغي ان يكون للشيء فا
تحة وخاتمة المصباح الباب الاول الذي في الاصطلا
حات النحوية والمصنف جعل بعض المسايل خاتمة له وفي
كلامه مقدر اي هذه المسايل خاتمة الكتاب واسناد
والختم اليها مجاز عقلي اذ الخاتم هو المصنف   وكما يضمر
المفعول يضمر العامل   اي كما يضمر المفعول للاختصار عند
دلالة الدليل يضمر العامل ايضا   وذلك في السماعية
قليل   اي اضمار العامل في العوامل السماعية قليل منه

اضمار ان بعد الحروف الستة كما مر واضمارها مع فعل
الشرط فيما يجاب بالفاء الا الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض ومنه اضمار رب بعد الواو وبعد
الواو والفاء وبل اورد المصنف الامثلة على ترتيب
اللفظ فقوله وبلدة لا ترام خائفة الا رب بلدة فرب
مضمر بعد الواو وعليه قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترق فقد مر شرح البيت في الباب الاول والشاهد
فيه فقوله وقاتم الاعماق فان معناه رب قاتم وقوله
ومهمه مقفرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه والمهمه المفازة
ومقفرة المسوده بالغبار فرب مضمر بعد الواو وقول
امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمائم محول الا رب امرأة مثلك قد اتيتها بالليل ومرضع الذات
ارضاع فالهيتها الا شغلتها عن صبي ذي تمائم وصبي مضى
عليه حول كامل فرب مضمر بعد الفاء وقول الاخر بل بلد ذي
صعد واصباب البلد هنا بمعنى المفازة والصعد جمع صعود
هو ارتفاع الارض واصباب جمع صبب وهو خفض الصعود الا
رب مفازة ذات ارتفاع وانحدار والشاهد فيه ان رب
مضمر بعد بل ومن ذلك اضمار كان الا ومن اضمار العامل
اضمار كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير

ذكر

ذكر سيبويه في اعراب وجوها اربعة الاول نصب الاول ورفع
الثاني الا ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير باضمار كان مع
اسمها لان حرف الشرط قرينة وباضمار المبتدأ من الثاني بد
لالة الفاء الجزائية المتعرية بالجملة الاسمية رفعها معا با
ضمار كان واضمار خبره في الاول واضمار المبتدأ في الا الثاني تقد
يره ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير الثالث نصبهما معا تقد
يره عملهم خيرا فهو يجزى به خيرا او كان جزاؤهم خيرا الرابع
رفع الاول ونصب الثاني تقديره ان كان في عملهم خير فكان جزا
ؤهم خيرا واقوى الوجوه الاول ولذا خصصه بالذكر وهذه
السماعية لا تضمر الصيغ شيء اخر ما فيه كما ذكره الا هذه النوا
السماعية لا تضمر من غير قرينة لفظية مشعرة بالمحذوف
لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا عند تحقق دليل دال
عليه كما ترى اضمار الناصب من الحروف الستة وفي اضمار الجازمة
في صنف من فعل الشرط والفاء وفي اضمار رب من الواو والفاء
وبل في اضمار كان من الحروف الشرط واما ان لا افعل بالجر
فشاذ الا شيء ههنا في اللفظ يدل على اضمار حرف الجر
والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال او ما سبق من الكلام
الا العوامل القياسية لا تضمر الا بالقرينة الحالية والمقا
لية فاضمار السماعية مخصوص بالقرينة اللفظية واضمار

القياسية غير مخصوصة بها بل قرينتها اعم من الاول وقولك
للمتمني للشقر مكة الخ   الى من اضمار القياسية بدلالة الحال ال
بالقرينة الحالية قولك لمن نوى ما الشقر مكة والجماعة يطلبون
الهلال الهلال والله اضمار نوبر في الاول وباضمار ابصر في الثاني
لدلالة الحال في المقام على المحذوف   ومن الثاني قوله تعالى قل
بل ملة ابراهيم حنيفا   الى من اضمار القياسية بدليل ما سبق من
الكلام الا بالقرينة اللفظية قوله تعالى بل ملة ابراهيم محلها
منصوب باضمار نتبع لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قو
له تعالى كونوا هودا او نصارى   ومنه قولك من فعل هذا
فقلت زيد باضمار فعله   الى من الثاني قول القائل من فعل
هذا فقلت زيد اي فعل زيد فان قيل السوال على جملة اسمية
فيجب ان يكون جواب على جملة اسمية فيكون الجواب زيد فعل
لا فعل زيد قلنا انه وان كان جايزا على صورة السوال لكن رفعه
بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء لان السوال عن الفاعل فلا يكو
ن الا باضمار فعل مقدما مثله هكذا قيل وفيه بحث لان المراد
بالفاعل ان كان الفاعل الاصطلاحي فممنوع وان كان من فعل
فتقدير مبتدا يفيد ذلك والاولى ان يقال في الجواب انه
ان قدر على المبتدا يكون الكلام جملتين فيطول وان جعل
فاعلا فعلى جملة واحدة فهو اولى للاختصار   والاضمار بدون

ذلك

ذلك لا يجوز **قوله** الاضمار القياسية والسماعية بدون
القرينة الحالية والمقالية لا يجوز **قوله** وقريب من هذا الخ
قوله القريب من هذا الاضمار الاضمار على شريطة التفسير
يعني ان الاضمار على شريطة التفسير مثل القسم الثاني من قسمي
الاضمار فان القرينة في كل منهما لفظية الا ان بينهما تفا
وتا من وجه وهو ان القرينة اللفظية فيما سبق سابقة
على المضمر المقدر وفي الاضمار على شريطة التفسير متاخرة عنه
ولما كان بينهما تناسب من وجه وتفاوت من وجه قال قريب
من هذا ولم يقل ومنه تمت تاليف شرح المصباح بعناية
الملك الفتاح في اوايل رجب المرجب من شهور سنة اربع
واربعين وثمانماية على يد اضعف عباد المنان سروري بين
جماذي الاولى عفا عنهما الرحمن في هجرة النبي صلى الله
عليه وسلم سنة ثمان وخمسين وثمانماية وقد وقع
الفراغ من تحرير هذا الكتاب في ثلثة الليل من يوم في
شهر سنة جماذي الاولى تمت الكتاب بعون الملك الوهاب
انا فقير الحقير طالب العلم كثير الذنوب الغفير غفر
الله له من الذنوب الذي فعله من عيان و
والاستار لديهما والمسلمين والمسلمات
برحمتك يا ارحم الراحمين


مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲
کتابخانه